دولة ليبيا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا – فرع الخمس
مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية
قسم الدراسات الدبلوماسية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الدبلوماسية
بعنوان

التحولات الجيوستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011–2024)

اعداد الطالب: صلاح سعيد محمد كامل
رقم القيد (2210103)

اشراف الدكتور: ناصر عبد الله عون

العام الدراسي 2026

الآية الكريمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ ۗ

وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾

صدق الله العظيم

(سورة البقرة، الآية 251)

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة،

الذي علّمني أن العلم رسالة، وأن الصبر طريق،

رحمه الله رحمةً واسعة، وأسكنه فسيح جنّاته.

إلى والدتي الغالية،

نبع الحنان، وسرّ الدعاء، وسند العمر،

التي كانت ولا تزال القوة الخفية وراء كل خطوة نجاح.

إلى أسرتي الكريمة،

رفقة الدرب، وطمأنينة القلب،

الذين تقاسمتُ معهم التعب والأمل،

فكانوا دائمًا المعنى الحقيقي للاستمرار.

إلى هؤلاء جميعًا...

أهدي هذا الجهد العلمي،

عرفانًا، ووفاءً، وامتنانًا.

الشكر والتقدير

أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف

الدكتور ناصر عبد الله عون،

على توجيهاته العلمية ومتابعته الأكاديمية التي أسهمت في إنجاز هذا العمل.

كما أتوجّه بالشكر إلى أكاديمية الدراسات العليا – فرع الخمس،

على ما وفّرته من بيئة علمية داعمة أسهمت في فتح آفاق التعلّم والبحث.

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة التحولات الجيواستراتيجية التي عرفها البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2011، وتسعى إلى تحليل انعكاساتها على الأمن القومي الليبي في سياق إقليمي ودولي يتسم بتزايد التنافس وتشابك المصالح. وتنطلق الدراسة بفرضيةٍ مفادها: أن التحولات التي شهدها الفضاء المتوسطي التي أسهمت في تعميق هشاشة الأمن القومي الليبي، من خلال توسيع نطاق التدخلات الخارجية، وتدويل الصراع الداخلي، وربط الأزمة الليبية بحسابات استراتيجية تتعلق بالطاقة، والمجال البحري، وتوازنات النفوذ. وتعتمد الدراسة على مقاربة منهجية تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج الاستشرافي، بهدف تتبع تطور البيئة الجيواستراتيجية المتوسطية، وتحليل أدوار القوى الإقليمية والدولية في إعادة تشكيل التهديدات التي تواجه ليبيا. وتُبيّن النتائج أن انهيار مؤسسات الدولة وتعدد مراكز القوة بعد عام 2011 جعلا ليبيا أكثر عرضة لتأثيرات التنافس الجيواستراتيجي في المتوسط، خاصة في ظل الصراع على موارد الطاقة، وأمن الممرات البحرية، وتحديات الهجرة غير النظامية، كما تُظهر الدراسة أن استمرار الانقسامات السياسية والتدخلات الخارجية أسهما في إضعاف السيادة الوطنية ووحدة القرار الأمني، الأمر الذي انعكس سلبًا على الاستقرار السياسي، والأمني، والاقتصادي. وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز الأمن القومي الليبي يتطلب إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس شرعية وفاعلة، وصياغة استراتيجية وطنية شاملة للأمن القومي، إلى جانب تفعيل التعاون الإقليمي والدولي بما يدعم الاستقرار، ويحدّ من تأثير التنافس الجيواستراتيجي على ليبيا.

Abstract

This study examines the geostrategic transformations that have taken place in the Mediterranean Sea since 2011 and analyzes their implications for Libyan national security within a regional and international context characterized by intensified competition and overlapping interests. The study Is based on the assumption that the transformations affecting the Mediterranean space have contributed to deepening the fragility of Libya's national security by expanding external interventions, internationalizing the internal conflict, and linking the Libyan crisis to strategic calculations related to energy, maritime domains, and balances of power.

The study adopts a methodological approach that combines the descriptive-analytical, historical, and foresight methods in order to trace the evolution of the Mediterranean geostrategic environment and analyze the roles of regional and international actors in reshaping the security threats facing Libya. The findings indicate that the collapse of state institutions and the proliferation of power centers after 2011 made Libya more vulnerable to the effects of geostrategic competition in the Mediterranean, particularly in the context of competition over energy resources, the security of maritime routes, and the challenges of irregular migration.

The study also demonstrates that the persistence of political divisions and external interventions has weakened national sovereignty and the unity of security decision-making, negatively affecting political, security, and economic stability. It concludes that strengthening Libya's national security requires rebuilding state institutions on legitimate and effective foundations, formulating a comprehensive national security strategy, and enhancing regional and international cooperation in ways that support stability and limit the Impact of geostrategic competition on Libya.

الفهرس

المحتويات

الآية الكريمة ..... أ

الإهداء ..... ب

الشكر والتقدير ..... ت

ملخص الدراسة ..... ث

الفهرس ..... ح

المقدمة 1

مشكلة الدراسة 2

فرضية الدراسة 2

منهجية الدراسة 2

أهمية الدراسة 3

أهداف الدراسة 3

تقسيم الدراسة 3

الفصل الأول 5

الإطار النظري والمفاهيمي للتحولات الجيواستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط 5

المبحث الأول: مفاهيم الجيواستراتيجية والأمن القومي 7

المطلب الأول: مفهوم الجيواستراتيجية وأبعاده الإقليمية والدولية 7

أولًا: الجيواستراتيجية باعتبارها توظيفًا واعيًا للجغرافيا في صناعة القرار 8

ثانيًا: الجيواستراتيجية والتنافس الدولي في الفضاءات الحيوية 9

ثالثًا: الجيواستراتيجية وإدارة الصراع في ظل التحولات الدولية المعاصرة 11

رابعًا: الترابط بين سوق الطاقة الأوروبي والتنافس المتوسطي: 12

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي الليبي ومحدداته 14

أولًا: مفهوم الأمن القومي الليبي 14

ثانيًا: محددات الأمن القومي الليبي 16

المطلب الثالث: العلاقة بين الجيواستراتيجية والأمن القومي في الدول الهشّة 17

أولًا: تأثير التحولات الجيواستراتيجية في إعادة تشكيل مفهوم الأمن القومي في الدول الهشّة 18

ثانيًا: الجيواستراتيجية كعاملٍ مُضاعِف لهشاشة الأمن القومي في الدول ضعيفة البنية المؤسسية 19

المبحث الثاني: التحولات الجيواستراتيجية في البحر المتوسط 22

المطلب الاول: المتغيرات السياسية والعسكرية في الإقليم المتوسطي بعد عام 2011 23

أولًا: المتغيرات السياسية في الإقليم المتوسطي..... 23
ثانيًا: المتغيرات العسكرية في الإقليم المتوسطي بعد عام 2011..... 25
المطلب الثاني: التنافس الجيواستراتيجية على النفوذ البحري والموارد الطاقوية في لإقليم المتوسطي 28
أولًا: النفوذ البحري بوصفه أداة للتنافس الجيواستراتيجي في الإقليم المتوسطي..... 28
ثانيًا: الموارد الطاقوية كرافعة للتنافس الجيواستراتيجي في الإقليم المتوسطي 30
المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي والمنهجي لفهم التحولات الأمنية في الفضاء المتوسطي 32
أولًا: إعادة بناء مفهوم الأمن في الفضاءات الجيواستراتيجية المتحوّلة..... 33
ثانيًا: المقاربات النظرية لتحليل الأمن في الأقاليم ذات التداخل الجيواستراتيجي 34
الفصل الثاني: التحولات الجيواستراتيجية وأثرها على الأمن القومي الليبي 36
المبحث الاول: التداعيات السياسية والأمنية..... 37
المطلب الاول: التدخلات الخارجية وأثرها على السيادة والاستقرار السياسي..... 38
أولًا: التدخل الخارجي كآلية معاصرة لإعادة تشكيل القرار السيادي 40
ثانيًا: اختلال موازين القوة الداخلية بفعل التدخلات الخارجية 40
ثالثًا: التدخلات الخارجية واستدامة عدم الاستقرار السياسي..... 41
المطلب الثاني: الانقسامات الداخلية وتداعياتها الأمنية 41
أولا: الانقسامات السياسية والمؤسسية وأثرها على الأمن القومي الليبي 41
ثانيًا: الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية وتداعياتها على الأمن القومي الليبي..... 43
ثالثًا: الانقسامات الأمنية والعسكرية وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي..... 44
المطلب الثالث: تفاعل المحددات الداخلية والضغوط الخارجية في إنتاج الهشاشة الأمنية الليبية 46
أولًا: تفكك منظومة الأمن الوطني وتآكل احتكار الدولة لاستخدام القوة..... 46
ثانيًا: تحوّل ليبيا إلى ساحة أمنية مفتوحة وتداعيات ذلك على الاستقرار السياسي 47
المبحث الثاني: التداعيات الاقتصادية والاستراتيجية..... 49
المطلب الأول: الصراع على الموارد الطاقوية وأثره على الاقتصاد الليبي 50
أولًا: أهمية الموارد الطاقوية في بنية الاقتصاد الليبي..... 51
ثانيًا: آليات الصراع على الموارد الطاقوية في ليبيا..... 52
ثالثًا: الانعكاسات الاقتصادية والمالية للصراع على الموارد الطاقوية في ليبيا 54
المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية والجماعات المسلحة كتهديد للأمن القومي الليبي 55
أولًا: الهجرة غير الشرعية وتحولها إلى تهديد بنيوي للأمن القومي الليبي..... 55
ثانيًا: الجماعات المسلحة وتآكل احتكار الدولة للقوة وانعكاساته على الأمن القومي الليبي..... 57
المطلب الثالث: الاقتصاد السياسي للصراع وتداعياته الاستراتيجية على الأمن القومي الليبي 58
أولًا: تشكُّل اقتصاد الصراع وتحويل الموارد إلى أدوات نفوذ غير رسمي 59
ثانيًا: الانعكاسات الاستراتيجية لاقتصاد الصراع على السيادة والاستقرار طويل المدى..... 60

الفصل الثالث: آفاق الأمن القومي الليبي في سياق التحولات الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية 63
المبحث الأول: السيناريوهات المستقبلية المحتملة للأمن القومي الليبي 64
المطلب الأول: سيناريو التسوية السياسية وإعادة بناء الاستقرار المؤسسي 65
أولًا: مرتكزات التسوية السياسية وشروط تحققها 65
ثانيًا: التسوية السياسية وإعادة بناء المؤسسات السيادية 67
ثالثًا: الانعكاسات المحتملة للتسوية السياسية على الأمن القومي الليبي 69
المطلب الثاني: سيناريو استمرار الصراع وتكريس التدخلات الخارجية 71
أولًا: ديناميات استمرار الصراع وإعادة إنتاجه داخليًا 71
ثانيًا: التدخلات الخارجية بوصفها عاملًا بنيويًا في إدامة الصراع 72
ثالثًا: انعكاسات استمرار الصراع على مقومات الأمن القومي الليبي 72
المطلب الثالث: سيناريو إدارة عدم الاستقرار والتحول نحو توازنات أمنية هشّة 74
أولًا: آليات إدارة عدم الاستقرار وبناء التوازنات الأمنية المؤقتة 75
ثانيًا: حدود التوازنات الأمنية الهشّة وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي 76
المبحث الثاني: متطلبات تعزيز الأمن القومي الليبي في ضوء التحولات الجيواستراتيجية 77
المطلب الأول: بناء استراتيجية وطنية شاملة للأمن القومي 78
أولًا: الإطار المفاهيمي والمؤسسي لبناء الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي الليبي 79
ثانيًا: محددات صياغة الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي الليبي 81
ثالثًا: آليات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي ومتابعتها وتقييمها 82
المطلب الثاني: تفعيل أطر التعاون الإقليمي والدولي لدعم الاستقرار الليبي 84
أولًا: التعاون الإقليمي بوصفه إطارًا لإدارة التهديدات المشتركة 84
ثانيًا: التعاون الدولي وإصلاح القطاع الأمني وبناء القدرات المؤسسية 85
ثالثًا: حدود التعاون الخارجي ومتطلبات الحفاظ على السيادة الوطنية 86
المطلب الثالث: إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية وترسيخ الحوكمة الأمنية 86
أولًا: إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية على أسس وطنية موحّدة 87
ثانيًا: ترسيخ الحوكمة الأمنية وخضوع المؤسسات للرقابة المدنية 87
ثالثًا: الحوكمة الأمنية بوصفها مدخلًا لاستدامة الأمن القومي 88
الخاتمة 90
النتائج 91
التوصيات 92
المراجع 93

المقدمة

شهد البحر الأبيض المتوسط، منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحولات جيوستراتيجية متسارعة أعادت تشكيل مكانته ضمن بنية النظام الدولي، وأعادت إليه دوره التاريخي بوصفه فضاءً حيويًا لتقاطع المصالح والصراعات. فلم يعد المتوسط مجرد مجال جغرافي يربط بين ثلاث قارات، بل أضحى ساحة تفاعل مركّبة تتداخل فيها الأبعاد الأمنية والاقتصادية والسياسية، وتتشابك داخلها قضايا الطاقة، والملاحة البحرية، والهجرة غير النظامية، ومكافحة الإرهاب، وذلك في سياق دولي يتسم بتراجع نمط الأحادية القطبية وصعود قوى دولية وإقليمية تسعى إلى إعادة توزيع النفوذ وموازين القوة.

وقد أسهم هذا التحول البنيوي في النظام الدولي في بروز أنماط جديدة من التنافس، لم تعد تقتصر على المواجهة العسكرية المباشرة، بل اتخذت أشكالًا أكثر تعقيدًا، شملت توظيف الأدوات الاقتصادية، وبناء التحالفات المرنة، واستخدام الصراعات الداخلية في بعض الدول، كوسائل ضغط غير مباشرة. وفي هذا الإطار استعاد البحر الأبيض المتوسط موقعه المركزي في الحسابات الجيوستراتيجية للقوى الكبرى، لا سيما في ظل اكتشافات الطاقة في شرقه، وتزايد أهمية أمن الممرات البحرية، وتنامي المخاوف المرتبطة بالهجرة والأمن العابر للحدود، وتزامنت هذه التحولات الإقليمية والدولية مع اندلاع الأزمة الليبية عام 2011 م، التي مثّلت نقطة تحوّل مفصلية في تاريخ الدولة الليبية المعاصر، فقد أدّى انهيار النظام السياسي القائم آنذاك، وما تبعه من تفكك في بنية الدولة ومؤسساتها السيادية إلى دخول ليبيا مرحلة انتقالية مضطربة، اتسمت بغياب السلطة المركزية، وتعدد مراكز القوة، وتآكل المنظومة الأمنية. وبحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط تحوّلت ليبيا إلى إحدى أكثر الدول تأثرًا بتداعيات التحولات الجيوستراتيجية في الإقليم.

وفي ظل هذا الفراغ المؤسسي والأمني أصبحت الساحة الليبية مجالًا مفتوحًا لتدخلات خارجية متعددة المستويات، اتخذت أشكالًا سياسية، وعسكرية، واقتصادية، وتقاطعت فيها مصالح قوى دولية وإقليمية سعت إلى توسيع نفوذها، أو حماية مصالحها الحيوية. ولم تعد الأزمة الليبية محكومة بعواملها الداخلية فقط، بل أُدرجت ضمن معادلات جيواستراتيجية أوسع، ارتبطت بصراعات الطاقة، وأمن المتوسط، وتوازنات النفوذ في شمال إفريقيا وجنوب أوروبا، الأمر الذي عمّق من تعقيدها، وأطال أمدها.

وانطلاقًا من هذا السياق المركّب تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل علمي معمّق للتحولات الجيواستراتيجية التي شهدها البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2011 م، والكشف عن طبيعة

انعكاساتها على الأمن القومي الليبي. وتُرَكّز الدراسة على تحليل الأبعاد السياسية، والأمنية، والاقتصادية لهذه التحولات، بوصفها مداخل أساسية؛ لفهم التحديات التي تواجه الدولة الليبية، كما تسعى إلى استشراف مستقبل الأمن القومي الليبي في ظل استمرار حالة السيولة الإقليمية، وعدم الاستقرار الدولي، والإسهام في بناء فهم أكاديمي أعمق للعلاقة بين التحولات الجيوستراتيجية في الفضاء المتوسطي ومسارات الأمن والاستقرار في ليبيا، بعيدًا عن المقاربات الوصفية أو التفسير الأحادي.

مشكلة الدراسة

تنطلق الدراسة من مشكلة رئيسية مفادها:

- إلى أي مدى أسهمت التحولات الجيوستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2011م في التأثير على الأمن القومي الليبي، وما طبيعة الأدوار التي لعبتها القوى الإقليمية والدولية في إعادة تشكيل التهديدات الأمنية الليبية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية، من أبرزها:

- ما طبيعة التحولات الجيوستراتيجية التي شهدها البحر الأبيض المتوسط بعد 2011 م؟
- كيف أثّرت هذه التحولات على السيادة الليبية ووحدة القرار الأمني؟
- ما علاقة التنافس على الطاقة والمجال البحري بتعميق الأزمة الليبية؟
- ما السيناريوهات المستقبلية للأمن القومي الليبي في ظل هذه التحولات؟

فرضية الدراسة

تفترض الرسالة أن التحولات الجيوستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2011 م شكّلت عاملًا رئيسيًا في إضعاف الأمن القومي الليبي، من خلال تكثيف التدخلات الخارجية، وتدويل الصراع الداخلي، وربط الأزمة الليبية بمصالح استراتيجية تتعلق بالطاقة والنفوذ البحري، الأمر الذي حدّ من قدرة الدولة الليبية على بسط سيادتها واستعادة الاستقرار.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الفقرات التالية:

1- إثراء حقل الدراسات الجيوسياسية والأمنية العربية، من خلال الربط التحليلي بين التحولات الجيوستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط، وتداعياتها على الأمن القومي الليبي، وهو مجال لا يزال يعاني من نقص في الدراسات الأكاديمية المتخصصة.

2- المساهمة في تطوير الإطار المفاهيمي للأمن القومي في الدول الهشة، وتوضيح كيف يمكن للعوامل الجيوستراتيجية الخارجية أن تعيد تشكيل التهديدات الداخلية.

3- توفر نتائج الدراسة قاعدة تحليلية يمكن أن يستفيد منها صانعو القرار في ليبيا عند صياغة سياسات أمنية واستراتيجية أكثر وعيًا بالبيئة الإقليمية.

4- تساعد الدراسة في استشراف المسارات المحتملة للأمن القومي الليبي، وتقديم تصورات يمكن البناء عليها في دراسات لاحقة.

أهداف الدراسة

1- تحليل طبيعة التحولات الجيوستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2011م.

2- بيان أثر هذه التحولات على الأمن القومي الليبي بمختلف أبعاده.

3- تفسير أدوار القوى الإقليمية والدولية في الأزمة الليبية ضمن السياق المتوسطي.

4- استشراف السيناريوهات المستقبلية للأمن القومي الليبي.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مقاربة منهجية متكاملة تتلاءم مع طبيعة موضوعها وأبعاده المتداخلة. وقد جرى توظيف المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الإطار الرئيس لتحليل التحولات الجيوستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي. كما استُخدم الباحث المنهج التاريخي لتتبع تطور البيئة الجيوستراتيجية المتوسطية منذ عام 2011، بما يتيح فهم السياق الزمني لهذه التحولات. وإلى جانب ذلك، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستشرافي لاستقراء السيناريوهات المستقبلية المحتملة للأمن القومي الليبي في ضوء المعطيات الراهنة.

ويُسهم هذا التداخل المنهجي في تعزيز شمولية التحليل وربط الأبعاد الزمنية والراهنة والمستقبلية لموضوع الدراسة.

حدود الدراسة

الحدود الزمنية: 2011–2024 م

الحدود المكانية: البحر الأبيض المتوسط مع التركيز على ليبيا

الحدود الموضوعية: التحولات الجيوستراتيجية وأثرها على الأمن القومي الليبي

تقسيم الدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتحولات الجيوستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط

المبحث الأول: مفاهيم الجيوستراتيجية والأمن القومي

المبحث الثاني: التحولات الجيوستراتيجية في البحر المتوسط

الفصل الثاني: أثر التحولات الجيوستراتيجية على الأمن القومي الليبي

المبحث الأول: التداعيات السياسية والأمنية

المطلب الأول: التدخلات الخارجية وأثرها على السيادة
المطلب الثاني: الانقسامات الداخلية وتداعياتها الأمنية
المبحث الثاني: التداعيات الاقتصادية والاستراتيجية
المطلب الأول: الصراع على الطاقة
المطلب الثاني: الهجرة غير النظامية والجماعات المسلحة
الفصل الثالث: آفاق الأمن القومي الليبي في ظل التحولات الجيوستراتيجية
المبحث الأول: السيناريوهات المستقبلية المحتملة
المطلب الأول: سيناريو التسوية السياسية
المطلب الثاني: سيناريو استمرار الصراع
المبحث الثاني: متطلبات تعزيز الأمن القومي الليبي
المطلب الأول: بناء استراتيجية وطنية للأمن القومي
المطلب الثاني: دور التعاون الإقليمي والدولي

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للتحولات الجيوستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط

تُعدّ المفاهيم النظرية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها أي بحث علمي رصين، إذ تمثل الأداة المعرفية التي تتيح للباحث فهم الظواهر السياسية المركّبة وتحليلها في سياقها البنيوي والتاريخي. فالدراسات الاستراتيجية، بحكم طبيعتها التداخلية، لا يمكن مقاربتها بمعزل عن إطار مفاهيمي واضح يضبط دلالات المصطلحات المركزية، ويمنع التداخل بين المفاهيم المتقاربة، خاصة عند تناول قضايا ترتبط بالقوة والأمن والتحولات الجيوسياسية.[1]

وقد شكّل البحر الأبيض المتوسط، (عبر التاريخ)، مجالًا جيوستراتيجيًا بالغ الأهمية، نظرًا لموقعه الجغرافي الذي يجعله نقطة التقاء بين ثلاث قارات، وممرًا رئيسيًا للتجارة الدولية، وفضاءً حيويًا للصراع والتنافس بين القوى الكبرى. ويؤكد عدد من الباحثين العرب أن أهمية المتوسط لا تنبع فقط من اعتبارات جغرافية ثابتة، بل من كونه مجالًا ديناميكيًا تتغير فيه موازين القوة تبعًا للتحولات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يشهدها النظام الدولي[2]، ومنذ عام 2011، دخل الفضاء المتوسطي مرحلة جديدة من التحولات الجيوستراتيجية، اتسمت بتزايد حدة التنافس الإقليمي والدولي، وتصاعد التدخلات العسكرية الخارجية، وعودة العامل الأمني؛ ليحتل موقع الصدارة في إدارة الصراعات. وقد ارتبطت هذه التحولات بانهيار بعض الدول الوطنية في جنوب المتوسط، وما ترتب عليه من فراغات أمنية استُغلت من قبل قوى إقليمية ودولية، سعت إلى إعادة توظيف هذا الفضاء بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.[3]

وفي هذا السياق برز مفهوم الأمن القومي بوصفه مفهومًا مركزيًا في تحليل تداعيات هذه التحولات، غير أن هذا المفهوم لم يعد يُختزل في البعد العسكري التقليدي، بل اتسع ليشمل أبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية، تعكس طبيعة التهديدات المركّبة التي تواجهها الدول المعاصرة. ويذهب عدد من المفكرين العرب إلى أن الأمن القومي في الدول النامية، -ومنها ليبيا-، يتأثر بدرجة كبيرة بالبيئة الإقليمية المحيطة، وبمدى قدرة الدولة على إدارة تفاعلاتها الجيوستراتيجية ضمن منظومة دولية غير متكافئة.

---

[1] - محمد فايز فرحات، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الأمنية والاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2014، ص 23.

[2] - عبد المنعم المشاط، النظام الدولي والإقليمي: الأبعاد والتحولات، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2016، ص 117.

[3] - أحمد يوسف أحمد، الأمن القومي العربي في عالم متغير، مكتبة الشروق، القاهرة، 2015، ص 64.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة عند دراسة الحالة الليبية، إذ تمثل ليبيا نموذجًا لدولة تفاعلت فيها العوامل الداخلية مع الضغوط الجيوستراتيجية الخارجية، في ظل هشاشة مؤسسات الدولة بعد عام 2011 م. فقد أدى موقع ليبيا الاستراتيجي على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، وما تزخر به من موارد طبيعية إلى جعلها ساحة مفتوحة لتقاطع المصالح الإقليمية والدولية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على أمنها القومي، وسيادتها، ووحدة قرارها السياسي.

وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى وضع الأساس النظري والمفاهيمي للدراسة، من خلال تأصيل مفهوم الجيوستراتيجية، وبيان أبعاده الإقليمية والدولية، ثم تحديد مفهوم الأمن القومي الليبي ومحدداته، بما يتيح فهمًا أعمق لطبيعة التحولات الجيوستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط، ويمهّد لتحليل انعكاساتها على الأمن القومي الليبي في الفصول اللاحقة.

المبحث الأول: مفاهيم الجيوستراتيجية والأمن القومي

يُشكّل الضبط المفاهيمي أحد المرتكزات المنهجية الأساسية في الدراسات الاستراتيجية، إذ لا يمكن مقاربة القضايا المرتبطة بالقوة، أو الأمن، أو التحولات الدولية دون تحديد دقيق للمفاهيم التي تحكم التحليل. فالمفاهيم في العلوم السياسية ليست مجرد أدوات لغوية، بل هي أُطُرٌ تفسيرية تُحدِّد كيفية قراءة الظواهر وتوجيه الاستنتاجات، وهو ما يجعل أي خلل في استخدامها مدخلًا لاضطراب النتائج، وضعف البناء العلمي للبحث.[1] وانطلاقًا من هذه الأهمية المركزية للضبط المفاهيمي في التحليل الاستراتيجي، تبرز الحاجة إلى الوقوف عند المفاهيم القادرة على تفسير تفاعلات القوة في البيئة الدولية المعاصرة، وفي مقدمتها مفهوم الجيوستراتيجية.

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، وما رافقها من تغير في طبيعة الصراعات وأنماط التهديد، برزت الحاجة إلى تطوير مفاهيم تحليلية قادرة على استيعاب هذا التعقيد، خاصة في الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية. وقد أكدت الأدبيات العربية المعاصرة أن التحليل الاستراتيجي لم يعد ممكنًا دون الربط بين الجغرافيا، والسياسة، والأمن، وهو ما أفرز مفهوم الجيوستراتيجية كمدخل تحليلي مركزي لفهم سلوك الدول في البيئات الإقليمية المتغيرة[2]، وانطلاقًا من ذلك يهدف هذا المبحث إلى تأصيل مفهوم الجيوستراتيجية، وبيان أبعاده المختلفة، بما يوفر قاعدة نظرية صلبة؛ لفهم التحولات الجيوستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط، وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي.

المطلب الأول: مفهوم الجيوستراتيجية وأبعاده الإقليمية والدولية

يمثل مفهوم الجيوستراتيجية إحدى الركائز الأساسية في الدراسات الاستراتيجية المعاصرة، وقد ظهر نتيجة تطور الفكر الجيوسياسي التقليدي، الذي ركّز في بداياته على أثر الموقع الجغرافي في تشكيل قوة الدولة. غير أن التحولات التي عرفها النظام الدولي، وتزايد تعقيد العلاقات الدولية، أظهرت محدودية المقاربات التي تكتفي بوصف الجغرافيا، وفرضت الانتقال نحو دراسة كيفية توظيف المعطيات الجغرافية ضمن استراتيجيات سياسية، وعسكرية، واقتصادية واعية.[3]

---

[1] - حسن نافعة، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2010، ص 27.

[2] -عبد المنعم المشاط، النظام الدولي المعاصر وتحولات القوة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2016، ص 19.

[3] - أحمد يوسف أحمد، مدخل إلى الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مكتبة الشروق، 2013، ص 35.

وقد ذهب عدد من الباحثين العرب إلى أن الجيوستراتيجية تمثل مستوى أكثر تقدمًا في التحليل الاستراتيجي؛ لأنها تركز على الفعل المخطط للدولة، وعلى استخدام المكان والموارد ضمن رؤية شاملة لتحقيق الأهداف القومية، وليس الاكتفاء بتفسير أثر الجغرافيا بوصفها عاملًا حتميًا.[1] ويقتضي هذا الفهم الانتقال من التأصيل النظري للمفهوم إلى تحليل أحد أبعاده الأساسية، والمتمثل في توظيف الجغرافيا ضمن عملية صناعة القرار الاستراتيجي.

أولًا: الجيوستراتيجية باعتبارها توظيفًا واعيًا للجغرافيا في صناعة القرار.

لم تعد الجغرافيا - في التحليل الاستراتيجي المعاصر- عنصرًا جامدًا يفرض على الدول مسارات حتمية لا فكاك منها، بل أصبحت تُفهم بوصفها موردًا سياسيًا قابلًا للإدارة والتوظيف، يخضع لخيارات النخبة الحاكمة، وقدرتها على تحويل المكان إلى أداة قوة. وفي هذا الإطار تبرز الجيوستراتيجية باعتبارها المقاربة التي تدرس العلاقة بين المجال الجغرافي من جهة، والقرار السياسي والاستراتيجي من جهة أخرى، أي كيف تنتقل الدولة من امتلاك الجغرافيا إلى استخدامها ضمن حسابات المصلحة القومية.[2]

ويقوم هذا الفهم على التمييز بين الجغرافيا كمعطىً طبيعياً، والجيوستراتيجياً كفعل إرادي واعٍ. فالسواحل، والمضائق، والبحار، والحدود البرية، لا تحمل في ذاتها قيمة استراتيجية مطلقة، وإنما تُكْتَسَبْ هذه القيمة عندما تُدرج ضمن رؤية سياسية شاملة تحدد أولويات الدولة وأهدافها الأمنية، والاقتصادية. وقد أشار عدد من الباحثين العرب إلى أن الجيوستراتيجية تمثل في جوهرها سياسة المكان، حيث تتحول الجغرافيا من إطار مكاني محايد إلى عنصر فاعل في صياغة السياسات الخارجية والدفاعية.[3]

وفي هذا السياق تتجلى الجيوستراتيجية بوصفها أداة لفهم كيفية تعامل الدول مع بيئاتها الجغرافية المتغيرة، خاصة في الأقاليم التي تشهد تنافسًا حادًا على النفوذ. فالدول لا تتحرك في الفراغ، وإنما تتفاعل مع محيط جغرافي تتداخل فيه اعتبارات الأمن، والطاقة، والتجارة، وهو ما يجعل القرار الاستراتيجي مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بقدرة الدولة على قراءة هذا المحيط وإدارته بفعالية. وتشير تقارير صادرة عن الأمم المتحدة إلى أن التحولات الجيوسياسية المعاصرة أعادت

---

[1] - محمد فايز فرحات، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الأمنية والاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2014، ص 41.

[2] - حسين عبد الله الأمين، الجغرافيا السياسية والجيواستراتيجية: مدخل تحليلي معاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2015، ص 61–64.

[3] - عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والمجال، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2017. ص 88–90.

الاعتبار لدور الجغرافيا في الصراعات الدولية، ولكن ضمن مقاربة جديدة تركز على الاستخدام الاستراتيجي للمجال، لا على الحتمية الجغرافية التقليدية.[1]

وتتضح أهمية هذا التحول المفاهيمي بشكل خاص في الفضاءات البحرية، حيث أصبحت البحار مسارح مركزية للتنافس الدولي، ليس فقط بسبب الملاحة والتجارة، بل بسبب ارتباطها بأمن الطاقة، والتحكم في خطوط الإمداد، وفرض النفوذ العسكري. وقد أكدت دراسات صادرة عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) أن السيطرة على الفضاءات البحرية لم تعد مسألة عسكرية بحتة، بل أصبحت جزءًا من استراتيجية شاملة توظف الجغرافيا البحرية في خدمة الردع السياسي، والاقتصادي.[2]

ومن ثم فإن الجيوستراتيجية تمثل انتقالًا نوعيًا في التفكير الاستراتيجي من منطق الجغرافيا الحتمية، إلى منطق الإدارة الاستراتيجية للمكان. وهذا الانتقال يُعدّ مدخلًا أساسيًا لفهم التحولات الجيوستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط، حيث لم تعد أهمية هذا الفضاء نابعة من موقعه وحده، بل من كيفية توظيفه من قبل الفاعلين الإقليميين والدوليين ضمن صراعات النفوذ والمصالح، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على الدول الواقعة في هذا الإقليم ومنها ليبيا.[3]

ويتضح مما سبق أن الجيوستراتيجية لم تعد إطارًا تفسيريًا جامدًا قائمًا على الحتمية الجغرافية، بل تحولت إلى مقاربة ديناميكية تُبرز دور الفاعل السياسي في إدارة المجال الجغرافي وتوظيفه ضمن حسابات المصلحة القومية. فالقيمة الاستراتيجية للمكان لا تنبع من خصائصه الطبيعية فحسب، وإنما من قدرة الدولة على إدماجه في رؤية سياسية وأمنية شاملة. ومن ثم فإن فهم التحولات الجيوستراتيجية في الفضاء المتوسطي يقتضي تجاوز القراءة الوصفية للجغرافيا، والانتقال نحو تحليل أنماط الاستخدام الاستراتيجي للمجال، وهو ما يمهّد لفهمٍ أعمق لتداعيات هذه التحولات على أمن الدول الهشة.

ثانيًا: الجيوستراتيجية والتنافس الدولي في الفضاءات الحيوية

تُعدّ الفضاءات الحيوية، -ولا سيما البحار والممرات الاستراتيجية والمناطق الغنية بالموارد-، من أكثر المجالات جذْبًا للتنافس الجيوستراتيجية في النظام الدولي المعاصر. فهذه الفضاءات لا تكتسب أهميتها من بُعْدِهَا الجغرافي فقط، وإنما من كونها تمثل عناصر حاسمة في معادلات

---

(1) - United Nations General Assembly, Report on Geopolitics and Global Security, New York, 2021, para. 14–17.

(2) - International Institute for Strategic Studies (IISS), Strategic Survey: The Geopolitics of Maritime Spaces, London, 2020, p. 33–36.

(3) - UN Secretary-General, Developments in the Mediterranean Region, United Nations, New York, 2022, para. 22–26.

القوة، سواء من حيث تأمين خطوط التجارة العالمية، أو التحكم في موارد الطاقة، أو تعزيز النفوذ السياسي والعسكري للدول. ومن ثم فإن الجيوستراتيجية تُستخدم هنا كإطار لفهم كيف ولماذا تتنافس الدول على هذه الفضاءات؟ وكيف توظفها في خدمة مصالحها القومية؟[1]

ويقوم التنافس الجيوستراتيجية في الفضاءات الحيوية على منطق واضح مفاده أن السيطرة أو النفوذ في هذه المجالات يمنح الدولة قدرة أكبر على التأثير في محيطها الإقليمي والدولي. ولهذا تسعى الدول الكبرى والقوى الإقليمية إلى توسيع حضورها في الفضاءات ذات القيمة الاستراتيجية عبر وسائل متعددة، تشمل الوجود العسكري، وبناء القواعد، وعقد التحالفات، واستخدام الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية. وقد أشارت دراسات عربية متخصصة إلى أن هذا النمط من التنافس يتخذ طابعًا أكثر حدّة في الفضاءات البحرية، حيث تتقاطع المصالح الأمنية مع الاعتبارات الاقتصادية والطاقوية، ما يجعل الصراع فيها مركبًا ومتعدد الأبعاد.[2]

وفي هذا السياق برز البحر الأبيض المتوسط بوصفه أحد أبرز الفضاءات الحيوية التي تشهد تصاعدًا في التنافس الجيوستراتيجي، خاصة بعد عام 2011. فقد أدى اكتشاف الموارد الطاقوية، وتزايد أهمية أمن الملاحة والهجرة إلى إعادة ترتيب أولويات الفاعلين الدوليين والإقليميين تجاه هذا الفضاء. وتشير تقارير صادرة عن منظمات دولية تابعة للأمم المتحدة إلى أن النزاعات في الفضاءات الحيوية غالبًا ما تشهد تدويلًا متزايدًا، حيث تتحول إلى ساحات تنافس غير مباشر بين القوى الكبرى، وهو ما ينعكس سلبًا على استقرار الدول المطلة عليها، خاصة تلك التي تعاني من هشاشة سياسية ومؤسسية[3]، هذا التنافس لا يقتصر على الصراع العسكري المباشر، بل يتخذ أشكالًا أكثر تعقيدًا، تشمل الصراع القانوني حول ترسيم الحدود، والتنافس الاقتصادي، واستخدام أدوات النفوذ الناعم، وهو ما يجعل الجيوستراتيجية إطارًا مناسبًا لفهم هذا التشابك بين القوة، والمجال، والمصلحة. ومن ثم فإن تحليل التنافس في الفضاءات الحيوية يُعدّ مدخلًا ضروريًا لفهم طبيعة التحولات الجيوستراتيجية المعاصرة، خاصة في الأقاليم التي تمثل نقاط تماس بين مصالح متعددة، كما هو الحال في الفضاء المتوسطي.

يَظهر من ذلك أن التنافس في الفضاءات الحيوية لا يقوم على اعتبارات جغرافية مجردة، بل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحسابات القوة والمصلحة في النظام الدولي. فالجيوستراتيجية تُبرز كيف

---

(1) - محمد فايز فرحات، الجيواستراتيجية وتوازنات القوة في النظام الدولي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2019، ص 55–57.

(2) - محمد السعيد إدريس، الأمن البحري والتنافس الإقليمي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص 88–91.

(3) - United Nations Office for Disarmament Affairs (UNODA), Security Dynamics In Strategic Maritime Spaces, United Nations, New York, 2021, p. 17–20.

تتحول هذه الفضاءات إلى أدوات ضغط ونفوذ، تُستخدم لإعادة تشكيل موازين القوى إقليميًا ودوليًا. وفي هذا الإطار يصبح فَهْمُ التنافس الجيوستراتيجي شرطًا أساسيًا لتحليل هشاشة الأمن في الدول المطلة على هذه الفضاءات، ومنها ليبيا، التي تأثرت بشكل مباشر بتحول المتوسط إلى ساحة صراع مفتوح.

ثالثًا: الجيوستراتيجية وإدارة الصراع في ظل التحولات الدولية المعاصرة

تُعدّ الجيوستراتيجية أحد المداخل التحليلية الأساسية لفهم كيفية إدارة الصراع في النظام الدولي المعاصر، خاصة في ظل التحولات العميقة التي طرأت على بنية هذا النظام خلال العقود الأخيرة. فقد أفرزت نهاية الحرب الباردة وما تلاها من تراجع القطبية الثنائية نمطًا جديدًا من الصراعات، يتسم بالتعقيد والتداخل، حيث لم تعد المواجهة العسكرية المباشرة هي الشكل السائد لإدارة التنافس الدولي، بل حلّت محلها أنماط أكثر مرونة، تعتمد على توظيف المجال الجغرافي، واستخدام أدوات غير تقليدية، ضمن استراتيجيات طويلة الأمد، وفي هذا السياق تبرز الجيوستراتيجية بوصفها إطارًا يفسّر كيف تُدار الصراعات دون الوصول إلى الحرب الشاملة، وذلك من خلال التحكم في الفضاءات الحيوية، وبناء مناطق نفوذ، واستخدام الأزمات الإقليمية كوسائل ضغط متبادل بين القوى الكبرى. ويؤكد عدد من الباحثين العرب أن الصراع الدولي المعاصر لم يعد يُقاس فقط بموازين القوة العسكرية، بل بقدرة الدولة على إدارة المجال الجغرافي والسياسي المحيط بها، وتوظيفه ضمن حسابات الردع والتوازن.[1]

وتتجلى هذه المقاربة بوضوح في الأقاليم ذات الأهمية الجيوستراتيجية، حيث تتحول الصراعات المحلية إلى أدوات ضمن صراعات دولية أوسع. فالدول الكبرى- في كثير من الحالات- لا تسعى إلى حسم الصراع بقدر ما تسعى إلى إدارته بما يضمن استمرار نفوذها، ومنع خصومها من تحقيق مكاسب استراتيجية. وقد أشارت تقارير دولية صادرة عن مؤسسات بحثية تابعة للأمم المتحدة إلى أن هذا النمط من إدارة الصراع يؤدي غالبًا إلى إطالة أمد الأزمات، وتعقيد مسارات التسوية السياسية، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف مؤسسات الدولة.[2]

وفي هذا الإطار تصبح الجيوستراتيجية أداة لفهم العلاقة بين الصراع والتحولات الدولية، حيث يُعاد تعريف مفهوم النصر والهزيمة، ويُستبدل منطق الحسم العسكري بمنطق الاستنزاف وإعادة التوازن. كما تُظهر هذه المقاربة كيف تتحول الجغرافيا إلى عنصر تفاوضي وضاغط في آن

---

[1] - عبد المنعم المشاط، إدارة الصراع في النظام الدولي المعاصر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2017، ص 112–115.

[2] - United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR), Managing Contemporary Conflicts in Strategic Regions, United Nations, Geneva, 2020, p. 27–30

واحد، تُستخدم للحد من نفوذ الخصوم، أو لفرض وقائع جديدة على الأرض، دون الانزلاق إلى مواجهة مباشرة واسعة النطاق.

ويتبيّن من ذلك أن الجيوستراتيجية لم تعد مجرد أداة لفهم الصراع، بل أصبحت وسيلة لإدارته، والتحكم في إيقاعه وحدوده. فالقوى الفاعلة تسعى إلى توظيف الفضاءات الجيوستراتيجية لإدامة التوازن أو فرضه، لا لكسره، وهو ما يجعل الصراعات المعاصرة أكثر تعقيدًا وأطول زمنًا. وفي هذا السياق تتحول الدول الضعيفة إلى ساحات اختبار لهذه الاستراتيجيات، بما ينعكس سلبًا على أمنها واستقرارها.

رابعًا: الترابط بين سوق الطاقة الأوروبي والتنافس المتوسطي:

أزمات الطاقة العالمية (منذ 2021) دفعت دولًا أوروبية للبحث عن بدائل وإشراك شركاء إقليميين؛ هذا بدوره زاد من أهمية المتوسط كممر ومصدر للطاقة لأوروبا. السياسة الأوروبية الجديدة تجاه تنويع الإمدادات أعطت زخماً للدول الإقليمية ولشركات الطاقة للاندماج مع مشاريع إقليمية كبرى، وهو ما رفع رهان المنافسة على حصص الاستكشاف والتصدير، وجعل للمسألة أبعادًا دولية أبعد من المحليّ أو الإقليمي.[1]

1- **آليات التنافس الطاقوي وتأثيرها على السيادة:** النفط والغاز يجذبان فاعلين متعددين: شركات طاقة دولية، دولًا إقليمية تسعى لتأمين مصادر إمداد لأوروبا أو أسواقها الداخلية، وقوى خارجية ترى في السيطرة على مصادر الطاقة وسيلة لضمان نفوذ طويل الأمد. هذا التدافع يُترجم عمليًا في عدة آليات: توقيع اتفاقيات ثنائية لحماية خطوط أنابيب أو قواعد بحرية، تمويل أطراف محلية للحصول على امتيازات استكشاف، أو ممارسة ضغوط دبلوماسية واقتصادية على دول ساحلية لتغيير سياساتها.[2]

2- **تسيُّد الموارد وظهور الاقتصاد السياسي للصراع:** عند ضعف المؤسسات الوطنية وبروز انقسام سياسي تتحول موارد الطاقة إلى موردٍ لـ«الاقتصاد السياسي للصراع»؛ أي: تصبح عائداتها مصدر تمويل للفواعل المسلحة، أو للشبكات الفاسدة، أو لتمويل سياسات محلية معزولة عن المصلحة العامة. التقارير والبحوث الحديثة تشير إلى أن آليات مثل أنظمة المقايضة (crude-for-fuel swaps) أو التهريب تُنتج إيرادات ضخمة لا تصل لخزينة

---

(1) - https://www.e-ir.info/pdf/104175?utm_source=chatgpt.com

(2) - اندرياس استيرجيو، إعادة النظر في الجغرافيا السياسية للطاقة في شرق المتوسط: الاقتصاد الأخضر بدلا من الصراع ، مجلة دراسات البلقان والشرق الأدنى، العدد4 2023، منشور على https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/19448953.2023.2167163?utm_source=chatgpt.com

الدولة بل تسهم في إطالة أمد الصراع داخليًا وإقليمياً، وبالتالي قطع الطريق أمام استقرار السيادة والحوكمة الاقتصادية. هذا الأمر رُصِد بوضوح في تقارير وتحقيقات حديثة حول ليبيا، وعمليات تهريب الوقود والنفطية التي غذّت شبكاتٍ محلية وإقليمية.[1]

3- **البنى التحتية والطوارئ الأمنية البحرية:** التركيز الجيوستراتيجي على الطاقة يجعل البنية التحتية الطاقوية ميناءات تصدير، أنابيب، منصات بحرية، أهدافًا استراتيجية، عرضة للتخريب أو للسيطرة المؤقتة خلال أوقات الاضطراب. حماية هذه المنشآت تتطلّب قدرات أمنية بحرية متطورة، وتحالفات إقليمية ودولية، وإلا طالت عمليات التعطيل والتعرض للمخاطر، ما يؤدي إلى خسائر اقتصادية فورية طويلة الأمد. كما أن النزاع حول ترسيم الحدود البحرية، وقضايا الحقوق السيادية يزيد احتمالات النزاعات القانونية والدبلوماسية التي تُقوّض بيئة الاستثمار، وتعقّد فرص التعاون الإقليمي في قطاع الطاقة.[2]

يتضح مما سبق أن الجيوستراتيجية لم تعد مفهومًا نظريًا محصورًا في تفسير العلاقة بين الجغرافيا والقوة، بل تحولت إلى إطار عملي لفهم كيفية إدارة الدول للصراع، والتنافس في بيئة دولية تتسم بعدم الاستقرار والتعقيد، فمن خلال الانتقال من الجغرافيا بوصفها معطى ثابتًا إلى الجيوستراتيجية بوصفها فعلًا إراديًا، يتضح أن القيمة الاستراتيجية للمكان تُصنع سياسيًا ولا تُفرض طبيعيًا، وهو ما يفسر اختلاف قدرة الدول على توظيف نفس المجال الجغرافي رغم تشابه الظروف المكانية، كما أن التنافس الجيوستراتيجي في الفضاءات الحيوية لا يقتصر على المواجهة العسكرية المباشرة، بل يتخذ أشكالًا أكثر تعقيدًا تشمل إدارة الصراع، وبناء النفوذ غير المباشر، واستخدام الموارد الحيوية ، وعلى رأسها الطاقة كأدوات ضغط، وإعادة تشكيل للتوازنات. وفي هذا السياق تتداخل الأبعاد الإقليمية والدولية للجيوستراتيجية، بحيث تتحول الأقاليم الهشة إلى ساحات اختبار للاستراتيجيات الكبرى، وتصبح الصراعات المحلية جزءًا من معادلات أوسع تتجاوز حدود الدولة الوطنية.

هذه القراءة تكشف أن الجيوستراتيجية المعاصرة تعمل وفق منطق الترابط بين الجغرافيا، والاقتصاد، والأمن، حيث لا يمكن فهم أحد هذه الأبعاد بمعزل عن الآخر. فالموارد

---

[1] - تقرير الأمم المتحدة عن ليبيا ، 2023، منشور على https://libya.un.org/sites/default/files/2024-08/UN%20Libya%20Results%20Report%202023%20EN_0_0.pdf?utm_source=chatgpt.com

[2] - التحليل المشترك للأمم المتحدة حول ليبيا 2023 ، منشور على https://libya.un.org/sites/default/files/2023-09/UN_CommonCountryAnalysis_Libya_2023_final.pdf?utm_source=chatgpt.com

الطاقوية، والفضاءات البحرية، وإدارة الصراع، كلها عناصر تتفاعل داخل إطار جيوستراتيجي واحد، يحدد أنماط السلوك الدولي، وحدود الاستقرار في الأقاليم الحيوية.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي الليبي ومحدداته.

أعادت التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011 طرح مسألة الأمن القومي بوصفها إحدى أكثر القضايا إلحاحًا في مسار الدولة الليبية المعاصرة، ليس فقط بسبب انهيار الترتيبات الأمنية التقليدية، بل نتيجة التغيّر الجذري في طبيعة التهديدات ومصادرها. فالأمن في الحالة الليبية، لم يعد مرتبطًا بحماية الحدود أو ردع الأخطار الخارجية فحسب، وإنما أصبح مرتبطًا بقدرة الدولة ذاتها على الاستمرار بوصفها كيانًا سياسيًا موحّدًا، وعلى إدارة مواردها ومجالها الجغرافي في بيئة إقليمية ودولية شديدة السيولة.[1]

ويكتسب هذا الطرح أهميته من كون ليبيا تمثل حالة نموذجية لدولة ريعية ذات موقع جغرافي مركزي، دخلت مرحلة انتقالية غير مكتملة بعد عام 2011، ما جعل أمنها القومي يتأثر في آن واحد بضعف البنية الداخلية، وبحدة التنافس الخارجي. ومن ثم فإن مقاربة الأمن القومي الليبي تقتضي تجاوز التعريفات العامة، والاقتراب من خصوصية السياق الليبي الذي تشكّل عند تقاطع الاقتصاد الريعي، والموقع الجغرافي ذي الطابع المزدوج، والتحولات السياسية العميقة التي أعقبت سقوط النظام السابق.[2]

أولًا: مفهوم الأمن القومي الليبي.

يُعدّ مفهوم الأمن القومي من المفاهيم الإشكالية في الفكر السياسي المعاصر، نظرًا لتعدد مقارباته، وتغيّر مضامينه، تبعًا لطبيعة الدولة ومستوى تماسكها المؤسسي. وبصورة عامة يُشير الأمن القومي إلى قدرة الدولة على حماية وجودها السياسي، وصيانة سيادتها، وضمان استمرارية مؤسساتها الأساسية، في مواجهة مصادر التهديد المختلفة[3]، غير أن هذا التعريف العام يظل قاصرًا إذا ما أُسقط ميكانيكيًا على الحالة الليبية، دون مراعاة خصوصياتها البنيوية، والتاريخية.

فالأمن القومي الليبي يتشكّل في سياق دولة ريعية تعتمد بصورة شبه كلية على عائدات النفط، وهو ما يجعل الاقتصاد عنصرًا مركزيًا في معادلة الأمن. فالاقتصاد الريعي- في ظل غياب مؤسسات رقابية فعالة- لا يتحول إلى مصدر استقرار، بل إلى عامل هشاشة، إذ تصبح

---

(1) - علي الصلابي، ليبيا: الدولة والتحولات بعد 2011، دار المعرفة، بيروت، 2021، ص 55–60.

(2) - محمد محفوظ، الأمن القومي في الدول الريعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2020، ص 31–35.

(3) - عبد الله النفيسي، مدخل إلى الدراسات الاستراتيجية، دار سطور، الكويت، 2019، ص 88–90.

الموارد محل صراع داخلي، وأداةَ جذب للتدخل الخارجي. وقد أفضى ذلك بعد عام 2011، إلى تسييس عائدات النفط، وربطها بموازين القوة المسلحة، ما أضعف قدرة الدولة على استخدام مواردها؛ لتعزيز الأمن والاستقرار.[1]

إلى جانب البعد الاقتصادي يتأثر مفهوم الأمن القومي الليبي بطبيعة الموقع الجغرافي للدولة، الذي يتسم بطابع مزدوج: فمن جهة: تمثل ليبيا دولة متوسطية تطل على واحد من أكثر الأقاليم حيوية في العالم، ومن جهة أخرى: تمتد حدودها البرية عبر فضاء إفريقي صحراوي هش. هذا الموقع المزدوج جعل ليبيا نقطة عبور للطاقة، والهجرة، والتجارة غير المشروعة، وفي الوقت نفسه ساحة تنافس إقليمي ودولي. وفي ظل ضعف الدولة تحوّل الموقع الجغرافي من مصدر قوة محتمل إلى عنصر ضغط مستمر على الأمن القومي.[2]

وتتعمّق خصوصية مفهوم الأمن القومي الليبي عند النظر إلى مرحلة ما بعد عاميْ 2011–2012، التي شهدت تفككًا شبه كامل لاحتكار الدولة لاستخدام القوة، وظهور فاعلين مسلحين متعددي الولاءات، وتراجع دور المؤسسات السيادية. ففي هذه المرحلة لم يعد التهديد موجّهًا إلى الدولة من الخارج فقط، بل أصبح نابعًا من الداخل، مما جعل الأمن القومي مرتبطًا بسؤال بناء الدولة أكثر من ارتباطه بسؤال الدفاع التقليدي.[3]

وعليه: يمكن تعريف الأمن القومي الليبي بوصفه قدرة الدولة الليبية، في سياقها الريعي والجغرافي الخاص، على إعادة بناء مؤسساتها السياسية والأمنية، وضبط إدارة مواردها الاستراتيجية، وحماية وحدتها الترابية، وتقليص قابلية اختراقها من قبل الفواعل الداخلية والخارجية، بما يضمن الحد الأدنى من الاستقرار والسيادة في بيئة إقليمية متغيرة. ويُبرِزُ هذا التعريف أن الأمن القومي في ليبيا ليس حالة مكتملة، بل مسارًا تراكميًا يتأثر بتوازن دقيق بين الداخل والخارج.

ويكشف ذلك أن فشل الدولة في معالجة أحد هذه الأبعاد، الاقتصادي، أو الجغرافي، أو المؤسسي، ينعكس مباشرة على بقية الأبعاد، ويُعيد إنتاج حالة اللاستقرار. ومن ثم فإن الأمن القومي الليبي لا يمكن مقاربته كملف قطاعي، بل كإطار جامع يربط بين بناء الدولة، وإدارة الموارد، والتموضع الجيوستراتيجي في الفضاء المتوسطي.

---

[1] - عبد الفتاح عبد الله، الاقتصاد السياسي للصراع في ليبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022، ص 101–105.

[2] -تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليبيا: الحوكمة والأمن في سياق هش، الأمم المتحدة، نيويورك، 2023 ، ص 14–18.

[3] - عزمي بشارة، الدولة والثورة في العالم العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2018، ص 143.

ثانيًا: محددات الأمن القومي الليبي

يتحدد الأمن القومي الليبي من خلال مجموعة من المحددات البنيوية المتداخلة التي تعكس طبيعة الدولة الليبية، بوصفها دولة ريعية تمر بمرحلة انتقالية غير مكتملة، وتقع في فضاء جيوسياسي مفتوح على تنافس إقليمي ودولي. ولا يمكن فهم أي محدد من هذه المحددات بمعزل عن الآخر، إذ يؤدي الخلل في أحدها إلى إضعاف المنظومة الأمنية برمّتها.

1- المُحَدِّدْ السياسي–المؤسسي (الشرعية ووحدة القرار)

يمثل الاستقرار السياسي ووحدة المؤسسات أساس بناء الأمن القومي، إذ إن الدولة غير القادرة على إنتاج شرعية سياسية جامعة تعجز عن بلورة سياسات أمنية فعالة. وقد أفرز المسار السياسي الليبي منذ عام 2011 حالة من الانقسام المؤسسي، وتعدد مراكز القرار، مما أدى إلى تآكل قدرة الدولة على ممارسة السيادة، وربط الأمن بتوازنات سياسية مؤقتة، بدل ربطه بمؤسسات مستقرة[1]، ويشير هذا إلى أن الانقسام السياسي ليس مجرد أزمة حكم، بل عاملاً بنيوياً يعيد إنتاج الهشاشة الأمنية عبر إضعاف القرار السيادي.

2- المُحَدِّدْ الأمني–العسكري (احتكار استخدام القوة)

يُعد احتكار الدولة لاستخدام القوة المشروعة شرطًا جوهريًا لتحقيق الأمن القومي. غير أن الواقع الليبي يتسم بتعدد الفاعلين المسلحين، وتداخلهم مع المجالين السياسي، والاقتصادي، ما أدى إلى تفكك المنظومة الأمنية الرسمية. وقد أسهم هذا الوضع في جعل الأمن المحلي رهينًا لتوازنات السلاح لا لسلطة القانون[2]، ذلك أن غياب إصلاح أمني شامل يحوّل الجماعات المسلحة من ظاهرة انتقالية إلى بنية موازية للدولة.

3- المُحَدِّدْ الاقتصادي–الريعي (النفط والاقتصاد السياسي للصراع)

يشكّل الطابع الريعي للاقتصاد الليبي أحد أكثر المحددات تأثيرًا في الأمن القومي، إذ أدى الاعتماد شبه الكلي على عائدات النفط- في ظل ضعف اعتراضية الشفافية- إلى تحويل الموارد إلى موضوع صراع داخلي، وأداة نفوذ خارجي. وقد أظهرت دراسات عربية حديثة أن النفط بعد عام 2011 أصبح جزءًا من معادلة الصراع، لا رافعة للاستقرار[3]، ففي الدول تتحول الموارد الريعية الهشة إلى وقود للصراع، بدل أن تكون أداة لبناء الدولة.

---

(1) - عزمي بشارة، الدولة والثورة في العالم العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2018، ص 141–145.

(2) - عبد الإله بلقزيز، الدولة والهشاشة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2020، . ص 96.

(3) - عبد الفتاح عبد الله، الاقتصاد السياسي للصراع في ليبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022، ص 87.

4- المحدد الجغرافي–الحدودي (الموقع ذو الطابع المزدوج)

يمنح الموقع الجغرافي لليبيا أهمية استراتيجية بالغة، لكنه في ظل ضعف الدولة تحوّل المصدر تهديداً للأمن القومي. فالحدود البرية الطويلة والسواحل الممتدة جعلت البلاد عرضة لتهريب البشر، والسلاح، والطاقة، وربطت أمنها الداخلي بتفاعلات إقليمية معقّدة[1]، فهشاشة إدارة الحدود تُعد من أهم مداخل تدويل الأزمة الليبية.

5- المحدد الاجتماعي–المجتمعي (التماسك والعدالة)

لا ينفصل الأمن القومي عن درجة التماسك الاجتماعي، إذ أدت سنوات الصراع إلى تعميق الانقسامات الجهوية، والقبلية، وتآكل الثقة بين المجتمع والدولة. وقد أكدت الأدبيات العربية أن غياب العدالة التوزيعية، والمصالحة الوطنية، يُسهم في إعادة إنتاج العنف وعدم الاستقرار[2]، حيث إن غياب العدالة والمصالحة يحوّل الخلافات الاجتماعية إلى تهديدات أمنية مستدامة.

6- المحدد الخارجي–الجيوستراتيجي (التدخلات والتدويل)

أصبح الأمن القومي الليبي مرتبطًا بتوازنات خارجية متشابكة، نتيجة تزايد التدخلات الإقليمية والدولية. وقد أدى تدويل الأزمة إلى إطالة أمد الصراع، وربط مسارات التسوية بإرادات خارجية، مما قَيَّدَ هامش القرار الوطني، وأضعف السيادة[3]، فالتنافس الدولي على ليبيا حوّلها من فاعل محتمل، إلى ساحة صراع مفتوحة.

وفي مجمل القول يُظهِرُ تحليل محددات الأمن القومي الليبي أن الأزمة الأمنية ليست نتاج عامل واحد، بل نتيجة تفاعل معقّد بين ضعف الدولة من الداخل وضغوط الخارج. فالاقتصاد الريعي غير المُدار، والانقسام السياسي، وتفكك المنظومة الأمنية، والموقع الجغرافي غير المؤمَّن، كلها عوامل تتغذى على بعضها البعض. وعليه: فإن بناء أمن قومي ليبي مستدام يقتضي مقاربة شاملة، تعالج هذه المحددات بصورة متوازية، وتعيد الاعتبار لمفهوم الدولة، بوصفها الإطار الجامع للأمن والسيادة.

المطلب الثالث: العلاقة بين الجيوستراتيجية والأمن القومي في الدول الهشّة

أدّت التحولات البنيوية التي عرفها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى تعميق الترابط بين الاعتبارات الجيوستراتيجية ومفاهيم الأمن القومي، بحيث لم يعد الأمن يُقارب بوصفه وظيفة داخلية محصورة في حماية الحدود، أو مواجهة التهديدات العسكرية

---

(1) - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تقرير الأمين العام حول الحالة في ليبيا، الأمم المتحدة، 2023.

(2) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليبيا: الحوكمة والأمن والتنمية، نيويورك، 2023.

(3) -البنك الدولي، التقرير الاقتصادي حول ليبيا، واشنطن، 2023.

التقليدية، بل أصبح مفهومًا مركّبًا يتأثر بتفاعلات الجغرافيا السياسية، وتوزيع الموارد، وأنماط التنافس الإقليمي، والدولي[1]، وفي هذا الإطار برزت الجيوستراتيجية باعتبارها مدخلًا تحليليًا يفسّر كيفية توظيف المجال الجغرافي، والفضاءات الحيوية في تحقيق المصالح القومية، أو التأثير في موازين القوة.

وتتخذ العلاقة بين الجيوستراتيجية والأمن القومي طابعًا أكثر تعقيدًا في حالة الدول الهشّة، التي تعاني من ضعف البنية المؤسسية، وتآكل القدرة على التحكم في المجال الجغرافي والسيادي،[2] ففي مثل هذه الدول لا تبقى التحولات الجيوستراتيجية عاملًا خارجيًا مؤثرًا فحسب، بل تتحول إلى عنصر داخلي مضاعِفٍ للهشاشة، حيث تتفاعل مع الانقسامات السياسية والاجتماعية، وتؤثر في وحدة القرار الأمني، وتحدّ من قدرة الدولة على إدارة التهديدات بكفاءة.

وتشير الأدبيات العربية المعاصرة إلى أن الدول الهشّة تكون أكثر عرضة لتداعيات التنافس الجيوسترتيجي، نظرًا لغياب أدوات الحماية المؤسسية، وضعف احتكار الدولة لاستخدام القوة، وتراجع قدرتها على توظيف الجغرافيا والموارد ضمن رؤية أمنية متماسكة، ونتيجة لذلك، يصبح الأمن القومي في هذه الدول رهينًا لتفاعلات تتجاوز الإطار الوطني، وتتداخل فيها المصالح الخارجية مع الاختلالات الداخلية.

وانطلاقًا من ذلك يسعى هذا المطلب إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الجيوستراتيجية والأمن القومي في الدول الهشّة، من خلال إبراز تأثير التحولات الجيوستراتيجية في إعادة تشكيل مفهوم الأمن القومي، وبيان الكيفية التي تسهم بها هذه التحولات في تعميق هشاشة الأمن في الدول ضعيفة البنية المؤسسية، تمهيدًا لفهم الحالات التطبيقية التي ستتناولها الدراسة لاحقًا.

أولًا: تأثير التحولات الجيوستراتيجية في إعادة تشكيل مفهوم الأمن القومي في الدول الهشّة

أدّت التحولات الجيوستراتيجية المعاصرة إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي، بحيث لم يعد مقتصرًا على البعد العسكري التقليدي المرتبط بحماية الحدود والدفاع الخارجي، بل اتّسع ليشمل أبعادًا سياسية، واقتصادية، ومجتمعية، وبيئية، تتأثر جميعها بطبيعة التفاعلات الإقليمية والدولية. وقد فرض هذا التحول واقعًا جديدًا على الدول الهشّة، التي تفتقر إلى مؤسسات قوية قادرة على استيعاب هذه التحولات، وإدارتها ضمن رؤية أمنية متماسكة.

وفي هذا الإطار أسهم تزايد التنافس الجيوستراتيجي على الفضاءات الحيوية—مثل الممرات البحرية، ومناطق الطاقة، والمجالات الحدودية—في تعقيد البيئة الأمنية للدول الهشّة، إذ أصبحت هذه الدول مسارح لتقاطع المصالح الخارجية، بدل أن تكون فاعلًا قادرًا على

[1] - عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والمجتمع في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021. ص 75.
[2] - عزمي بشارة، مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2020، ص 211.

توظيف موقعه الجغرافي لصالحه.[1] ونتيجة لذلك انتقل مفهوم الأمن القومي في هذه الدول من كونه أداة لحماية الدولة إلى حالة دفاعية تهدف إلى احتواء الأزمات ومنع الانهيار.

كما أن التحولات المرتبطة بصعود الفواعل من غير الدول، وتنامي الصراعات غير المتماثلة، وتزايد الاعتماد على أدوات الضغط غير العسكرية، قد أضعفت قدرة الدول الهشّة على التحكم في مجالها الأمني. ففي ظل غياب الاحتكار الفعلي لاستخدام القوة، وتراجع السيطرة على الموارد، تصبح الجيوستراتيجية عاملًا كاشفًا لاختلالات الأمن القومي، إذ تبرز هشاشة الدولة أمام الضغوط الخارجية، وتفكك العلاقة بين الجغرافيا والسيادة.[2]

وتشير الأدبيات العربية الحديثة إلى أن إعادة تعريف الأمن القومي في الدول الهشّة غالبًا ما تتم بصورة قسرية، استجابة لضغوط الواقع الجيوستراتيجي، لا نتيجة لخيارات وطنية مدروسة. فبدل أن تقوم الدولة بتوسيع مفهوم الأمن ضمن استراتيجية شاملة، تجد نفسها مضطرة إلى التعامل مع تهديدات متداخلة تتجاوز قدراتها المؤسسية، مما يؤدي إلى تمييع مفهوم الأمن القومي وتحويله إلى إدارة أزمات مستمرة.

وعليه، يمكن القول إن التحولات الجيوستراتيجية أسهمت في إعادة تشكيل مفهوم الأمن القومي في الدول الهشّة بصورة تُبرز حدود الدولة أكثر مما تعزز قدرتها على الفعل. فالأمن القومي لم يعد نتاجًا لتوازن داخلي مستقر، بل نتيجة لتفاعل معقّد بين هشاشة الداخل وضغوط الخارج، وهو ما يفسّر ارتفاع منسوب عدم الاستقرار في هذه الدول، ويفتح المجال أمام تدويل أزماتها وربط أمنها القومي بحسابات تتجاوز الإطار الوطني.

ثانيًا: الجيوستراتيجية كعاملٍ مُضاعِف لهشاشة الأمن القومي في الدول ضعيفة البنية المؤسسية

تمثل الجيوستراتيجية، في سياق الدول ضعيفة البنية المؤسسية، عاملًا مُضاعِفًا للهشاشة الأمنية أكثر من كونها موردًا للقوة أو النفوذ. فحين تغيب المؤسسات القادرة على إدارة المجال الجغرافي والسيادي، تتحول الخصائص الجيوستراتيجية—كالموقع، والموارد، والفضاءات الحيوية من عناصر تمكين إلى مصادر ضغط واختراق.[3]

وتكشف هذه المفارقة عن أن القيمة الاستراتيجية للمكان لا تُنتج أثرًا إيجابيًا تلقائيًا بل ترتبط بقدرة الدولة على تحويلها إلى أدوات سياسة وأمن ضمن رؤية مؤسسية متماسكة.

---

[1] - حسن نافعة، القوى الكبرى والنظام الدولي الجديد، دار الشروق، القاهرة، 2022، ص 119.

[2] - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الأمن القومي في الدول الهشّة: تحديات التحول والحوكمة، الرياض، 2023، ص 34.

[3] -رضوان زيادة، الدولة الهشّة وإشكاليات السيادة في العالم العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021، ص 58.

وفي هذا الإطار تؤدي المنافسة الجيوستراتيجية الإقليمية والدولية إلى تعميق اختلالات الأمن القومي في الدول الهشّة عبر مسارات متعددة، أبرزها تدويل الصراعات الداخلية، واختراق القرار الأمني، وربط الاستقرار الوطني بتوازنات خارجية متغيرة.[1]

ومع اتساع حضور الفواعل من غير الدول، وتزايد الاعتماد على أدوات غير عسكرية (اقتصادية، قانونية، معلوماتية)، تتراجع قدرة الدولة على التحكم في إيقاع التهديدات، ويغدو الأمن القومي نتاجًا لتفاعلات خارج السيطرة الوطنية.

كما يُسهم ضعف الاحتكار المؤسسي لاستخدام القوة في جعل الجيوستراتيجية عاملًا كاشفًا للهشاشة، حيث تتحول الفضاءات الحيوية (الحدود، السواحل، مناطق الموارد) إلى نقاط تماس مفتوحة أمام التدخل والتنافس، وتشير دراسات عربية حديثة إلى أن هذا الواقع يخلق بيئة أمنية مُجزّأة، تُدار فيها المخاطر بمنطق التوازنات المؤقتة، بدل التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد.[2] ونتيجة لذلك، تتآكل السيادة الفعلية حتى مع بقاء السيادة القانونية، مما يحدّ من فاعلية السياسات الأمنية.

وعلى المستوى البنيوي تُعيد الجيوستراتيجية ترتيب أولويات الأمن القومي في الدول الهشّة على نحوٍ قسري؛ إذ تُزاح القضايا التنموية والمؤسسية لصالح إدارة تهديدات آنية، مما يرسّخ منطق الاستجابة بدل المبادرة. وتؤكد تقارير دولية حديثة أن استمرار هذا النمط يُفضي إلى حلقة مفرغة من الهشاشة، حيث تُنتج الضغوط الجيوستراتيجية مزيدًا من الضعف المؤسسي، ويُنتج الضعف المؤسسي مزيدًا من القابلية للاختراق.[3]

وعليه، يتضح أن الجيوستراتيجية لا تعمل بوصفها متغيرًا خارجيًا محايدًا، بل كقوة مُضاعِفة للهشاشة حين تتقاطع مع بَنِى مؤسسية ضعيفة. ومن ثمّ، فإن تعزيز الأمن القومي في الدول الهشّة يقتضي كسر هذه الحلقة عبر بناء مؤسسات قادرة على إدارة المجال الجغرافي، والموارد والفضاءات الحيوية، ضمن استراتيجية وطنية شاملة، تُحوّل الجيوستراتيجية من مصدر تهديد إلى مجال ضبط وتمكين.

وبناء على ذلك من خلال تحليل العلاقة بين الجيوستراتيجية والأمن القومي في الدول الهشّة، يظهر أن هذه العلاقة ليست خطيّة أو محايدة، بل تقوم على تفاعل معقّد بين خصائص المكان من جهة، وقدرة الدولة على إدارة هذا المكان من جهة أخرى. فالتحولات الجيوستراتيجية لا تكتفي بإعادة تشكيل البيئة الخارجية للدولة، وإنما تَنْفُذُ إلى بنيتها الداخلية، فتُبرز مواطن

---

[1] - محمد فايز فرحات، تحولات التنافس الدولي وأثرها على الأمن الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 231، القاهرة، 2023، ص 27.

[2] - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، إدارة المخاطر الأمنية في الدول ضعيفة الحوكمة، الرياض، 2022، ص 46.

[3] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الحوكمة والأمن في الدول الهشّة، تقرير إقليمي، نيويورك، 2023، ص 14.

الضعف المؤسسي، وتعيد ترتيب أولويات الأمن القومي بصورة قسرية، لا تنبع بالضرورة من خيارات وطنية واعية. ويكشف هذا المطلب أن الجيوستراتيجية، حين تتقاطع مع هشاشة مؤسسية وانقسام داخلي، تتحول من إطار تحليلي لتفسير سلوك الدول إلى عامل ضغط يُضاعف التهديدات الأمنية، ويقوّض القدرة على احتكار القرار الأمني واستخدام القوة. وفي هذا السياق يصبح الأمن القومي في الدول الهشّة نتاجًا لتوازنات خارجية، بقدر ما هو انعكاس لاختلالات داخلية، الأمر الذي يُفسّر قابلية هذه الدول للاختراق وتدويل أزماتها. وعليه: فإن فهم الأمن القومي في الدول الهشّة يقتضي تجاوز المقاربات التقليدية التي تفصل بين الجغرافيا والسياسة والأمن، والانتقال إلى مقاربة أكثر شمولًا تُدرك أن الجيوستراتيجية ليست مجرد معطىً ثابت، بل مجالًا للصراع والإدارة في آن واحد. ويشكّل هذا الإطار النظري مدخلًا ضروريًا للانتقال من التحليل المفاهيمي إلى دراسة التداعيات العملية للتحولات الجيوستراتيجية.

المبحث الثاني: التحولات الجيوستراتيجية في البحر المتوسط

شهد البحر الأبيض المتوسط، منذ عام 2011 م، تحولات جيوستراتيجية عميقة أعادت تشكيل بنيته كإقليم سياسي وأمني فاعل في النظام الدولي. فقد تزامنت التغيرات التي عرفها هذا الفضاء مع تحولات دولية أوسع، اتسمت بتراجع أنماط الاستقرار التقليدي، وتصاعد التنافس بين القوى الكبرى والإقليمية، وعودة الاعتبارات الجيوسياسية المرتبطة بالمجال، والنفوذ، والموارد، إلى واجهة التفاعلات الدولية. وفي هذا السياق لم يَعُدْ المتوسط مجرد مجال جغرافي للتواصل بين ضفتيه الشمالية والجنوبيةِ، بل تحوّل إلى ساحة ديناميكية تتقاطع فيها حسابات القوة، وتتداخل داخلها الأبعاد السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، فالاضطرابات السياسية والأمنية التي عرفتها دول جنوب وشرق المتوسط بعد عام 2011 م قد أسهمت في إعادة إنتاج هذا الإقليم بوصفه فضاءً للصراع غير المباشر، حيث تزايد حضور التدخلات الخارجية، وتوسعت ظاهرة عسكرة المجال المتوسطي، وبرزت أنماط جديدة من إدارة الصراعات تعتمد على النفوذ البحري، والتحالفات المرنة، واستخدام الأدوات الاقتصادية والطاقوية كوسائل ضغط استراتيجية. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن هذه التحولات لم تكن عابرة أو ظرفية، بل عبّرت عن انتقال بنيوي في طبيعة التنافس داخل الإقليم المتوسطي، وعن إعادة تعريف لدوره في معادلات الأمن الدولي[1]، كما ارتبطت التحولات الجيوستراتيجية في المتوسط بتزايد الأهمية الاستراتيجية للبحار والممرات البحرية والموارد الطاقوية، مما جعل الإقليم مجالًا مفتوحًا للتنافس على النفوذ والسيطرة، وأعاد الاعتبار للبعد العسكري البحري بوصفه عنصرًا حاسمًا في موازين القوة. وقد أكدت تقارير دولية حديثة أن البحر الأبيض المتوسط بات يشكّل أحد الأقاليم الأكثر حساسية من حيث تداخل الأمن بالطاقة، والسياسة بالاقتصاد، وهو ما يفسّر تصاعد التوترات فيه خلال العقد الأخير.[2]

وانطلاقًا من ذلك يسعى هذا المبحث إلى تحليل التحولات الجيوستراتيجية التي شهدها البحر الأبيض المتوسط بعد عام 2011 م، من خلال التركيز على بعدين رئيسيين: يتمثل الأول في المتغيرات السياسية والعسكرية التي أعادت تشكيل طبيعة الصراع في الإقليم، بينما يتناول الثاني مظاهر التنافس على النفوذ البحري، والموارد الطاقوية بوصفها أحد أهم محركات

---

[1] - محمد فايز فرحات، التحولات الجيوسياسية في إقليم البحر المتوسط، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2021، ص 9.

[2] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التغيرات الجيوسياسية والأمن البحري في البحر المتوسط، الأمم المتحدة، نيويورك، 2022

التفاعل الجيوستراتيجي المعاصر. وسيتم توضيح هذه التحولات وتحليلها بشكل مفصل في المطلبين الآتيين.

المطلب الاول: المتغيرات السياسية والعسكرية في الإقليم المتوسطي بعد عام 2011م

شهد حوض البحر الأبيض المتوسط، منذ عام 2011م، تحولات سياسية وأمنية عميقة، أسهمت في إعادة تعريفه كإقليم استراتيجي محوري في النظام الدولي. فقد تزامنت التحولات الداخلية التي عرفتها عدة دول متوسطية مع تغيرات بنيوية في البيئة الدولية، اتسمت بتراجع أنماط الاستقرار التقليدي، وصعود التنافس بين القوى الكبرى والإقليمية، وعودة الاعتبارات الجيوسياسية المرتبطة بالمجال والنفوذ إلى واجهة التحليل السياسي. وضمن هذا السياق، لم يعد المتوسط مجرد فضاء جغرافي للتبادل الاقتصادي أو التفاعل الحضاري، بل تحوّل إلى مجال سياسي متوتر تُدار داخله صراعات النفوذ بأدوات متعددة ومتشابكة.[1]

وتشير دراسات عربية حديثة إلى أن التحولات التي عرفها الإقليم المتوسطي بعد 2011م لم تكن مجرد انعكاس لأزمات داخلية معزولة، بل مثّلت تعبيرًا عن أزمة أوسع في بنية النظام الإقليمي، حيث تراجعت قدرة الدول على ضبط تفاعلاتها البينية، وبرزت أنماط جديدة من التنافس السياسي تقوم على إدارة الأزمات بدل احتوائها. كما أكدت تقارير دولية أن تداخل السياسي بالعسكري في المتوسط أصبح سمة بنيوية للمرحلة الراهنة، مما يجعل تحليل المتغيرات السياسية مدخلًا أساسيًا لفهم التحولات الجيوستراتيجية في هذا الإقليم.[2]

وانطلاقًا من ذلك يتناول هذا المطلب تحليل المتغيرات السياسية التي أعادت تشكيل الإقليم المتوسطي بعد عام 2011م، قبل الانتقال لاحقًا إلى المتغيرات العسكرية المرتبطة بها.

أولًا: المتغيرات السياسية في الإقليم المتوسطي

عَرَفَ الإقليم المتوسطي منذ 2011م تحولات سياسية جوهرية مسّت طبيعة العلاقات بين دوله، وغيّرت من أنماط التفاعل داخله، سواء على مستوى الدول الوطنية أو على مستوى الفواعل الإقليمية والدولية، وأهم هذه التحولات هي:

1- تفكك أنماط الاستقرار السياسي التقليدي.

أدّت الاضطرابات السياسية التي شهدتها عدة دول في جنوب وشرق المتوسط إلى إضعاف البنى السياسية التي كانت تضبط التوازن داخل الإقليم. فبعد عام 2011م، دخل

---

[1] - محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي العربي والتحولات الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2022، ص 45.

[2] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، التحولات الجيوسياسية في منطقة البحر المتوسط، الأمم المتحدة، بيروت، 2022، ص 11–17.

المتوسط مرحلة اتسمت بتراجع القدرة على إدارة الأزمات داخليًا، مما فتح المجال أمام تداخل متزايد للعوامل الخارجية. ويرى حسن نافعة أن هذه المرحلة تمثل انتقالًا من "الاستقرار السلطوي" إلى "السيولة السياسية"، حيث فقدت النظم السياسية قدرتها على احتواء التوترات دون الاستناد إلى دعم أو تدخل خارجي.[1]

2- تصاعد التنافس السياسي الإقليمي والدولي

أفرزت التحولات السياسية واقعًا جديدًا أصبح فيه المتوسط مسرحًا لتنافس سياسي عابر للحدود، لم يعد محصورًا في الخلافات الثنائية بين الدول المتجاورة، بل شمل قوى دولية ذات مصالح استراتيجية بعيدة المدى. وقد باتت الأزمات السياسية في الإقليم تُدار ضمن حسابات النفوذ، من خلال أدوات مثل: الضغط الدبلوماسي، والدعم السياسي غير المباشر، والتأثير في مسارات التسوية. ويشير محمد السعيد إدريس إلى أن المتوسط تحوّل بعد 2011م إلى "فضاء تنافسي مفتوح"، تُعاد داخله صياغة التحالفات وفق منطق المصلحة لا وفق الانتماءات التقليدية.[2]

3- تراجع مركزية مفهوم السيادة السياسية

من أبرز ملامح التحولات السياسية في الإقليم المتوسطي تآكل مفهوم السيادة السياسية التقليدية، خاصة في الدول التي عرفت هشاشة مؤسسية. فقد أصبحت عملية اتخاذ القرار السياسي في بعض الحالات خاضعة لتوازنات إقليمية ودولية، مما أضعف استقلالية الفعل السياسي الوطني. ويذهب عبد الله عبد الجبار إلى أن هذا التحول يعكس انتقال الإقليم من منطق الدولة-الفاعل إلى منطق الإقليم-الساحة، حيث تُدار السياسة باعتبارها مجالًا للتنافس على النفوذ لا لتكريس السيادة.[3]

وخلاصة القول ومن خلال ما تقدم فإن المتغيرات السياسية في الإقليم المتوسطي بعد عام 2011 تكشف عن تحوّل عميق في طبيعة الفعل السياسي، حيث لم تعد السياسة أداة لإنتاج الاستقرار، بل أصبحت في كثير من الحالات وسيلة لإدارة الأزمات وإعادة إنتاجها. ويُلاحظ أن هذا التحول أسهم في إضعاف فرص بناء ترتيبات سياسية مستدامة داخل الإقليم، وفتح المجال

---

[1] - حسن نافعة، السياسة الدولية في زمن التحولات الكبرى، دار الشروق، القاهرة، 2020، ص 89-92.

[2] - محمد السعيد إدريس، العالم العربي والنظام الدولي الجديد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2021، ص 102.

[3] - عبد الله عبد الجبار، التحولات السياسية في حوض البحر المتوسط، دار الخليج العربي، القاهرة، 2021، ص 63-66.

أمام تزايد التدخلات الخارجية، مما جعل المتوسط فضاءً سياسيًا هشًا قابلًا للاشتعال في أي لحظة.

ثانيًا: المتغيرات العسكرية في الإقليم المتوسطي بعد عام 2011م

عَرَفَ الإقليم المتوسطي، منذ عام 2011م، تحولات عسكرية عميقة أعادت الاعتبار لاستخدام القوة الصلبة بوصفها أداة مركزية في إدارة التنافس والصراع داخل هذا الفضاء. فقد تراجعت الأطر الأمنية التقليدية التي كانت تضبط السلوك العسكري للدول، مقابل تصاعد أنماط جديدة من الحضور العسكري، اتسمت بالمرونة، والتدخل غير المباشر، وتوسيع نطاق الانتشار البحري والجوي. ويعكس هذا التحول انتقال المتوسط من فضاء أمني شبه مستقر إلى بيئة عسكرية مفتوحة تُدار فيها موازين القوة عبر الاستعراض والردع المتبادل، أكثر من المواجهة المباشرة.

1- عسكرة الفضاء المتوسطي وتوسّع الانتشار العسكري

من أبرز ملامح المرحلة التي أعقبت عام 2011م تصاعد ظاهرة عسكرة الإقليم المتوسطي، حيث شهدت المنطقة زيادة ملحوظة في الوجود العسكري للقوى الكبرى والإقليمية، سواء عبر القواعد الدائمة أو من خلال الانتشار البحري المتحرك. ولم يعد هذا الحضور مقتصرًا على مهام الدفاع التقليدي أو حماية خطوط الملاحة، بل أصبح مرتبطًا بحسابات النفوذ والسيطرة طويلة الأمد. وتشير دراسات استراتيجية عربية إلى أن المتوسط تحوّل إلى أحد أكثر الأقاليم كثافة من حيث الحضور العسكري البحري، مما يعكس تصاعد الأهمية الاستراتيجية لهذا الفضاء، في معادلات القوة الدولية.[1]

وقد أسهم هذا الانتشار في تغيير طبيعة التوازن العسكري داخل الإقليم، حيث لم تعد القوة العسكرية تُستخدم كأداة حسم، بل كوسيلة ضغط، ورسالة سياسية مستمرة. ويُلاحظ أن هذا النمط من العسكرة عزّز من منطق الردع المتبادل، لكنه في الوقت ذاته رفع من منسوب التوتر، وجعل أي احتكاك محدود قابلًا للتصعيد غير المقصود.

[1] - أحمد يوسف أحمد، الأمن الإقليمي وتحولات القوة في البحر المتوسط، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021. ص 77.

2- تحوّل البحر إلى مجال صراع استراتيجي مفتوح

أدّت التحولات العسكرية بعد 2011م إلى إعادة تعريف البحر الأبيض المتوسط بوصفه مجالًا للصراع الاستراتيجي، لا مجرد ممر للملاحة، أو فضاء للتعاون الاقتصادي. فقد أصبح البحر مسرحًا للمناورات العسكرية، واستعراض القوة البحرية، واختبار القدرات القتالية، في سياق تنافسي، تتداخل فيه الأبعاد العسكرية بالسياسية. وتؤكد تقارير بحثية حديثة أن هذا التحول يعكس عودة مركزية القوة البحرية في التفكير الاستراتيجي المعاصر، خاصة في الأقاليم التي تجمع بين الموقع الحيوي وتعدد المصالح.[1]

ويُلاحظ أن هذا التحول لم يقتصر على القوى الكبرى فقط، بل شمل قوىً إقليمية سعت إلى تعزيز حضورها البحري بوصفه مدخلًا لإعادة التموضع السياسي. وهو ما جعل المتوسط فضاءً شديد الحساسية، تتقاطع فيه الحسابات العسكرية مع اعتبارات السيادة والنفوذ.

3- تداخل الأدوات العسكرية مع الأهداف السياسية.

من السمات البارزة للتحولات العسكرية في الإقليم المتوسطي بعد عام 2011م تزايد التداخل بين الأهداف العسكرية والغايات السياسية. فقد أصبح العمل العسكري جزءًا من استراتيجية شاملة لإدارة الصراع، لا مقدمة لإنهائه. وأن هذا النمط يعكس تحوّل الصراع من منطق المواجهة إلى منطق الإدارة، حيث تُستخدم القوة العسكرية لضبط التوازنات، وإبقاء الخصوم ضمن حدود معينة، لا لإقصائهم نهائيًا.[2]

هذا التداخل جعل من الوجود العسكري أداة تفاوض غير مباشرة، تُستخدم للتأثير في المسارات السياسية، وإعادة رسم خطوط النفوذ، دون الانزلاق إلى حرب شاملة. غير أن هذا النمط -رغم ما يوفره من مرونة استراتيجية- أسهم في إطالة أمد الأزمات، وترسيخ حالة عدم الاستقرار داخل الإقليم.

4- تصاعد الاعتماد على الفاعلين غير النظاميين.

إلى جانب التحولات في سلوك الدول، شهد الإقليم المتوسطي توسعًا في استخدام الفاعلين غير النظاميين ضمن المعادلات العسكرية. فقد باتت بعض القوى تعتمد على وكلاء

---

[1] - المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ((IISS، التوازنات العسكرية في البحر المتوسط، لندن، 2022 (النسخة العربية)، ص 12–18.

[2] - عبد الإله بلقزيز، الدولة والحرب في زمن التحولات الدولية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2019. ص 133

محليين أو إقليميين لتنفيذ أهدافها العسكرية، بما يقلل من كلفة التدخل المباشر ويحدّ من تبعاته السياسية. وتشير دراسات أممية إلى أن هذا النمط من الحروب غير المباشرة أصبح سمة رئيسية للصراعات المعاصرة في الأقاليم المتوترة، ومنها المتوسط.[1]

وقد أدى هذا التحول إلى تعقيد المشهد العسكري، حيث لم يعد الصراع محكومًا بقواعد واضحة بين جيوش نظامية، بل أصبح خليطًا من مواجهات منخفضة الحدة، يصعب ضبطها أو احتواؤها بسرعة.

وعليه: فالمتغيرات العسكرية في الإقليم المتوسطي بعد عام 2011م تكشف عن تحوّل جوهري في طبيعة استخدام القوة، حيث لم تعد الحرب غاية في حد ذاتها، بل أداة ضمن استراتيجية أوسع لإدارة التنافس. ويُلاحظ أن هذا النمط أسهم في خلق توازنات هشة قائمة على الردع والاستنزاف المتبادل، ما جعل المتوسط إقليمًا مستقرًا ظاهريًا، لكنه شديد القابلية للانفجار في أي لحظة.

وخلاصة القول، ومما يتقدّم يتّضح أن التحولات التي عرفها الإقليم المتوسطي بعد عام 2011م لم تكن محصورة في بُعد سياسي أو عسكري منفصل، بل جاءت نتيجة تفاعل عضوي بين هذين البعدين في سياق إقليمي، اتسم بتراجع أنماط الاستقرار التقليدي، وصعود منطق إدارة الأزمات. فقد أسهم التفكك السياسي وتراجع قدرة الدول على ضبط تفاعلاتها البينية في فتح المجال أمام تصاعد التنافس العسكري، في حين جاءت عسكرة الفضاء المتوسطي بوصفها امتدادًا طبيعيًا للاختلالات السياسية، لا سببًا مستقلًا عنها، كما يتضح أن السياسة في الإقليم المتوسطي لم تعد تُمارَس بمعزل عن أدوات القوة، كما أن الاستخدام العسكري لم يعد يهدف إلى الحسم، بل إلى إعادة إنتاج التوازنات وإدارتها. وبهذا المعنى، أصبح المتوسط فضاءً تتداخل فيه القرارات السياسية مع الحسابات العسكرية، ضمن منطق واحد، يقوم على تثبيت النفوذ، ومنع الخصوم من تحقيق مكاسب حاسمة، أكثر مما يقوم على تحقيق تسويات مستقرة. وتُبرز هذه الخلاصة أن التحولات الجيوستراتيجية في الإقليم المتوسطي تمثل تعبيرًا عن انتقال بنيوي في طبيعة الصراع، حيث تتكامل السياسة والقوة في صياغة واقع إقليمي شديد السيولة، وقابل للاستمرار في حالة توتر دون انفجار شامل.

---

[1] - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الصراعات المعاصرة واستخدام الفواعل غير النظامية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2023، ص 21–27.

المطلب الثاني: التنافس الجيوستراتيجية على النفوذ البحري والموارد الطاقوية في الإقليم المتوسطي

أفضت التحولات السياسية والعسكرية التي شهدها الإقليم المتوسطي بعد عام 2011م إلى بروز نمط جديد من التنافس الجيوستراتيجية، لم يعد يتمحور فقط حول موازين القوة العسكرية التقليدية، بل اتجه بصورة متزايدة نحو السيطرة على الفضاءات البحرية، والموارد الطاقوية بوصفها أدوات مركزية؛ لإعادة تشكيل النفوذ الإقليمي والدولي. فقد تحوّل البحر الأبيض المتوسط من مجال للتواصل والتبادل الاقتصادي، إلى فضاء استراتيجي متنازع عليه، تتقاطع داخله اعتبارات السيادة مع رهانات الطاقة والأمن البحري، في ظل تصاعد الطلب العالمي على الموارد، وتزايد أهمية الممرات البحرية في معادلات القوة المعاصرة.

وتشير الأدبيات العربية الحديثة إلى أن هذا التحول يعكس انتقال التنافس في المتوسط من منطق الصراع السياسي والعسكري المباشر إلى منطق أكثر تعقيدًا، تُستخدم فيه البحار والموارد الطبيعية كوسائل ضغط جيوستراتيجي طويلة الأمد. فالدول لم تعد تسعى فقط إلى حماية سواحلها أو استغلال مواردها، بل إلى توظيف المجال البحري والطاقوي ضمن استراتيجيات أوسع تهدف إلى تعزيز النفوذ، وضبط حركة الفاعلين الآخرين، وإعادة رسم التوازنات داخل الإقليم المتوسطي[1]، كما تؤكد تقارير دولية أن التداخل بين الطاقة والأمن البحري أصبح أحد أبرز محددات السلوك الاستراتيجي للدول في هذا الإقليم خلال العقد الأخير.[2]

وانطلاقًا من هذا السياق يتناول هذا المطلب مظاهر التنافس الجيوستراتيجية في الإقليم المتوسطي، من خلال تحليل البعد البحري والبعد الطاقوي بوصفهما ركيزتين أساسيتين في إعادة تشكيل خريطة النفوذ بعد عام 2011م.

أولًا: النفوذ البحري بوصفه أداة للتنافس الجيوستراتيجي في الإقليم المتوسطي.

أضحى البحر الأبيض المتوسط، منذ عام 2011م، أحد أكثر الفضاءات الجغرافية حضورًا في الحسابات الجيوستراتيجية للقوى الدولية والإقليمية، بعد أن تحوّل من مجال للتواصل والتبادل إلى ساحة مركزية لإدارة التنافس، وإعادة إنتاج النفوذ. ولم يكن هذا التحول

---

[1] - محمد فايز فرحات، الطاقة والجيوبوليتيكا في شرق المتوسط، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2022، ص 17.

[2] - منظمة الأونكتاد (UNCTAD)، الاقتصاد البحري والأمن في البحر المتوسط، الأمم المتحدة، جنيف، 2023 (النسخة العربية)، ص 9–15.

وليد تطور تقني أو عسكري فحسب، بل جاء نتيجة إدراك متزايد لأهمية البحر، بوصفه مجالًا سياديًا متحركًا، تُمارَس عبره السياسة بوسائل غير مباشرة، وتُدار داخله موازين القوة، بعيدًا عن المواجهة العسكرية التقليدية.

ويُلاحظ أن هذا التحول ارتبط بتغيّر عميق في مفهوم النفوذ البحري ذاته. فبينما كان يُنظر إلى البحر في السابق باعتباره امتدادًا دفاعيًا للدولة، مرتبطًا بحماية السواحل وتأمين الملاحة، أصبح اليوم عنصرًا فاعلًا في صياغة السياسات الخارجية والاستراتيجيات الأمنية. فالوجود البحري المستمر، وتكثيف الدوريات، والمشاركة في المناورات، لم تعد مجرد إجراءات عسكرية، بل تحوّلت إلى أدوات سياسية تُستخدم لإرسال الرسائل، وفرض الوقائع، والتأثير في سلوك الفاعلين الآخرين. فالمتوسط بات يمثل «ساحة اختبار مركزية لاستراتيجيات النفوذ البحري» في ظل تصاعد التنافس الدولي.[1]

كما أسهمت التحولات السياسية والأمنية التي عرفتها عدة مناطق متوسطية بعد عام 2011م في تعميق هذا المسار، حيث أدّى تراجع الاستقرار الداخلي في بعض الدول إلى إضعاف قدرتها على ضبط مجالاتها البحرية، مما فتح المجال أمام توسّع أدوار قوى أخرى. وقد نتج عن ذلك ازدحام غير مسبوق في الفضاء المتوسطي، حيث بات البحر مسرحًا لتواجد متزامن لقوى متعددة، لكل منها حساباتها الاستراتيجية وأولوياتها الخاصة. هذا التزاحم لم يؤدِّ فقط إلى رفع مستوى التوتر، بل جعل إدارة التوازنات البحرية أكثر هشاشة، وأكثر عرضة للاحتكاك غير المقصود. ومن جهة أخرى لعب تطور الأطر القانونية المرتبطة بالمجال البحري دورًا مهمًا في إعادة تشكيل طبيعة التنافس الجيوستراتيجي. فقد تحوّلت قضايا مثل: ترسيم الحدود البحرية، والمناطق الاقتصادية الخالصة من مسائل قانونية تقنية إلى أدوات سياسية تُستخدم لتكريس النفوذ أو توسيعه. ولم يعد الاحتكام إلى القانون الدولي وحده كافيًا لحسم هذه القضايا، بل أصبح جزءًا من صراع أوسع تُحدّده موازين القوة الفعلية، كما أن هذا التداخل بين القانون والقوة يعكس تحوّل البحر إلى مجال تفاوضي ضاغط تُدار فيه الصراعات عبر فرض الوقائع أكثر من الالتزام بالقواعد المجردة.[2]

ويُلاحظ كذلك أن النفوذ البحري في الإقليم المتوسطي لم يعد مقتصرًا على القوى الكبرى، بل أصبح مجالًا لتنافس قوى إقليمية سعت إلى إعادة تعريف مكانتها عبر تعزيز قدراتها البحرية،

---

[1] - محمد فايز فرحات، الطاقة والجيوبوليتيكا في شرق المتوسط، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2022، ص 21.

[2] - أحمد يوسف أحمد، البحار في الاستراتيجية الدولية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2020، ص 115.

وتكثيف حضورها في الفضاء المتوسطي. وقد أسهم هذا التعدد في الفاعلين في تعقيد المشهد البحري، حيث بات البحر مجالًا لتقاطع استراتيجيات مختلفة، بعضها دفاعي في الظاهر، لكنه يحمل في جوهره أهدافًا توسعية أو ردعية. وتشير دراسات عربية حديثة إلى أن هذا الواقع أسهم في تحويل المتوسط إلى أحد أكثر الأقاليم البحرية حساسية من حيث تداخل السياسة بالقوة [1].

ويعكس هذا التحول أن النفوذ البحري في المتوسط لم يعد هدفًا قائمًا بذاته، بل أداة لإدارة التنافس الجيوستراتيجي على المدى الطويل. فالقوى الفاعلة تميل إلى استخدام البحر كمساحة للاستعراض والردع وإعادة التموضع، مع الحرص على تجنّب الانزلاق إلى مواجهة شاملة. غير أن هذا النمط من إدارة الصراع -رغم ما يوفّره من مرونة- يكرّس حالة من عدم الاستقرار البنيوي، حيث تبقى التوازنات قائمة على الردع المتبادل لا على التعاون المؤسسي المستدام.

يتضح من تحليل النفوذ البحري في الإقليم المتوسطي بعد عام 2011م أن البحر تحوّل إلى أحد أهم أدوات ممارسة القوة في العلاقات الدولية المعاصرة. فالتنافس على الفضاء البحري لا يعبّر فقط عن صراع على المكان، بل عن صراع على القدرة على التأثير والتحكم في مسارات التفاعل الإقليمي. ويُلاحظ أن هذا التحول أسهم في إعادة إنتاج المتوسط بوصفه إقليمًا عالي الحساسية، تتداخل فيه الاعتبارات السياسية، والعسكرية، والقانونية، بما يجعل استقراره مرهونًا بتوازنات دقيقة، وقابلة للاهتزاز في أي لحظة.

ثانيًا: الموارد الطاقوية كرافعة للتنافس الجيوستراتيجي في الإقليم المتوسطي

أضحت الموارد الطاقوية -منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين- إحدى أهم الروافع الجيوستراتيجية التي أعادت تشكيل أنماط التنافس داخل الإقليم المتوسطي، بعد أن تجاوزت وظيفتها التقليدية كمورد اقتصادي؛ لتغدو أداة مركزية في معادلات القوة والنفوذ. فلم تعد الطاقة مسألة إنتاج وتصدير فحسب، بل تحوّلت إلى عنصر ضاغط يُستخدم لتوجيه السياسات، وبناء التحالفات، وإعادة ترتيب التوازنات الإقليمية والدولية.[2]

---

[1] -مركز الجزيرة للدراسات، الصراعات البحرية وترسيم الحدود في شرق المتوسط، الدوحة، 2022، ص 36.

[2] - طارق فهمي، الطاقة والسياسة الدولية في شرق المتوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2021، ص 29.

ويُقصد بالرافعة الجيوستراتيجية للطاقة كونها عاملًا قادرًا على تعظيم التنافس وتسريعه وتوسيع نطاقه، بحيث تنتقل الصراعات من مستويات تقنية أو اقتصادية محدودة إلى مستويات سياسية وأمنية مركّبة. وفي هذا السياق أسهمت الاكتشافات الطاقوية في الإقليم المتوسطي إلى جانب اضطراب أسواق الطاقة العالمية، وتزايد الحاجة إلى تنويع مصادر الإمداد، في مضاعفة القيمة الاستراتيجية لهذا الفضاء، وجَعْلِهِ محورًا ثابتًا في حسابات القوى الدولية والإقليمية.[1]

وقد أدّى هذا التحول إلى إدماج الطاقة ضمن صميم الاستراتيجيات الجيوستراتيجية، حيث لم تعد القرارات المرتبطة بمشروعات الاستكشاف أو النقل أو التسييل تُتخذ بمعزل عن الاعتبارات السياسية والأمنية. فاختيار مسارات الأنابيب، وتحديد الشراكات الطاقوية، وبناء البنية التحتية، باتت جميعها أدوات لإنتاج النفوذ طويل الأمد، وليس مجرد استجابات لحاجات السوق. ويشير طارق فهمي إلى أن الطاقة في المتوسط أصبحت "وسيلة لإعادة هندسة العلاقات الإقليمية"، إذ تُستخدم لخلق أنماط اعتماد متبادل غير متكافئ تمنح بعض الفاعلين قدرة تأثير مستمرة.[2]

ومن جهة أخرى أسهمت الموارد الطاقوية في تسييس المجال البحري داخل الإقليم المتوسطي، حيث تحوّلت مناطق الاستكشاف والإنتاج إلى بؤر توتر جيوستراتيجي. ولم تعد الخلافات حول الحدود البحرية تُدار كإشكالات قانونية تقنية، بل أُدرجت ضمن صراع أوسع على النفوذ والسيطرة. وهنا تظهر الطاقة بوصفها رافعة مضاعِفة للصراع، إذ تمنح الجغرافيا البحرية قيمة سياسية وأمنية إضافية، وتجعل من التحكم في الفضاء البحري شرطًا للتحكم في الموارد.[3]

كما لعبت التحولات البنيوية في سوق الطاقة العالمي دورًا حاسمًا في تعزيز وظيفة الطاقة كرافعة للتنافس. فقد أدّى السعي إلى تقليل الاعتماد على مصادر تقليدية، والبحث عن بدائل أكثر قربًا وأمانًا، إلى إعادة توجيه الاهتمام نحو الأقاليم القادرة على لعب دور استراتيجي في منظومة الإمداد. وفي هذا الإطار اكتسب الإقليم المتوسطي أهمية متزايدة، ليس فقط بوصفه منطقة إنتاج محتملة، بل كحلقة وصل استراتيجية بين مناطق الإنتاج والأسواق الكبرى.[4]

---

[1] - محمد فايز فرحات، الجيوبوليتيكا الجديدة للطاقة في شرق المتوسط، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2022، ص 22.

[2] - طارق فهمي، مرجع سابق، ص 31.

[3] - عبد الفتاح عبد الله، الاقتصاد السياسي للطاقة في الإقليم المتوسطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022، ص 41.

[4] - السيد ياسين، تحولات الطاقة وأثرها في النظام الدولي، دار الشروق، القاهرة، 2020، ص 88.

ويُلاحظ كذلك أن التنافس الطاقوي في المتوسط لا يقتصر على الدول وحدها، بل يشمل شبكة معقّدة من الفاعلين، من شركات طاقة عابرة للحدود، إلى تحالفات اقتصادية وسياسية متعددة المستويات. وقد أدّى هذا التعدد إلى تعقيد عملية صنع القرار، حيث باتت الاعتبارات الاقتصادية متداخلة مع الحسابات الجيوستراتيجية، مما أضعف فرص التعاون الجماعي، وعزّز منطق المنافسة الصفرية. وفي هذا السياق لم تعد الطاقة مجرد موضوع صراع، بل أداة لإدارته وإدامته. ومن ثم يمكن القول: إن الموارد الطاقوية في الإقليم المتوسطي تمثّل رافعة جيوستراتيجية بامتياز، تُستخدم لإعادة إنتاج التنافس في صور غير مباشرة، وتُسهم في تحويل الإقليم إلى فضاء تتشابك فيه اعتبارات الاقتصاد، والأمن، والسياسة. وهذا ما يجعل الطاقة عنصرًا بنيويًا في تفسير التحولات الجيوستراتيجية، وليس متغيرًا ثانويًا أو ظرفيًا.

يتضح مما سبق أن الموارد الطاقوية لا تعمل فقط كموضوع للتنافس، بل كرافعة، تضخّم الصراع، وتعيد إنتاجه ضمن أُطُرٍ طويلة الأمد. فالتنافس الطاقوي في الإقليم المتوسطي يرتبط مباشرة بإشكالية البحث وفرضيتها، إذ يبيّن كيف تُستخدم المتغيرات الجيوستراتيجية الخارجية؛ لإعادة تشكيل بيئات أمنية هشة، وربط الصراعات المحلية بحسابات نفوذ أوسع. ومن ثم فإن فهم دور الطاقة كرافعة للتنافس يُعد مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة التحولات الجيوستراتيجية، وانعكاساتها اللاحقة.

المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي والمنهجي لفهم التحولات الأمنية في الفضاء المتوسطي

شهد الفضاء المتوسطي خلال السنوات التي تلت عام 2011م تحولات عميقة في بنيته الأمنية، جعلته يتجاوز كونه مجرد مجال جغرافي للتفاعل بين الدول المطلة عليه؛ ليغدو فضاءً أمنيًا مركّبًا، تتداخل فيه أبعاد سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وإنسانية متعددة. وقد ارتبطت هذه التحولات باتساع واضح في مفهوم الأمن ذاته، حيث لم يعد محصورًا في التهديدات العسكرية التقليدية، بل أصبح يشمل أنماطًا جديدة من المخاطر العابرة للحدود، وهو ما أعاد تشكيل أولويات الفاعلين الإقليميين والدوليين، وفرض مراجعة جذرية للأطر النظرية الكلاسيكية التي حكمت تحليل القضايا الأمنية لعقود طويلة.[1]

وفي هذا السياق برزت الحاجة إلى مقاربات تحليلية أكثر شمولًا قادرة على تفسير ديناميات الأمن في البحر الأبيض المتوسط، بوصفه فضاءً تتقاطع فيه مستويات متعددة من الفعل الأمني، تمتد من المستوى المحلي، إلى الإقليمي، والدولي. ولم يعد من الممكن فهم هذه

[1] - أحمد يوسف أحمد، الأمن الإقليمي وتحولات التهديد في النظام الدولي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2022ص 89.

التحولات بالاعتماد على مقاربات مادية صرفة، بل أصبح من الضروري استحضار البعد السياسي والخطابي للأمن، حيث تُعاد صياغة التهديدات، وتحديد أولوياتها عبر عمليات بناء اجتماعي، وسياسي، تُمنح من خلالها بعض القضايا صفة «الأمننة» وفقًا لمصالح الفاعلين المؤثرين، وتصوراتهم الاستراتيجية.[1]

وانطلاقًا من هذا التصور يسعى هذا المطلب إلى تأصيل الإطار المفاهيمي والمنهجي لفهم التحولات الأمنية في الفضاء المتوسطي، من خلال تتبع تطور مفهوم الأمن في الأدبيات المعاصرة، وتحليل المقاربات التي تنظر إلى الأمن باعتباره ممارسة سياسية، وخطابية، لا مجرد استجابة تقنية أو عسكرية للتهديدات. ويأتي هذا التأصيل بوصفه مدخلًا نظريًا ضروريًا يمهّد لتوظيفه لاحقًا في تحليل الحالة الليبية.

أولًا: إعادة بناء مفهوم الأمن في الفضاءات الجيوستراتيجية المتحوّلة

أدّت التحولات الجيوستراتيجية التي شهدها النظام الدولي خلال العقدين الأخيرين إلى إعادة بناء عميقة لمفهوم الأمن، بحيث لم يعد يُفهم في إطار وظيفي ضيق، يقتصر على الدفاع العسكري، أو حماية الحدود السياسية، بل غدا مفهومًا مركّبًا يتشكل في تفاعل مستمر مع التحولات التي تطال الفضاءات الجغرافية ذات الأهمية الاستراتيجية. ففي البيئات التي تشهد تنافسًا متزايدًا على النفوذ والموارد يتحول الأمن إلى عملية ديناميكية، تتجاوز منطق الردع التقليدي، لتشمل إدارة المخاطر الناشئة عن التداخل بين السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والأمني.[2]

وتبرز أهمية هذا التحول المفاهيمي بوضوح في الفضاءات الجيوستراتيجية المتحوّلة، حيث لم يعد الأمن نتاجًا مباشرًا لتوازنات القوة العسكرية، بل انعكاسًا لقدرة الفاعلين على التحكم في المجال الجغرافي، وتوظيفه ضمن استراتيجيات شاملة. فالموقع الجغرافي، والممرات الحيوية، والموارد الطبيعية، لم تعد عناصر محايدة، بل تحولت إلى محددات فاعلة في صياغة الأمن، سواء من حيث تعزيز الاستقرار، أو توليد أنماط جديدة من الهشاشة. ويؤدي هذا الواقع إلى إعادة تعريف الأمن بوصفه علاقة تفاعلية بين الدولة ومحيطها الجيوستراتيجي، لا مجرد حالة دفاعية مغلقة.

---

[1] - باري بوزان، أولي ويفر، الأمن: إطار جديد للتحليل (ترجمة عربية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص 32.

[2] - محمد السعيد إدريس، تحولات مفهوم الأمن في النظام الدولي المعاصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2021، ص 44.

كما أسهم تزايد التداخل بين المستويات المحلية والإقليمية والدولية في تفكيك التصور التقليدي للأمن القومي، الذي كان يفترض وجود حدود فاصلة بين الداخل والخارج. ففي الفضاءات الجيوستراتيجية المتحوّلة، تتداخل التهديدات الداخلية مع الضغوط الخارجية، وتتشابك القضايا الأمنية مع ملفات الاقتصاد، والطاقة، والهجرة، والتكنولوجيا، ما يجعل الأمن نتاجًا لشبكة معقّدة من التفاعلات المتداخلة. وتشير الأدبيات المعاصرة إلى أن هذا التداخل أضعف قدرة المقاربات الكلاسيكية على تفسير الظواهر الأمنية، وفرض الحاجة إلى إعادة بناء المفهوم على أسس أكثر شمولًا واستيعابًا للتعقيد.[1]

ويعكس هذا التحول انتقال الأمن من كونه حالة استقرار قابلة للقياس بمعايير ثابتة، إلى كونه مسارًا متغيرًا لإدارة المخاطر وعدم اليقين. فالأمن في الفضاءات الجيوستراتيجية المتحوّلة لا يتحقق فقط عبر امتلاك أدوات القوة الصلبة، بل عبر قدرة الدولة، أو الفاعل على التكيف مع التحولات المحيطة، وإدارة موقعه الجغرافي ضمن سياق تنافسي متغير، والحفاظ على قدر من الاستقلال في اتخاذ القرار. ومن ثم يصبح الأمن تعبيرًا عن الكفاءة الاستراتيجية بقدر ما هو انعكاس للقوة.

ويمهّد هذا الفهم لإدراك أعمق لطبيعة التحولات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط، بوصفه فضاءً جيوستراتيجيًا تتقاطع فيه اعتبارات المكان مع تحولات المفهوم الأمني ذاته، وهو ما يقتضي في المرحلة التالية تناول المقاربات النظرية القادرة على تحليل هذا التعقيد، ضمن إطار منهجي متماسك.

ثانيًا: المقاربات النظرية لتحليل الأمن في الأقاليم ذات التداخل الجيوستراتيجي.

أدّى تعقّد البيئات الجيوستراتيجية في الأقاليم ذات الأهمية الحيوية إلى بروز الحاجة لمقاربات نظرية تتجاوز التفسير الأمني التقليدي القائم على منطق التهديد العسكري المباشر. فقد أظهرت التحولات الدولية المعاصرة أن الأمن في هذه الأقاليم لم يعد نتاجًا لمعادلات القوة الصلبة وحدها، بل أصبح ظاهرة مركّبة تتأثر بتفاعل الجغرافيا مع السياسة والاقتصاد، وبحضور فواعل متعددة تتجاوز إطار الدولة الوطنية. وهو ما فرض على الدراسات الأمنية تطوير أدوات تحليلية قادرة على استيعاب هذا التشابك البنيوي.

وفي هذا الإطار تُعدّ مقاربة الأمننة من أبرز المداخل النظرية التي أسهمت في إعادة تفسير كيفية تشكّل القضايا الأمنية داخل الأقاليم الجيوستراتيجية. فوفق هذا المدخل لا تُفهم التهديدات بوصفها معطيات موضوعية ثابتة، بل باعتبارها نتاجًا لخطاب سياسي، يُضفي على

[1] - نادر فرجاني، الأمن الإنساني وإعادة تعريف الأمن في العالم العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي للدول العربية، القاهرة، 2020، ص 18.

قضايا معينة طابعًا أمنيًا استثنائيًا، بما يبرر اتخاذ سياسات وإجراءات غير اعتيادية. وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في الأقاليم المتداخلة جيوستراتيجيًا، حيث تُستخدم اللغة الأمنية كأداة لإعادة ترتيب الأولويات، وتبرير سياسات النفوذ، والتدخل في سياق تنافسي متغير.[1]

إلى جانب ذلك طوّرت الأدبيات المعاصرة مقاربة الأمن متعدد المستويات، التي تنظر إلى الأمن بوصفه نتاجًا لتفاعل متزامن بين المستويات المحلية والإقليمية والدولية. ووفق هذا التصور لا يمكن تحليل الأمن في الأقاليم الجيوستراتيجية المعقّدة من خلال مستوى تحليلي واحد، بل عبر فهم العلاقة الجدلية بين الضغوط الخارجية، والاختلالات الداخلية، ودور الفواعل غير الرسمية. ويُسهم هذا المدخل في تفسير الكيفية التي تتحول بها بعض الأقاليم إلى ساحات لإدارة الصراع بدل حسمه، وإلى فضاءات تُعاد فيها إنتاج المخاطر بدل احتوائها.[2]

كما تبرز مقاربة الفضاء الأمني المركّب بوصفها إطارًا تفسيريًا يجمع بين مختلف هذه الأبعاد، حيث يُنظر إلى الإقليم على أنه وحدة أمنية مترابطة تتداخل داخلها مصادر التهديد، وتتقاطع مصالح الفاعلين. وضمن هذا الإطار لم تعد الحدود السياسية عائقًا أمام انتقال المخاطر، بل تتحول إلى خطوط تماس داخل منظومة أمنية واحدة، يصبح فيها أمن كل طرف مرتبطًا بأمن الأطراف الأخرى. وتُظهر هذه المقاربة كيف تسهم الجيوستراتيجية في إنتاج بيئات أمنية غير مستقرة، يصعب ضبطها عبر الأدوات التقليدية، وتحتاج إلى فهم نظري أكثر شمولًا.[3]

وانطلاقًا من ذلك توفّر هذه المقاربات النظرية أدوات تحليلية ضرورية؛ لفهم التحولات الأمنية في الأقاليم ذات التداخل الجيوستراتيجي، دون الوقوع في التفسير الاختزالي أو الإسقاط المباشر للحالات التطبيقية. ويُعدّ هذا التأصيل المنهجي خطوة أساسية تمهّد للانتقال إلى دراسة الانعكاسات العملية لهذه التحولات على الدول المعنية في الفصول اللاحقة، ضمن إطار تحليلي متماسك، يربط بين المفهوم والسياق.

وخلاصة القول: إن التحولات الأمنية في الفضاء المتوسطي لا يمكن فهمها بمعزل عن التحولات الجيوستراتيجية الأوسع التي أعادت صياغة طبيعة الأمن ومصادر التهديد فيه. فقد أفضى تداخل الجغرافيا مع السياسة والاقتصاد، وتعدد الفواعل المؤثرة إلى تفكيك التصورات التقليدية للأمن، واستبدالها بمقاربات أكثر شمولًا تنظر إليه بوصفه ظاهرة مركّبة ومتعددة المستويات، تُنتجها تفاعلات مستمرة لا تخضع لمنطق ثابت أو خطي.

---

[1] - طارق فهمي، الأمننة وتحولات الخطاب الأمني في العلاقات الدولية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020، ص 41.

[2] - محمد السعيد إدريس، الأمن الإقليمي في ظل التحولات الدولية المعاصرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2022، ص 66.

[3] - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الأقاليم الأمنية المركّبة وإدارة الصراع في النظام الدولي، الدوحة، 2023، ص 29.

ويكشف التحليل أن اعتماد المقاربات النظرية المعاصرة مثل: الأمننة، والأمن متعدد المستويات، والفضاء الأمني المركّب، يتيح فهمًا أعمق لديناميات الأمن في الأقاليم ذات التداخل الجيوستراتيجي، حيث لا تُحدَّد التهديدات فقط بطبيعتها المادية، بل بكيفية بنائها سياسيًا، وخطابيًا، ضمن سياقات تنافسية متغيرة. وفي هذا الإطار يتحول الأمن من كونه استجابة تقنية لمخاطر محددة إلى ممارسة سياسية واستراتيجية تُستخدم لإدارة الصراع، وإعادة ترتيب الأولويات.

وعليه: يُشكّل هذا التأصيل المفاهيمي والمنهجي قاعدة نظرية ضرورية؛ لفهم التحولات الجيوستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط، ويمنح الدراسة أدوات تحليلية قادرة على تجاوز الوصف الظاهري للظواهر الأمنية نحو تفسير بنيتها العميقة. كما يمهّد هذا الإطار للانتقال إلى التحليل التطبيقي، من خلال توظيف هذه المقاربات في دراسة انعكاسات التحولات الجيوستراتيجية على الأمن القومي في حالات محددة، بما يحافظ على الاتساق المنهجي بين الإطار النظري، والمعالجة العملية في الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني: التحولات الجيوستراتيجية وأثرها على الأمن القومي الليبي

أفرزت التحولات الجيوستراتيجية التي شهدها الإقليم المتوسطي منذ عام 2011م بيئة إقليمية جديدة اتسمت بتعقيد غير مسبوق في أنماط التفاعل السياسي، والأمني، والاقتصادي، الأمر الذي جعل انعكاساتها تتجاوز الإطار الإقليمي العام؛ لتطال الأمن القومي للدول الواقعة ضمن هذا الفضاء، أو المتأثرة به. فقد أسهم تداخل التنافس الدولي والإقليمي، وتزايد عسكرة المجال البحري، وتسييس الموارد الحيوية، في إعادة صياغة مصادر التهديد، وتحويلها من مخاطر تقليدية محدودة إلى تحديات مركّبة ذات أبعاد داخلية وخارجية متداخلة[1]. وفي هذا السياق لم يُعَدِ الأمن القومي مفهومًا ثابتًا يُقاس فقط بقدرة الدولة على حماية حدودها، بل أصبح نتاجًا لتفاعل معقّد بين الضغوط الخارجية، والاختلالات الداخلية، حيث تُعاد صياغة التهديدات وفق منطق جديد يقوم على اختراق السيادة، وإضعاف الاستقرار السياسي، واستنزاف الموارد الاقتصادية، وتآكل القدرة على التحكم في المجالين الأمني، والاستراتيجي. وتشير الأدبيات العربية المعاصرة إلى أن الدول التي تعاني من هشاشة مؤسسية تكون أكثر عرضة لتأثيرات التحولات الجيوستراتيجية، إذ تتحول بيئاتها الداخلية إلى مساحات مفتوحة؛ لتقاطعات النفوذ والصراع.[2]

---

[1] -محمد فايز فرحات، الدولة الهشة والتحولات الجيوسياسية في الإقليم العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2021، ص 37.

[2] - عبد الله الأشعل، الأمن القومي العربي في زمن التحولات الدولية، دار الشروق، القاهرة، 2020، ص 64.

وتبرز الحالة الليبية بوصفها نموذجًا دالًا على هذا التداخل، حيث تزامنت التحولات الجيوستراتيجية في الإقليم المتوسطي مع مرحلة انتقالية داخلية اتسمت بتفكك البنية المؤسسية، وتعدد مراكز القرار، وضعف القدرة على ضبط المجالين السياسي والأمني. وقد أسهم هذا الوضع في جعل الأمن القومي الليبي شديد الحساسية تجاه المتغيرات الخارجية، سواء على مستوى التدخلات السياسية والعسكرية، أو من حيث التداعيات الاقتصادية والاستراتيجية المرتبطة بالطاقة والهجرة، والجماعات المسلحة. ويؤكد عدد من الباحثين أن الأزمة الليبية لا يمكن فهمها بمعزل عن سياقها الجيوستراتيجي الأوسع، حيث تتقاطع العوامل الداخلية مع رهانات إقليمية ودولية معقدة.[1]

وانطلاقًا من ذلك يسعى هذا الفصل إلى تحليل أثر التحولات الجيوستراتيجية في الإقليم المتوسطي على الأمن القومي الليبي، من خلال تفكيك التداعيات السياسية والأمنية التي انعكست على السيادة والاستقرار، فضلًا عن تناول الانعكاسات الاقتصادية والاستراتيجية المرتبطة بالصراع على الموارد الطاقوية، وتنامي ظواهر الهجرة غير الشرعية والجماعات المسلحة. ويأتي هذا التحليل بوصفه امتدادًا منطقيًا للإطار النظري والتحليلي الذي عالجه الفصل الأول، ومحاولة لربط التحولات الجيوستراتيجية العامة بتجلياتها العملية في السياق الليبي.

المبحث الاول: التداعيات السياسية والأمنية.

أفضت التحولات الجيوستراتيجية التي شهدها الإقليم المتوسطي خلال العقد الأخير إلى إعادة تشكيل عميقة في طبيعة التهديدات السياسية والأمنية التي تواجه الدول المتأثرة بهذا الفضاء، حيث لم تعد هذه التهديدات محصورة في المخاطر التقليدية المرتبطة بالحرب أو الصراع المباشر، بل اتخذت أشكالًا أكثر تعقيدًا وتداخلًا، تقوم على اختراق السيادة، وإضعاف الاستقرار السياسي، وإعادة توجيه مسارات القرار الوطني، من خلال أدوات خارجية وداخلية متشابكة،[2] وفي هذا السياق أصبح البعد السياسي والأمني أحد أكثر الأبعاد تأثرًا بالتحولات الجيوستراتيجية، نظرًا لارتباطه المباشر بوظائف الدولة الأساسية، وفي مقدمتها السيادة ووحدة القرار، والاستقرار المؤسسي.

وقد كشفت التجربة المعاصرة أن التحولات الجيوستراتيجية لا تنتقل إلى المجال الوطني بشكل مباشر أو أحادي، بل تتفاعل مع البنى السياسية والأمنية الداخلية، فتُعيد إنتاج التهديدات

---

[1] - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ليبيا: الصراع، التدخلات الخارجية، وآفاق الاستقرار، الدوحة، 2022، ص 15.

[2] -محمد فايز فرحات، الدولة الهشة والتحولات الجيوسياسية في الإقليم العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2021، ص 37.

وفق منطق مركّب يجمع بين الضغوط الخارجية والاختلالات الداخلية،[1] فالتنافس الإقليمي والدولي حين يتقاطع مع هشاشة مؤسسية أو انقسام سياسي، يُفضي إلى بيئة أمنية مضطربة، تتراجع فيها قدرة الدولة على ضبط المجال السياسي، وتزداد فيها قابلية التدخل الخارجي، والتأثير في مسارات الحكم وصناعة القرار. ومن هنا، يتداخل السياسي بالأمني في علاقة عضوية، يصعب فصل أحدهما عن الآخر عند تحليل تداعيات التحولات الجيوستراتيجية.

وفي هذا الإطار يركّز هذا المبحث على تفكيك التداعيات السياسية والأمنية التي أفرزتها التحولات الجيوستراتيجية في الإقليم المتوسطي، من خلال تناول آليات اختراق السيادة، وتآكل الاستقرار السياسي، وتحوّل الانقسامات الداخلية إلى عناصر ضغط أمني مستمر.[2] ويُنظر إلى هذه التداعيات بوصفها نتاجًا لتفاعل معقّد بين عوامل خارجية تسعى إلى توسيع نفوذها، وعوامل داخلية تعكس ضعف التماسك السياسي والمؤسسي.

وانطلاقًا من هذا المدخل، تَبْرُزُ التدخلات الخارجية كأحد أهم المداخل التحليلية لفهم تآكل السيادة، واضطراب الاستقرار السياسي في البيئات الهشّة، بوصفها الأداة الأكثر استخدامًا في ترجمة التنافس الجيوستراتيجي إلى وقائع سياسية وأمنية ملموسة.

المطلب الاول: التدخلات الخارجية وأثرها على السيادة والاستقرار السياسي.

أضحت التدخلات الخارجية في مرحلة ما بعد 2011م عاملًا بنيويًا مؤثرًا في تشكيل المسارات السياسية داخل الدول التي تمر بانتقالات مضطربة، ولم تعد تُختزل في صورها التقليدية المرتبطة بالتدخل العسكري المباشر، فقد تطورت هذه التدخلات؛ لتعمل عبر شبكات معقّدة من الأدوات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والإعلامية، تستهدف إعادة توجيه القرار الوطني، وإعادة هندسة توازنات القوة الداخلية، بما يتوافق مع مصالح الفاعلين الخارجيين،[3] وبذلك تصبح السيادة والاستقرار السياسي أكثر عرضة للاهتزاز، إذ يجري تقويضهما تدريجيًا من الداخل عبر آليات تبدو في ظاهرها داعمة للاستقرار، لكنها في جوهرها تُقيد استقلالية القرار وتُطيل أمد الاضطراب.

---

[1] - عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والمجتمع: مقاربات في التحول السياسي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2018. ص 112.

[2] - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التدخلات الخارجية وإشكالية السيادة في الدول العربية بعد 2011، الدوحة، 2022، ص 19.

[3] - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدولة الهشّة والتدخلات الخارجية بعد 2011: مقاربات جديدة، الدوحة، 2023، ص 11.

أولًا: التدخل الخارجي كآلية معاصرة لإعادة تشكيل القرار السيادي

تُظهر الأدبيات الحديثة أن التدخل الخارجي لم يعد فعلًا استثنائيًا، بل تحوّل إلى آلية حاكمة؛ لإدارة النفوذ داخل الدول الهشّة، فالفاعل الخارجي يسعى في الغالب إلى التأثير في عملية صنع القرار، أكثر من سعيه إلى السيطرة المباشرة على الأرض، وذلك عبر الاعتراف السياسي الانتقائي، وربط الدعم الاقتصادي، والأمني، بشروط سياسية محددة، واستخدام الأطر القانونية، والدبلوماسية الدولية؛ لتوجيه المسارات الداخلية.[1]

ويكمن جوهر هذا النمط في طابعه غير الصدامي؛ إذ يُمارَس تحت عناوين الوساطة، وبناء السلام، ودعم الاستقرار، لكنه يُفضي تراكميًا إلى تقليص هامش الاستقلال الوطني، وتحويل النخب السياسية إلى وسطاء بين الداخل والخارج. وتشير تقارير حديثة إلى أن هذه الممارسة تُنتج ما يُعرف بـ " السيادة الوظيفية المنقوصة "، حيث تحتفظ الدولة بمظاهر السيادة الشكلية، بينما تُقيد قدرتها الفعلية على توجيه سياساتها العامة.[2]

فخطورة هذا النمط لا تكمن في خرقٍ فجّ للسيادة، بل في إعادة تعريفها عمليًا؛ إذ يصبح القرار الوطني مشروطًا بتوازنات خارجية متحركة، مما يفرغ مفهوم السيادة من مضمونه التنفيذي.

ثانيًا: اختلال موازين القوة الداخلية بفعل التدخلات الخارجية

يسهم التدخل الخارجي في إعادة تشكيل الحقل السياسي الداخلي عبر دعم أطراف بعينها أو إضعاف أخرى، بما يؤدي إلى اختلال موازين القوة. فحين يتلقى فاعل داخلي دعمًا خارجيًا مستمرًا، يتحول إلى مركز قوة غير خاضع بالكامل لقواعد التنافس الوطني، ويغدو بقاؤه السياسي مرتبطًا باستمرار هذا الدعم. وتؤكد دراسات حديثة أن هذا النمط يُنتج سلطات موازية، ويُضعف المرجعيات المؤسسية، مما يعمّق الانقسام، ويُربك عملية بناء توافق وطني مستدام.[3]

كما تؤدي هذه الاختلالات إلى تسييل الشرعية السياسية؛ إذ تستمد بعض النخب مشروعيتها من الاعتراف الخارجي، أكثر من استنادها إلى القبول الشعبي، أو التفويض الدستوري. ويترتب على ذلك تآكل الثقة بين المجتمع والدولة، وتراجع فعالية المؤسسات التمثيلية، واتساع الفجوة بين السلطة والمجتمع.

---

[1] - محمد فايز فرحات، تحولات السيادة في الشرق الأوسط في ظل التنافس الدولي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2023، ص 27.

[2] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الحوكمة والهشاشة في الدول المتأثرة بالصراع، نيويورك، 2022، ص 18

[3] - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الشرعية السياسية وإعادة تشكيل السلطة في الدول العربية، الدوحة، 2024، ص 9.

يبيّن هذا المسار أن التدخل الخارجي لا يعمل فقط على دعم أطراف بعينها، بل يُعيد صياغة قواعد اللعبة السياسية نفسها، بحيث يصبح التنافس الداخلي مرتهنًا لمصادر الإسناد الخارجية، لا لموازين الشرعية الوطنية.

ثالثًا: التدخلات الخارجية واستدامة عدم الاستقرار السياسي

لا يقف أثر التدخلات الخارجية عند حدود إضعاف السيادة أو اختلال التوازنات الداخلية، بل يمتد ليُنتج نمطًا مزمنًا من عدم الاستقرار السياسي. فالدعم الخارجي غير المتوازن يُحوّل الصراع السياسي إلى صراع صفري طويل الأمد، تتراجع فيه فرص التسوية الوطنية، وتُستبدل بمنطق الغلبة المدعومة خارجيًا،[1] كما تُفرض مسارات تفاوضية معقدة، تُدار وفق حسابات إقليمية ودولية، مما يؤجل الحلول، ويُبقي الدولة في حالة انتقال دائم. وتشير تقارير دولية حديثة إلى أن هذا النمط من التدخل يُطيل أمد الأزمات، عبر تعطيل بناء مؤسسات مستقلة وقادرة، ويجعل الاستقرار السياسي رهينًا بتغير مواقف الداعمين الخارجيين، لا بترسيخ قواعد حكم رشيد.[2]

إن الاستقرار الناتج عن التدخلات الخارجية هو استقرار هشّ بطبيعته؛ لأنه قائم على توازنات مفروضة، لا على توافقات وطنية، وسرعان ما ينهار مع أي تبدل في البيئة الإقليمية، أو الدولية.

المطلب الثاني: الانقسامات الداخلية وتداعياتها الأمنية.

تمثّل الانقسامات الداخلية أحد أخطر التحديات التي تواجه الأمن في الدول التي تعاني من ضعف مؤسسات الدولة، أو تمر بمرحلة انتقال سياسي غير مكتملة، فهذه الانقسامات لا تظل حبيسة المجال السياسي أو الاجتماعي، بل تمتد آثارها إلى البنية الأمنية للدولة، فتقوّض قدرتها على بسط سيادتها، وفرض القانون، وضمان الاستقرار، وفي هذا الإطار تصبح دراسة الانقسامات الداخلية مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة التهديدات الأمنية، خاصة حين تتزامن مع تدخلات خارجية، وتنافس إقليمي يزيد من حدّتها، ويمنحها أبعادًا تتجاوز السياق الوطني.

أولا: الانقسامات السياسية والمؤسسية وأثرها على الأمن القومي الليبي.

تُعدّ الانقسامات السياسية والمؤسسية من أخطر العوامل البنيوية التي تهدد الأمن القومي في الدول التي تمر بمرحلة انتقال سياسي غير مكتمل، إذ تؤدي إلى تفكيك وحدة القرار السيادي، وإضعاف قدرة الدولة على إدارة شؤونها الأمنية بكفاءة. فالأمن القومي من منظور

---

(1) - عبد الله الأشعل، النظام الإقليمي العربي وتحولات الصراع الدولي، دار الشروق، القاهرة، 2022، ص 73.

(2) - Managing External Interventions in Fragile States, ،International Crisis Group Brussels, 2023, p. 14

نظري يقوم على وجود سلطة مركزية موحّدة، تمتلك الشرعية، والقدرة على احتكار استخدام القوة، وتنظيم المجال الأمني، وأي خلل في هذه المعادلة ينعكس مباشرة على مستوى الاستقرار والأمن الداخلي للدولة.[1]

وفي الحالة الليبية برز هذا النمط بوضوح منذ عام 2011م، حيث أدى انهيار البنية السياسية المركزية إلى تعدد مراكز الشرعية، وتنازع المؤسسات التنفيذية والتشريعية، ما انعكس مباشرة على المنظومة الأمنية. فقد فقدت المؤسسات العسكرية والأمنية مرجعيتها الوطنية الموحدة، وأصبحت تعمل في سياق انقسام سياسي حاد، تحكمه ولاءات متباينة، وتوازنات محلية، الأمر الذي أضعف قدرة الدولة على صياغة سياسة أمنية شاملة ومتماسكة، وقوّض مبدأ وحدة القيادة والسيطرة.[2]

كما أسهم غياب إطار دستوري ناظم ومستقر في تعميق هذا الانقسام، إذ لم تعد العلاقة بين السلطات محددة بضوابط قانونية واضحة، مما أضعف آليات الرقابة والمساءلة داخل المؤسسات الأمنية. ونتيجة لذلك شهدت ليبيا بروز تشكيلات أمنية موازية أو شبه رسمية، اكتسبت نفوذًا متزايدًا بحكم الأمر الواقع، وشاركت في إدارة الشأن الأمني خارج الإطار المؤسسي للدولة، وهو ما شكّل تهديدًا مباشرًا لمبدأ احتكار الدولة لاستخدام القوة المشروعة.[3]

ومن زاوية الأمن القومي فإن خطورة هذا الوضع لا تقتصر على الداخل فحسب، بل تمتد إلى موقع ليبيا الإقليمي. فالدولة المنقسمة مؤسسيًا تصبح أقل قدرة على حماية حدودها البرية والبحرية، وأضعف في التفاعل المتماسك مع محيطها الإقليمي، وأكثر عرضة للتأثر بالضغوط والتدخلات الخارجية. وقد أتاح الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا مجالًا واسعًا لتدويل الصراع الداخلي، وربط مسارات الاستقرار الوطني بحسابات إقليمية ودولية متغيرة، الأمر الذي عمّق من هشاشة الأمن القومي، وجعل استعادته رهينة لتوازنات تتجاوز الإرادة الوطنية.[4]

وعليه: يمكن القول إن الانقسامات السياسية والمؤسسية في ليبيا لا تمثل مجرد أزمة حكم، أو خلاف سياسي عابر، بل تشكّل تهديدًا بنيويًا للأمن القومي؛ لأنها تقوّض وحدة الدولة

---

[1] - عزمي بشارة، إشكاليات الانتقال السياسي وبناء الدولة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022، ص 113.

[2] - مصطفى الفيتوري، التحول السياسي وإعادة تشكيل الدولة في ليبيا بعد 2011، دار الأكاديمية العربية للنشر، القاهرة، 2023، ص 76.

[3] - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، تفكك المؤسسات الأمنية في الدول العربية الهشّة: مقاربات تحليلية، الرياض، 2024، ص 61.

[4] - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)، تقرير حول الانقسام المؤسسي وتداعياته على الأمن في ليبيا، طرابلس، 2023، ص 22.

من الداخل، وتفكك منظومة اتخاذ القرار الأمني، وتفتح المجال أمام اختراقات داخلية وخارجية مستمرة.

ثانيًا: الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية وتداعياتها على الأمن القومي الليبي.

تشير الأدبيات المعاصرة في دراسات الأمن وبناء الدولة إلى أن الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية تمثل بعدًا مكملًا وخطيرًا للانقسامات السياسية والمؤسسية، إذ تسهم في تقويض الأساس المجتمعي الذي يقوم عليه الأمن القومي. فالأمن -في جوهره- لا يتحقق فقط عبر المؤسسات العسكرية والأمنية، بل يتطلب حدًا أدنى من التماسك الاجتماعي، والعدالة في توزيع الموارد، بما يضمن ولاء المجتمع للدولة، وثقته في قدرتها على الحماية والرعاية.[1]

وفي الحالة الليبية برزت الانقسامات الاجتماعية بصورة متزايدة عقب عام 2011م، حيث أعاد انهيار السلطة المركزية إحياء الهويات الفرعية، سواء الجهوية، أو القبلية، أو المحلية، بوصفها أطرًا بديلة للتنظيم والحماية. وقد أسهم هذا الواقع في إضعاف الهوية الوطنية الجامعة، وتحويل بعض الانتماءات الاجتماعية إلى أدوات تعبئة سياسية وأمنية، تُستخدم في الصراع على النفوذ والموارد. ويُعدّ هذا التحول تهديدًا مباشرًا للأمن القومي؛ لأنه ينقل منطق الأمن من الإطار الوطني إلى فضاءات محلية ضيقة، يصعب إخضاعها لسلطة الدولة.[2]

وعلى الصعيد الاقتصادي أدّى تراجع مؤسسات الدولة وضعف قدرتها على إدارة الموارد العامة إلى تفاقم التفاوتات الاقتصادية بين المناطق، وظهور أنماط اقتصاد غير رسمي، ارتبطت في كثير من الأحيان بأنشطة غير مشروعة. وقد تحوّل هذا الاقتصاد الموازي إلى مصدر تمويل رئيسي لفواعل مسلحة، وشبكات محلية، مما أسهم في إدامة حالة عدم الاستقرار وربط الصراع بمصالح مادية مباشرة. وتشير تقارير عربية ودولية حديثة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا لم يعد مجرد نتيجة للفوضى، بل أصبح أحد محركاتها الأساسية، بما يحمله من آثار أمنية عميقة.[3]

ومن منظور الأمن القومي فإن تداخل الانقسامات الاجتماعية مع الاختلالات الاقتصادية يُنتج بيئة أمنية هشة، تتراجع فيها قدرة الدولة على بسط سيطرتها، وتزداد قابلية المجتمع للانقسام والعنف، والفقر، والبطالة، وغياب الخدمات الأساسية، كلها عوامل تغذي مشاعر التهميش والإقصاء، وتوفر بيئة خصبة؛ لتجنيد الأفراد في جماعات مسلحة، أو شبكات إجرامية. وفي

---

[1] - محمد عبد السلام، الأمن المجتمعي وبناء الدولة في الدول العربية الهشّة، دار النهضة العربية، بيروت، 2022، ص 91.

[2] - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الهويات الفرعية وإشكالية الاندماج الوطني في ليبيا، الدوحة، 2023، ص 48.

[3] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الاقتصاد غير الرسمي وتداعياته على الاستقرار في ليبيا، تقرير خاص، 2023، ص 35.

السياق الليبي أظهرت دراسات حديثة أن تدهور الأوضاع المعيشية كان له دور مباشر في تعميق هشاشة الأمن، خاصة في المناطق التي غابت عنها مؤسسات الدولة بشكل شبه كامل.[1]

وعليه يمكن القول: إن الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا تمثل تهديدًا مركزيًا للأمن القومي؛ لأنها تضرب البنية المجتمعية الداعمة للدولة، وتحوّل الموارد والولاءات إلى أدوات صراع، وتُضعف قدرة الدولة على بناء منظومة أمنية مستقرة. ويكشف هذا البعد أن معالجة التهديدات الأمنية في ليبيا لا يمكن أن تقتصر على المقاربة العسكرية أو المؤسسية، بل تستلزم فهمًا عميقًا للجذور الاجتماعية والاقتصادية التي تُعيد إنتاج حالة عدم الاستقرار.

ثالثًا: الانقسامات الأمنية والعسكرية وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي.

تُعدّ الانقسامات الأمنية والعسكرية من أخطر مخرجات الانقسامات السياسية والاجتماعية، لأنها تمسّ الأداة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في حماية سيادتها، وضمان أمنها القومي. فمن المنظور النظري تقوم الدولة الحديثة على مبدأ احتكار العنف المشروع عبر مؤسسات عسكرية وأمنية موحّدة، تخضع لسلطة سياسية شرعية، وتعمل وفق عقيدة وطنية واضحة. وعندما يتآكل هذا المبدأ، تتحول القوة المسلحة من وسيلة لحماية الدولة إلى عامل تهديد؛ لبقائها واستقرارها[2]

وفي الحالة الليبية تشكّلت الانقسامات الأمنية والعسكرية في سياق انهيار المنظومة المؤسسية بعد عام 2011م، حيث لم تنجح مسارات إعادة بناء الجيش والأجهزة الأمنية في إنشاء بنية موحّدة، قادرة على استيعاب التشكيلات المسلحة، ضمن إطار وطني جامع. ونتيجة لذلك: برزت قوى عسكرية وأمنية متعددة، تختلف في مرجعياتها وولاءاتها، وتعمل في كثير من الأحيان خارج تسلسل قيادي موحّد، مما أضعف قدرة الدولة على التحكم في استخدام القوة وتنظيمها.[3]

وقد أسهم هذا التعدد في البِنَى الأمنية في خلق واقع أمني مجزّأ، تُدار فيه مناطق مختلفة، وفق ترتيبات عسكرية محلية، تحكمها توازنات القوة، أكثر مما تحكمها القواعد القانونية والمؤسسية. وتشير دراسات عربية حديثة إلى أن هذا النمط من الانقسام العسكري يُنتج ما يُعرف بـحوكمة السلاح، حيث تتحول القوة المسلحة إلى أداة إدارة محلية، تُستخدم لضبط المجال العام، أو فرض النفوذ، بدل أن تكون خاضعة لسلطة الدولة المركزية.[4]

ومن زاوية الأمن القومي يُعدّ هذا الواقع تهديدًا بالغ الخطورة؛ لأنه يُضعف قدرة الدولة على حماية حدودها البرية والبحرية، ويجعل المجال الوطني عرضة للاختراق من قبل جماعات

---

[1] - معهد الدراسات الأمنية الإفريقية ((ISS، ليبيا: التفاوتات الاقتصادية وأثرها على الاستقرار والأمن، تقرير تحليلي، 2024، ص 19.

[2] - محمد عبد الله الأشعل، الأمن القومي وإشكالية احتكار القوة في الدول العربية، دار الشروق، القاهرة، 2022، ص 67.

[3] - الصادق الفيتوري، إعادة بناء المؤسسة العسكرية في ليبيا: التحديات والآفاق، مركز ليبيا للدراسات الاستراتيجية، طرابلس، 2023، ص 39.

[4] - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حوكمة السلاح في النزاعات العربية المعاصرة، الدوحة، 2024، ص 55.

مسلحة عابرة للحدود، وشبكات إجرامية منظمة. كما أن الانقسام العسكري يحدّ من قدرة الدولة على اتخاذ قرارات استراتيجية موحّدة في مواجهة التحديات الإقليمية، ويجعل السياسة الدفاعية رهينة لتوازنات داخلية غير مستقرة. وفي السياق الليبي أظهرت تقارير دولية حديثة أن غياب جيش وطني موحّد أسهم في إطالة أمد الصراع، وربط مسارات الأمن الوطني بحسابات إقليمية متشابكة.[1]

ويُضاف إلى ذلك أن الانقسامات الأمنية والعسكرية تُضعف ثقة المجتمع في مؤسسات الدولة، حيث ينظر المواطن إلى الأجهزة المسلحة بوصفها أطرافًا في الصراع.

ومجمل القول: يُظهر التحليل السابق أن الانقسامات الداخلية بمستوياتها السياسية، والمؤسسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية تمثل عاملًا بنيويًا حاسمًا في تشكيل التهديدات التي تواجه الأمن القومي الليبي. فهذه الانقسامات لا تعمل بوصفها ظواهر مستقلة أو متوازية، بل تتفاعل فيما بينها في إطار حلقة معقدة تُعيد إنتاج حالة عدم الاستقرار، وتُضعف قدرة الدولة على بسط سيادتها، واحتكارها لاستخدام القوة المشروعة، وقد بيّن هذا المطلب أن الانقسام السياسي والمؤسسي أسهم في تفكيك وحدة القرار الأمني، بينما عمّقت الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية من هشاشة البنية المجتمعية الحاضنة للأمن، في حين مثّلت الانقسامات الأمنية والعسكرية الذروة الأخطر لهذه المسارات؛ لأنها مسّت جوهر وظيفة الدولة السيادية، ويكشف هذا التداخل أن الأزمة الأمنية في ليبيا ليست نتاج عامل واحد، بل نتيجة تراكمات بنيوية، غذّتها التحولات السياسية الداخلية، وتفاعلت معها المؤثرات الإقليمية والدولية، ومن منظور الأمن القومي يتضح أن استمرار هذه الانقسامات يُبقي ليبيا في وضعية أمنية هشّة، تكون فيها الدولة أقل قدرة على إدارة المخاطر الاستراتيجية، وأكثر عرضة للتدخلات الخارجية، والاختراقات العابرة للحدود، كما يُبْرِزُ التحليل أن معالجة التهديدات الأمنية لا يمكن أن تقتصر على المقاربات العسكرية، أو الأمنية الضيقة، بل تستلزم فهمًا شاملًا لجذور الانقسام وآثاره الممتدة على بنية الدولة والمجتمع.

[1] - International Crisis Group, Libya's Security Sector: Fragmentation and its Consequences, Middle East Report, 2023, p. 14.

المطلب الثالث: تفاعل المحددات الداخلية والضغوط الخارجية في إنتاج الهشاشة الأمنية الليبية.

أفضت التحولات التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011م إلى تشكّل وضع أمني معقّد، لم يعد من الممكن تفسيره في إطار العوامل الداخلية أو الخارجية كلٌّ على حدة، بل باتت نتاجًا لتفاعل بنيوي بين اختلالات داخلية عميقة وضغوط خارجية متزايدة.[1]

فقد أدّى ضعف البناء المؤسسي، وتعدد مراكز القرار السياسي والأمني، وغياب سلطة مركزية قادرة على فرض احتكار استخدام القوة إلى خلق بيئة أمنية هشّة قابلة للاختراق، مما سهّل انخراط قوى إقليمية ودولية في الشأن الليبي، وفق حسابات تتجاوز المصلحة الوطنية.

وفي هذا السياق تحوّلت الهشاشة الأمنية في ليبيا من حالة ظرفية مرتبطة بمرحلة انتقالية إلى سمة بنيوية يُعاد إنتاجها باستمرار، نتيجة تلاقي الانقسامات الداخلية مع أنماط التدخل الخارجي السياسي، والعسكري، والاقتصادي.[2]

وتشير الأدبيات العربية الحديثة إلى أن هذا التداخل أسهم في تسييل القرار الأمني، وربط مسارات الاستقرار الداخلي بتوازنات إقليمية ودولية متغيرة، الأمر الذي قيّد قدرة الدولة الليبية على استعادة سيادتها الأمنية، وبناء منظومة أمن وطني متماسكة.

وانطلاقًا من ذلك يسعى هذا المطلب إلى تحليل الكيفية التي يُعاد من خلالها إنتاج الهشاشة الأمنية في ليبيا، عبر تفاعل المحددات الداخلية، والضغوط الخارجية، بوصف هذا التفاعل أحد أبرز ملامح الأزمة الأمنية الليبية المعاصرة، ومَدْخَلًا ضروريًا لفهم تعقّد مسارات الأمن القومي الليبي، في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة.

أولًا: تفكك منظومة الأمن الوطني وتآكل احتكار الدولة لاستخدام القوة.

أدّى تداخل العوامل الداخلية والخارجية في ليبيا إلى تفكك تدريجي في منظومة الأمن الوطني، تمثّل أساسًا في تآكل قدرة الدولة على احتكار الاستخدام المشروع للقوة.[3]

فبعد عام 2011م، لم يعد الأمن وظيفة سيادية مركزية تضطلع بها مؤسسات رسمية موحّدة، بل تحوّل إلى مجال تنافسي، تعددت فيه الفواعل المسلحة، وتباينت مرجعياتها السياسية، والعسكرية، في ظل غياب إطار مؤسسي جامع قادر على ضبط الفعل الأمني، وتوجيهه ضمن استراتيجية وطنية واضحة. وفي هذا السياق أسهم الانقسام السياسي والمؤسسي في إضعاف

---

(1) - عبد الله عبد السلام، الدولة الهشّة وإشكاليات الأمن في المجتمعات المنقسمة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2022، ص 54.

(2) - علي عبد اللطيف أحمد، تدويل الصراعات الداخلية وأثره على السيادة الوطنية: دراسة في الحالة الليبية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 75، بيروت، 2023، ص 112.

(3) - حسن نافعة، الدولة والأمن في المجتمعات المنقسمة، دار الشروق، القاهرة، 2022، ص 73.

الهياكل الأمنية الرسمية، حيث أُعيد تشكيل الأجهزة العسكرية والأمنية على أسس جهوية، أو فصائلية، مما أفضى إلى ازدواجية في القيادة، وتضارب في الصلاحيات.[1]

وقد انعكس هذا الوضع على طبيعة الأمن نفسه، إذ لم يعد مرتبطًا بحماية النظام العام أو تأمين المواطنين، بل أصبح في كثير من الأحيان أداة ضمن صراعات النفوذ الداخلية، أو وسيلة لتثبيت وقائع ميدانية تخدم أطرافًا بعينها. ويشير هذا التحول إلى انتقال الأمن من كونه وظيفة دولة إلى كونه موردًا سياسيًا وعسكريًا قابلًا للتوظيف.

كما أسهمت التدخلات الخارجية في تعميق هذا التفكك، من خلال دعم أطراف محلية بالسلاح، أو التدريب، أو الغطاء السياسي، بما عزّز من استقلالية الفواعل المسلحة عن الدولة، وقيّد قدرتها على إعادة بسط سيطرتها على المجال الأمني.[2]

وفي ظل هذا الواقع تراجعت سلطة الدولة لصالح ترتيبات أمنية موازية، باتت تتحكم في مناطق نفوذ محددة، وتفرض أنماطًا خاصة من الضبط الأمني، خارج أي مساءلة قانونية أو مؤسسية.

ويكشف هذا الوضع أن تآكل احتكار الدولة لاستخدام القوة لم يكن نتيجة ضعف داخلي فحسب، بل نتاجًا لتفاعل بنيوي بين الانقسام الداخلي والضغط الخارجي، حيث أعاد كل منهما إنتاج الآخر في حلقة مفرغة من الهشاشة الأمنية. فغياب سلطة مركزية موحدة شجّع التدخل الخارجي، بينما أسهم هذا التدخل في إدامة الانقسام، مما حال دون إعادة بناء منظومة أمن وطني متماسكة. ومن ثم يمكن القول: إن تفكك منظومة الأمن الوطني في ليبيا يمثّل أحد أخطر مظاهر الهشاشة الأمنية؛ لأنه يقوّض الأساس الذي تقوم عليه السيادة والاستقرار السياسي.

ثانيًا: تحوّل ليبيا إلى ساحة أمنية مفتوحة وتداعيات ذلك على الاستقرار السياسي

أسهم تفكك منظومة الأمن الوطني وتعدد الفواعل المسلحة في تحويل ليبيا إلى ساحة أمنية مفتوحة، تتقاطع فيها حسابات داخلية متنافسة مع تدخلات إقليمية ودولية ذات طابع جيوستراتيجي.[3]

ففي ظل غياب سلطة مركزية قادرة على ضبط المجال الأمني، لم يعد القرار السياسي محكومًا باعتبارات المصلحة الوطنية وحدها، بل بات متأثرًا بتوازنات قوى ميدانية، ودعم خارجي متغيّر، مما أفضى إلى تدويل المجال الأمني، وربط مسارات الاستقرار الداخلي بحسابات تتجاوز الإطار الوطني. وفي هذا السياق انعكس انفتاح الساحة الأمنية على تراجع قدرة

---

[1] - عبد المنعم المشاط، الأمن القومي وإشكالية بناء الدولة بعد الصراع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2021، ص 58.

[2] - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ليبيا والفواعل المسلحة: إشكالية الأمن وبناء الدولة، الدوحة، 2024، ص 41.

[3] - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق. ص 91.

المؤسسات السياسية على إنتاج تسويات مستقرة، حيث أصبح الأمن عاملًا ضاغطًا على العملية السياسية بدل أن يكون إطارًا حاميًا لها.[1]

فقد أدّى تسييل القرار الأمني وتعدّد مراكز القوة إلى إضعاف الثقة بين الفاعلين السياسيين، وإلى هشاشة الترتيبات الانتقالية، بما جعل أي مسار سياسي عرضة للتعطيل أو الانهيار عند تغيّر موازين القوة، أو تبدّل مواقف الداعمين الخارجيين. ويشير هذا الواقع إلى اختلال العلاقة بين الأمن والسياسة، حيث لم يعد الاستقرار السياسي نتيجة لضبطٍ أمني فعّال، بل رهينة لتوازنات قسرية مؤقتة. كما أفضى تحوّل ليبيا إلى ساحة أمنية مفتوحة إلى إطالة أمد عدم الاستقرار، من خلال إعادة إنتاج الصراع بدل احتوائه. فالتدخلات الخارجية حين تتقاطع مع الانقسامات الداخلية تُنتج أنماطًا من إدارة الصراع، تقوم على منع الحسم لا على إنهائه، وهو ما ينعكس سلبًا على فرص بناء دولة مستقرة، قادرة على بسط سيادتها.[2]

وفي هذا الإطار يصبح الاستقرار السياسي هشًّا بطبيعته، وقابلًا للانتكاس مع أي تغير في البيئة الإقليمية أو الدولية. ويُظهر هذا التحليل أن تداعيات تحوّل ليبيا إلى ساحة أمنية مفتوحة لا تقتصر على الجانب الأمني، بل تمتد لتقوّض أسس الشرعية السياسية، وتضعف قدرة الدولة على إدارة التعدد والاختلاف بوسائل سلمية. ومن ثم فإن فهم تعقّد الاستقرار السياسي في ليبيا يقتضي النظر إليه بوصفه نتاجًا مباشرًا لتدويل المجال الأمني، وتفكك احتكار الدولة لاستخدام القوة، وهو ما يجعل معالجة الهشاشة الأمنية شرطًا مسبقًا لأي مسار سياسي قابل للاستدامة.

[1] - محمد عبد السلام، الانتقال السياسي وإشكالية الأمن في الدول الهشّة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2023، ص 64.
[2] - مركز الجزيرة للدراسات، ليبيا: تدويل الصراع وحدود التسوية السياسية، الدوحة، 2024، ص 28.

المبحث الثاني: التداعيات الاقتصادية والاستراتيجية.

أصبحت الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية تشكّل أحد المداخل الأساسية؛ لفهم طبيعة التهديدات المعاصرة للأمن القومي، خاصة في البيئات التي تشهد صراعات داخلية، وتفاعلات إقليمية متشابكة. فلم يعد الأمن مفهومًا عسكريًا صرفًا، بل غدا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بإدارة الموارد الحيوية، والتحكم في الفضاءات الجغرافية الاستراتيجية، وضبط التدفقات الاقتصادية والبشرية العابرة للحدود، وهي عناصر باتت تؤثر بشكل مباشر في استقرار الدول، وقدرتها على الحفاظ على سيادتها.[1]

وتشير الأدبيات الحديثة في دراسات الأمن السياسي إلى أن الاقتصاد والموارد الاستراتيجية أصبحا من أبرز أدوات الصراع غير المباشر بين الفاعلين الدوليين والإقليميين، حيث تُستخدم قضايا الطاقة، والممرات الحيوية، والهجرة، والجماعات المسلحة كوسائل للضغط، وإعادة تشكيل موازين النفوذ. وفي هذا السياق تتحول الدول التي تمتلك موارد طبيعية، أو مواقع جغرافية حساسة إلى ساحات تنافس مركّب، تتداخل فيها الاعتبارات الاقتصادية مع الحسابات الأمنية والاستراتيجية.[2]

وفي الحالة الليبية تتجلى هذه المعادلة بوضوح، إذ أسهم الموقع الجغرافي الاستراتيجي للبلاد، إلى جانب ثرواتها الطاقوية في جعلها محورًا لتفاعلات إقليمية ودولية متزايدة. وقد أدى تداخل الصراع الداخلي مع رهانات الطاقة ومسارات الهجرة غير النظامية، وانتشار الجماعات المسلحة إلى تعقيد المشهد الأمني والاقتصادي، بحيث أصبحت هذه العوامل جزءًا لا يتجزأ من معادلة الأمن القومي الليبي، ومصدرًا مستمرًا لتهديد استقراره.[3]

وانطلاقًا من ذلك يهدف هذا المبحث إلى تحليل التداعيات الاقتصادية والاستراتيجية للتحولات الجيوستراتيجية، من خلال دراسة الصراع على الموارد الطاقوية، وآثاره على الاقتصاد والسيادة، إلى جانب تناول ظاهرتي الهجرة غير الشرعية، والجماعات المسلحة بوصفهما تهديدين مركّبين، يتقاطع فيهما البعدان الاقتصادي والاستراتيجي. ويأتي هذا التحليل استكمالًا لما تم تناوله في المبحث الأول بما يسهم في تقديم فهمٍ أكثر شمولًا لطبيعة التحديات التي تواجه الأمن القومي الليبي في سياق إقليمي ودولي متغير.

---

[1] - عبد الله الأشعل، الأمن القومي في عالم متغير: الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية، دار الشروق، القاهرة، 2022، ص 41.
[2] - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الاقتصاد السياسي للصراعات في المنطقة العربية، الدوحة، 2023، ص 17.
[3] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ليبيا: الاقتصاد السياسي للصراع وآفاق الاستقرار، تقرير خاص، 2023، ص 9.

المطلب الأول: الصراع على الموارد الطاقوية وأثره على الاقتصاد الليبي.

تُعدّ الموارد الطاقوية -ولا سيما النفط والغاز الطبيعي- من الركائز الأساسية التي تقوم عليها القوة الاقتصادية والاستراتيجية للدولة الحديثة، لما تمثله من مصدر رئيسي للدخل القومي، وأداة مؤثرة في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن دورها في تحديد الموقع الجيوسياسي للدولة ضمن النظام الدولي. وتؤكد الأدبيات الاقتصادية والسياسية المعاصرة أن الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على عائدات الطاقة -ولا سيما الدول الريعية- تكون أكثر عرضة لتسييس الموارد، وتحويلها إلى مجال للتنافس والصراع، خاصة في ظل ضعف البنية المؤسسية أو الانقسام السياسي.[1]

ومن هذا المنطلق لم يعد الصراع على الطاقة مقتصرًا على بعده الاقتصادي المحض، بل غدا جزءًا من التفاعلات الجيوستراتيجية الأوسع، حيث تُستخدم الموارد الطاقوية كوسيلة للضغط السياسي، أو كأداة لإعادة تشكيل موازين النفوذ الإقليمي والدولي. وتشير تقارير دولية حديثة إلى أن النزاعات في الدول الغنية بالطاقة غالبًا ما تتسم بطابع مركّب، تتداخل فيه المصالح الاقتصادية مع الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية، بما يجعل السيطرة على الموارد أحد مفاتيح إدارة الصراع واستدامته.[2]

وفي ضوء هذه المعطيات تندرج الحالة الليبية ضمن هذا الإطار التحليلي، إذ تُعد ليبيا من الدول الريعية بامتياز، حيث يعتمد اقتصادها بصورة شبه كلية على عائدات النفط والغاز، التي تمثل المصدر الأساسي للإيرادات العامة، وتمويل الميزانية. غير أن التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد منذ عام 2011م أدت إلى تحوّل هذه الموارد من رافعة للاستقرار الاقتصادي إلى أحد أبرز محركات الصراع، نتيجة تداخل الانقسام السياسي مع التنافس على السيطرة على حقول الإنتاج وموانئ التصدير، وآليات توزيع العوائد، الأمر الذي انعكس سلبًا على الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي للدولة.[3]

وبالاستناد إلى التحولات الجيوستراتيجية التي عرفها الفضاء المتوسطي، ازدادت أهمية الطاقة الليبية في ظل التغيرات التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية، ولا سيما بعد أزمات الإمداد، وارتفاع الطلب الأوروبي على مصادر بديلة. وقد أسهم هذا العامل الخارجي في تدويل الصراع على الموارد الطاقوية الليبية، وربطها بحسابات تتجاوز الإطار الوطني، وهو ما عمّق من

---

[1] - حازم الببلاوي، الدولة الريعية: الاقتصاد والسياسة في العالم العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2021، ص 23.

[2] - United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Commodities and Development Report, New York, 2022, p. 41.

[3] - صندوق النقد الدولي ((IMF، ليبيا: مشاورات المادة الرابعة – تقرير الخبراء، واشنطن، 2023، ص 6.

هشاشة الاقتصاد الليبي، وأضعف قدرة الدولة على ممارسة سيادتها الكاملة على مواردها الاستراتيجية.[1]

وعليه: يسعى هذا المطلب إلى تحليل طبيعة الصراع على الموارد الطاقوية في ليبيا، من خلال تفكيك آلياته الداخلية والخارجية، وبيان انعكاساته الاقتصادية -ولا سيما على الاستقرار المالي، والتنمية الاقتصادية، والسيادة الوطنية -باعتباره أحد أبرز التحديات التي تواجه الأمن القومي الليبي في المرحلة الراهنة.

أولًا: أهمية الموارد الطاقوية في بنية الاقتصاد الليبي.

تحتل الموارد الطاقوية -وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي- موقعًا محوريًا في بنية الاقتصاد الليبي، ليس فقط باعتبارها المصدر الرئيسي للدخل القومي، بل بوصفها الأساس الذي تشكّل حوله النموذج الاقتصادي للدولة منذ اكتشاف النفط في أواخر خمسينيات القرن الماضي. فقد أسهمت العائدات النفطية في تمويل الموازنة العامة، ودعم منظومة الدعم والخدمات، وتكوين الاحتياطيات النقدية، بما جعل الاقتصاد الليبي اقتصادًا ريعيًا، يعتمد بدرجة شبه كلية على قطاع الطاقة.[2]

ومن الناحية الهيكلية يُظهر تحليل بنية الاقتصاد الليبي أن قطاع النفط والغاز يمثّل العمود الفقري للإنتاج والصادرات، إذ تشير التقارير الاقتصادية الحديثة إلى أن العائدات النفطية تشكّل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة وعائدات التصدير، بينما تبقى مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى، كالصناعة والزراعة، محدودة وضعيفة. هذا الاعتماد المفرط جعل الأداء الاقتصادي للدولة شديد الحساسية للتقلبات المرتبطة بالإنتاج النفطي والأسعار العالمية، وهو ما انعكس على الاستقرار المالي والنقدي.[3]

وفي ضوء ذلك لا يمكن فصل أهمية الموارد الطاقوية في ليبيا عن دورها الاجتماعي والسياسي، إذ تُستخدم العائدات النفطية كأداة لإعادة توزيع الدخل، ووسيلة لشراء السلم الاجتماعي، خاصة في ظل غياب نموذج اقتصادي تنموي متنوع. وقد أدى هذا النمط إلى ترسيخ علاقة غير متوازنة بين الدولة والمجتمع، تقوم على الريع مقابل الولاء، بدلًا من علاقة إنتاجية قائمة على الضرائب والمساءلة، وهو ما عمّق هشاشة العقد الاجتماعي، وأضعف أسس الاستدامة الاقتصادية.[4]

---

(1) - International Energy Agency (IEA), World Energy Outlook – Middle East and North Afrıca, Paris, 2023, p. 112.

(2) - حازم الببلاوي، الدولة الريعية: الاقتصاد والسياسة في العالم العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2021، ص 45.

(3) - صندوق النقد الدولي (IMF، Libya: Selected Issues، Washington D.C., 2023, p. 8.

(4) - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية في ليبيا، الدوحة، 2022، ص 29.

كما تكتسب الموارد الطاقوية في ليبيا بعدًا استراتيجيًا إضافيًا بحكم موقع البلاد الجغرافي، وقربها من الأسواق الأوروبية، مما يجعل النفط والغاز الليبيين عنصرين مهمين في معادلات أمن الطاقة الإقليمي. وتشير تقارير دولية حديثة إلى أن هذه الأهمية الاستراتيجية تضاعفت خلال السنوات الأخيرة، في ظل التحولات التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية، الأمر الذي زاد من وزن ليبيا في الحسابات الاقتصادية والاستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية.[1]

غير أن هذه الأهمية -على الرغم من كونها مصدر قوة محتمل- تحولت في السياق الليبي إلى عامل هشاشة بنيوية، نتيجة غياب الإدارة الرشيدة للموارد، وضعف الأطر المؤسسية المنظمة للقطاع النفطي، وتسييس العائدات. فقد أدّى غياب الشفافية واستقلالية المؤسسات الاقتصادية إلى جَعْل قطاع الطاقة عرضة للصراع والتجاذب، مما أثّر سلبًا على الاقتصاد الكلي، وأضعف قدرة الدولة على توظيف مواردها في مسار تنموي مستقر. وعليه: يمكن القول إن الموارد الطاقوية تشكّل حجر الزاوية في الاقتصاد الليبي، لكنها في الوقت ذاته تمثل أحد أبرز مصادر اختلاله البنيوي. فالأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للنفط والغاز[*]، وفي ظل غياب التنويع الاقتصادي وضعف الحوكمة[*]، أسهمت في جعل الاقتصاد الليبي هشًا أمام الصدمات السياسية والأمنية، ومكشوفًا أمام التوظيف الداخلي والخارجي للموارد.

ثانيًا: آليات الصراع على الموارد الطاقوية في ليبيا.

يتخذ الصراع على الموارد الطاقوية في ليبيا طابعًا مركّبًا، لا يقتصر على التنافس الاقتصادي المباشر، بل يمتد ليشمل آليات سياسية، وأمنية، ومؤسسية تتداخل فيها المصالح المحلية مع الحسابات الإقليمية والدولية. فمنذ عام 2011م، لم يعد النفط والغاز مجرد مورد اقتصادي، بل تحولا إلى أدوات صراع تُستخدم للتأثير في موازين القوة الداخلية، ولإعادة ترتيب مواقع النفوذ بين الفاعلين المختلفين، وهو ما جعل قطاع الطاقة أحد أبرز ميادين التنافس في المشهد الليبي.[2]

أولى هذه الآليات تتمثل في السيطرة الميدانية على حقول الإنتاج وموانئ التصدير، حيث أضحى التحكم في البنية التحتية النفطية وسيلة مباشرة للضغط السياسي والاقتصادي. فقد استُخدمت عمليات الإغلاق أو التهديد بها كورقة تفاوضية في الصراع بين الأطراف المتنازعة، ما أدى إلى تعطيل الإنتاج، وتذبذب الصادرات، وانعكس سلبًا على الإيرادات العامة، والاستقرار المالي للدولة. وتشير تقارير دولية حديثة إلى أن تكرار الإغلاقات النفطية في ليبيا

---

(1) - International Energy Agency (IEA), Energy Supply Security 2023: MENA Region, Paris, 2023, p. 97.

(2) - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الاقتصاد السياسي للصراع في ليبيا، الدوحة، 2023، ص 18.

كان له أثر مباشر في تقويض الثقة بالاقتصاد الوطني، وزيادة هشاشته أمام الصدمات الخارجية.[1]

وتتمثل الآلية الثانية في تسييس العائدات النفطية، وتنازع الشرعية حول إدارتها، حيث أدى الانقسام المؤسسي إلى ازدواجية في مراكز القرار المالي، وتضارب في السياسات المتعلقة بإدارة الإيرادات العامة. وقد أضعف هذا الوضع قدرة المؤسسات الاقتصادية على العمل بكفاءة واستقلالية، وجعل توزيع العائدات محل تجاذب سياسي مستمر. وفي هذا الإطار تحولت الموارد الطاقوية من أداة لدعم الاستقرار الاقتصادي إلى عامل تأزيم للصراع، بما يحمله ذلك من آثار طويلة المدى على بنية الاقتصاد الليبي.[2]

أما الآلية الثالثة فتتعلق بـ تدويل الصراع على الطاقة، حيث تداخلت المصالح الخارجية مع الانقسام الداخلي، وأصبحت الموارد الطاقوية الليبية جزءًا من حسابات أوسع، تتصل بأمن الطاقة الإقليمي والدولي. فقد أسهم الموقع الجغرافي لليبيا وقربها من الأسواق الأوروبية في زيادة اهتمام القوى الخارجية بقطاع الطاقة، سواء عبر الدعم غير المباشر لأطراف محلية، أو من خلال الانخراط في ترتيبات سياسية واقتصادية تهدف إلى ضمان الوصول المستقر إلى الموارد. وتشير دراسات حديثة إلى أن هذا التدويل عمّق من تعقيد الصراع، وربط مساراته بتوازنات تتجاوز الإرادة الوطنية[3]، وتُضاف إلى ذلك آلية ضعف الحوكمة والشفافية في إدارة القطاع النفطي، حيث أسهم غياب الرقابة المؤسسية الفعالة في خلق بيئة تسمح بتسرب العائدات، وانتشار الفساد، واستخدام الموارد خارج الأطر القانونية. وقد أدى هذا الوضع إلى إضعاف الثقة المحلية والدولية في المؤسسات الاقتصادية، وإلى تقويض فرص توظيف العائدات النفطية في مسارات تنموية مستدامة، وهو ما جعل الاقتصاد الليبي أكثر هشاشة أمام استمرار الصراع.[4]

وعليه: يتضح أن الصراع على الموارد الطاقوية في ليبيا لا يقوم على عامل واحد، بل على منظومة من الآليات المتداخلة التي تجمع بين السيطرة الميدانية، والتجاذب المؤسسي، والتدويل الخارجي، وضعف الحوكمة. ويكشف هذا التحليل أن معالجة آثار الصراع الطاقوي لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن إعادة بناء الإطار المؤسسي للدولة، وتعزيز استقلالية المؤسسات الاقتصادية، وضبط العلاقة بين الموارد والسياسة، بوصف ذلك مدخلًا أساسيًا للحد من هشاشة الاقتصاد وتعزيز الأمن القومي.

ثالثًا: الانعكاسات الاقتصادية والمالية للصراع على الموارد الطاقوية في ليبيا

---

[1] - صندوق النقد الدولي ((IMF، Libya: Staff Report for the Article IV Consultation ، واشنطن، 2024، ص 11.

[2] - البنك الدولي، Libya Economic Monitor: Managing Oil Wealth amid Conflict، واشنطن، 2023، ص 22.

[3] - European Council on Foreign Relations (ECFR)، Libya and the Geopolitics of Energy In the Mediterranean، 2024 ، ص 9.

[4] - منظمة الشفافية الدولية، الحوكمة والفساد في قطاع النفط الليبي، تقرير إقليمي، 2023، ص 14.

أسهم الصراع المستمر على الموارد الطاقوية في ليبيا في إحداث اختلالات عميقة على مستوى الأداء الاقتصادي والمالي للدولة، حيث أدّى تذبذب الإنتاج وتكرار الإغلاقات النفطية إلى تقويض الاستقرار المالي، وتعطيل قدرة الدولة على التخطيط الاقتصادي متوسط وطويل الأجل. وقد انعكس ذلك مباشرة على الإيرادات العامة، التي تعتمد بدرجة شبه كلية على عائدات النفط، مما جعل المالية العامة عرضة لتقلبات حادة ترتبط بالوضع الأمني والسياسي.[1]

كما أدّى هذا الوضع إلى تآكل الثقة في الاقتصاد الليبي، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، حيث تأثرت قيمة العملة الوطنية، وارتفعت معدلات التضخم، وتراجعت القدرة الشرائية، في ظل محدودية أدوات السياسة المالية والنقدية. وتشير تقارير اقتصادية حديثة إلى أن استمرار الاعتماد على قطاع طاقوي غير مستقر أسهم في تعميق الهشاشة البنيوية للاقتصاد الليبي، وأضعف فرص التعافي والتنويع الاقتصادي.[2]

وعلى المدى الاستراتيجي أسهم الصراع الطاقوي في تعطيل برامج التنمية والاستثمار، إذ أصبحت العائدات النفطية تُوجَّه في كثير من الأحيان لتغطية نفقات طارئة، أو تسويات قصيرة الأمد، بدل توظيفها في مشاريع تنموية مستدامة. ويُبرز هذا الواقع أن استمرار الصراع على الموارد الطاقوية لا يهدد فقط الأداء الاقتصادي الآني، بل يقوّض الأسس المستقبلية للاستقرار الاقتصادي والأمن القومي، مما يجعل معالجة هذا الملف شرطًا أساسيًا لأي مسار جاد نحو التعافي.[3]

ومجمل القول فإن الصراع على الموارد الطاقوية في ليبيا يتجاوز آثاره الاقتصادية المباشرة ليطال البنية الاستراتيجية للاقتصاد الوطني ومستقبل استقراره. إذ يعكس توجيه العائدات النفطية نحو معالجة اختلالات ظرفية، أو تسويات قصيرة المدى غياب مقاربة تنموية شاملة، ويُضعف قدرة الدولة على تحويل مواردها إلى رافعة حقيقية للتنمية المستدامة، ويُظهر هذا المسار أن استمرار الصراع الطاقوي لا يؤدي فقط إلى تآكل الموارد المالية، بل يسهم في تعطيل التخطيط الاقتصادي بعيد المدى، ويُبقي الاقتصاد الليبي أسيرًا للتقلبات السياسية والأمنية المرتبطة بالإنتاج النفطي. ومن ثم، فإن الحد من الآثار الاستراتيجية لهذا الصراع يمثل مدخلًا أساسيًا لإعادة توظيف الموارد الطاقوية في دعم الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز الأمن القومي، بما يسمح بالخروج التدريجي من حالة الهشاشة البنيوية التي يعانيها الاقتصاد الليبي.

وفي ضوء ما سبق يتضح: أن التداعيات الاقتصادية للصراع الطاقوي لا تنفصل عن التحولات الأمنية والاستراتيجية الأوسع، الأمر الذي يستدعي الانتقال إلى تحليل تهديدات أخرى

---

[1] - صندوق النقد الدولي ((IMF،Libya: Selected Issues، Washington D.C., 2023 ، ص 5.

[2] - البنك الدولي، Libya Economic Monitor: Navigating Economic Fragility، واشنطن، 2024، ص 12.

[3] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ((UNDP،The Political Economy of Conflict in Libya ، تقرير خاص، 2023، ص 27.

ذات طابع عابر للحدود، في مقدمتها الهجرة غير الشرعية، وانتشار الجماعات المسلحة، بوصفها عوامل مكملة لإعادة تشكيل بيئة الأمن القومي الليبي.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية والجماعات المسلحة كتهديد للأمن القومي الليبي.

أصبحت الهجرة غير الشرعية وانتشار الجماعات المسلحة من أبرز التحديات المركّبة التي تواجه الدول الهشّة، لما تنطوي عليه من أبعاد أمنية، واقتصادية، واستراتيجية متداخلة. فهذه الظواهر لم تعد تُفهم بوصفها قضايا إنسانية أو أمنية جزئية، بل تحوّلت إلى عناصر فاعلة في إعادة تشكيل بيئة الأمن القومي، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف السيطرة على الحدود، وتآكل مؤسسات الدولة. وتشير الأدبيات العربية الحديثة إلى أن تلازم الهجرة غير النظامية مع نشاط الجماعات المسلحة يُنتج أنماطًا جديدة من التهديدات العابرة للحدود، يصعب احتواؤها بالوسائل التقليدية.[1] وفي الحالة الليبية تَكْتَسِبُ هذه الظواهر أهمية خاصة، نظرًا لموقع ليبيا الجغرافي الرابط بين إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا، وطول حدودها البرية والبحرية، فضلًا عن الفراغ الأمني الذي أعقب عام 2011م. وقد أسهم هذا الواقع في تحويل ليبيا إلى إحدى أهم مسارات العبور للهجرة غير الشرعية، وفي الوقت ذاته إلى بيئة حاضنة لنشاط جماعات مسلحة محلية وعابرة للحدود، مما جعل هذه الظواهر جزءًا لا يتجزأ من معادلة الأمن القومي الليبي.[2]

وانطلاقًا من ذلك يسعى هذا المطلب إلى تحليل أبعاد الهجرة غير الشرعية والجماعات المسلحة، وبيان كيفية تحولهما إلى تهديدات استراتيجية تمس سيادة الدولة واستقرارها.

أولًا: الهجرة غير الشرعية وتحولها إلى تهديد بنيوي للأمن القومي الليبي.

تُعدّ الهجرة غير الشرعية من الظواهر العابرة للحدود التي اكتسبت في السنوات الأخيرة أبعادًا أمنية واستراتيجية متزايدة، خاصة في الدول التي تعاني من هشاشة مؤسسات الدولة، وضعف السيطرة على المجال الجغرافي. فمن منظور دراسات الأمن القومي، لا تُفهم الهجرة غير النظامية باعتبارها مجرد حركة بشرية ذات دوافع اقتصادية أو إنسانية، بل بوصفها ظاهرة مركّبة تمسّ السيادة الوطنية، وتؤثر في قدرة الدولة على ضبط حدودها وإدارة أمنها الداخلي والخارجي.[3]

وفي الحالة الليبية تحولت الهجرة غير الشرعية منذ عام 2011م إلى أحد أبرز التحديات الأمنية، نتيجة تراجع قدرات الدولة على مراقبة حدودها البرية والبحرية، واتساع

---

[1] - حسن نافعة، الدولة والأمن في العالم العربي بعد 2011، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021، ص 88.

[2] - عبد الله الأشعل، الأمن القومي العربي في زمن التحولات، دار الشروق، القاهرة، 2022، ص 134.

[3] - عبد المنعم المشاط، الأمن القومي وتحولات الدولة في العالم العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2022، ص 119.

الفراغ الأمني في مناطق واسعة من البلاد. وقد أسهم الموقع الجغرافي لليبيا باعتبارها نقطة وصل بين دول إفريقيا جنوب الصحراء والساحل الجنوبي لأوروبا، في جعلها مسار عبور رئيسيًا للمهاجرين غير النظاميين، الأمر الذي حمّل الدولة أعباء أمنية تفوق إمكاناتها المؤسسية، وحوّل الهجرة إلى عنصر ضغط مباشر على الأمن القومي.[1]

وتكمن خطورة الهجرة غير الشرعية، من زاوية أمنية، في كونها تكشف عن خلل بنيوي في قدرة الدولة على ممارسة سيادتها على حدودها، وهو أحد المرتكزات الأساسية للأمن القومي. كما أن تزايد تدفقات المهاجرين -في ظل غياب سياسة وطنية متكاملة لإدارة هذا الملف- أسهم في نشوء شبكات تهريب منظمة، تعمل في بيئة غير خاضعة للرقابة، وتستفيد من ضعف إنفاذ القانون. وتشير تقارير أممية حديثة إلى أن هذه الشبكات لا تقتصر أنشطتها على تهريب البشر، بل تتقاطع في كثير من الأحيان مع أنشطة إجرامية أخرى، ما يضاعف من التهديدات الأمنية المرتبطة بالهجرة غير النظامية.[2] ويزداد هذا التهديد تعقيدًا عندما تتحول مسارات الهجرة غير الشرعية إلى قنوات محتملة لانتقال عناصر مسلحة، أو تهريب السلاح، خاصة في سياق إقليمي غير مستقر. ففي الحالة الليبية أظهر عدد من التقارير الدولية أن ضعف الرقابة الحدودية سمح بتداخل الهجرة غير الشرعية مع أنماط من الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الأمر الذي جعل هذه الظاهرة جزءًا من منظومة التهديد الأمني، وليس مجرد أزمة إنسانية معزولة.[3]

وعلى المستوى الاستراتيجي أسهمت الهجرة غير الشرعية في تدويل التحديات الأمنية الليبية، حيث أصبحت هذه الظاهرة محل اهتمام وضغط من قبل أطراف خارجية، خاصة الدول الأوروبية المتأثرة بتدفقات المهاجرين. وقد انعكس ذلك في تدخلات سياسية وأمنية، واتفاقات تعاون، قيّدت في بعض الأحيان هامش القرار الوطني، وربطت إدارة ملف الهجرة باعتبارات خارجية، مما ألقى بظلاله على مفهوم السيادة الوطنية.

وعليه: يمكن القول إن الهجرة غير الشرعية في ليبيا تمثل تهديدًا بنيويًا للأمن القومي، لأنها تقوّض السيطرة على الحدود، وتغذّي الاقتصاد غير المشروع، وتفتح المجال أمام اختراقات أمنية داخلية وخارجية. ويكشف هذا التحليل أن معالجة هذا التهديد لا يمكن أن تتم عبر مقاربات أمنية ظرفية، بل تستلزم بناء سياسة وطنية شاملة للهجرة، مدعومة بإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتعزيز قدرتها على إدارة مجالها الجغرافي والسيادي.

---

[1] - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الهجرة غير النظامية وتحديات الأمن في الدول العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2023، ص 64.

[2] - المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، تقرير تتبع حركة المهاجرين في ليبيا، إصدار حديث، طرابلس/جنيف، 2024، ص 5.

[3] - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، تهريب المهاجرين والجريمة المنظمة في شمال إفريقيا، فيينا، 2023، ص 21.

ثانيًا: الجماعات المسلحة وتآكل احتكار الدولة للقوة، وانعكاساته على الأمن القومي الليبي.

تُعدّ الجماعات المسلحة من أخطر التحديات البنيوية التي تواجه الأمن القومي في الدول التي تمر بمرحلة انتقال سياسي غير مكتمل، إذ تمسّ جوهر الدولة الحديثة القائم على احتكار استخدام القوة المشروعة. فمن منظور نظريات الأمن وبناء الدولة يشكّل وجود قوى مسلحة خارج الإطار المؤسسي للدولة مؤشرًا مباشرًا على ضعف السيادة، وتراجع القدرة على فرض النظام العام، وتآكل وحدة القرار الأمني.[1]

وفي الحالة الليبية برزت الجماعات المسلحة بوصفها فاعلًا مركزيًا في المشهد الأمني منذ عام 2011م، نتيجة انهيار المنظومة العسكرية والأمنية المركزية، وفشل مسارات الدمج وإعادة الهيكلة في استيعاب هذه التشكيلات ضمن مؤسسات وطنية موحّدة. وقد أدى هذا الواقع إلى تعدد مراكز القوة المسلحة، واختلاف مرجعياتها، وولاءاتها، مما أسهم في إنتاج بيئة أمنية مجزّأة، تُدار فيها مناطق مختلفة وفق توازنات محلية، بعيدًا عن سلطة الدولة المركزية.[2]

ومن زاوية الأمن القومي تكمن خطورة الجماعات المسلحة في كونها لا تمثل مجرد ظاهرة أمنية داخلية، بل تتحول إلى عنصر مُعطِّل لوظائف الدولة السيادية. فانتشار السلاح خارج سيطرة الدولة يُضعف قدرتها على حماية الحدود، ويقوّض فاعلية مؤسسات إنفاذ القانون، ويجعل المجال الوطني عرضة للاختراق من قبل جماعات عابرة للحدود. وتشير دراسات عربية حديثة إلى أن استمرار وجود الجماعات المسلحة يُسهم في إدامة حالة اللاستقرار، ويَحُول دون بناء جيش وطني موحّد، قادر على أداء دوره في حماية الأمن القومي.[3]

ويزداد هذا التهديد تعقيدًا عندما ترتبط الجماعات المسلحة بأنشطة اقتصادية غير مشروعة، مثل تهريب الوقود، والبشر، والسلاح، أو السيطرة على موارد محلية ومنافذ حيوية. ففي السياق الليبي أظهرت تقارير أممية أن بعض الجماعات المسلحة نجحت في بناء شبكات نفوذ اقتصادية موازية، مكّنتها من الاستمرار والتكيّف مع التحولات السياسية، مما جعلها فاعلًا أمنيًا واقتصاديًا في آن واحد. ويؤدي هذا التداخل بين العنف المنظم والاقتصاد غير المشروع إلى إضعاف الدولة، وتقويض فرص إعادة بناء مؤسساتها على أسس قانونية مستقرة.[4]

وعلى المستوى الاستراتيجي أسهم انتشار الجماعات المسلحة في تدويل الأزمة الأمنية الليبية، حيث أصبحت هذه التشكيلات جزءًا من معادلات إقليمية ودولية أوسع، سواء عبر الدعم

---

[1] - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق . ص67.

[2] - الصادق الفيتوري، إشكالية بناء المؤسسة العسكرية في ليبيا بعد 2011، مركز ليبيا للدراسات الاستراتيجية، طرابلس، 2023، ص 42.

[3] - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الجماعات المسلحة وأثرها على الأمن الوطني في الدول العربية، الرياض، 2022، ص 59.

[4] - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ((UNSMIL، تقرير حول الترتيبات الأمنية والجماعات المسلحة في ليبيا، طرابلس، 2024، ص 18.

غير المباشر، أو من خلال توظيفها في صراعات النفوذ. وقد انعكس ذلك سلبًا على استقلالية القرار الأمني الوطني، وربط مسارات الاستقرار بتوازنات خارجية متغيرة، مما عمّق من هشاشة الأمن القومي الليبي. وعليه: يمكن القول إن الجماعات المسلحة تمثل تهديدًا بنيويًا ومركزيًا للأمن القومي الليبي؛ لأنها تقوّض احتكار الدولة لاستخدام القوة، وتفكك وحدة المنظومة الأمنية، وتفتح المجال أمام اختراقات داخلية وخارجية مستمرة. ويكشف هذا التحليل أن معالجة هذا التهديد لا يمكن أن تتحقق عبر حلول أمنية جزئية أو مؤقتة، بل تتطلب مقاربة شاملة تقوم على تفكيك البنى المسلحة غير النظامية، وإعادة بناء مؤسسة عسكرية وأمنية وطنية موحّدة، خاضعة لسلطة مدنية شرعية.

المطلب الثالث: الاقتصاد السياسي للصراع وتداعياته الاستراتيجية على الأمن القومي الليبي.

لم يعد الصراع في ليبيا ظاهرة محصورة في ساحات القتال وحدها، بل تحول إلى منظومة اقتصادية سياسية متكاملة، تضمن استمرارية النزاع، وتعيد إنتاج الهشاشة بصورة متكررة. فالأدلة الميدانية تُظهر أن الموارد المادية والمواقع الاقتصادية الحيوية لم تعد مجرد مكاسب مادية تتنازع عليها الأطراف، بل صارت آليات تمويلها وبقائها، من خلال أنماط من الاستحواذ والابتزاز والتهريب، تُغذّي بيئات العنف، وتُبقِي الفواعل المسلحة في حالة قدرة تنافسية دائمة.[1]

ويعني ذلك: أن فهم أزمة الأمن في ليبيا يتطلب إدماج التحليل الاقتصادي السياسي ضمن المنظور الأمني، لا اختزاله في بعد أمني تقني فقط.

وتُنتج هذه الشبكات الاقتصادية الموازية اقتصادًا للصراع يستند إلى ممارسات لا تخضع لآليات الحوكمة الرسمية، مثل: السوق السوداء، وصفقات التهريب، وأنماط التشارك غير الرسمية بين فواعل محلية وإقليمية. وهذه الظواهر لا تقتصر على خلق قواعد تمويل للجماعات المسلحة، بل تمتد لتشمل أنماطًا من الولاءات المحلية والجهوية التي تُعيد تشكيل المشهد السياسي، وتُقيّد هامش القرار الوطني. وبعبارة أخرى فإن الاقتصاد غير الرسمي والتحكم في الموارد يعملان كآليات للحفاظ على مواقع النفوذ، ويُحوّلان الموارد إلى أدوات ضغط سياسية واستراتيجية.[2]

ومن ثمّ فإن للأبعاد الاقتصادية للصراع انعكاسات استراتيجية مباشرة على الأمن القومي. فعندما تُصبح الموارد وقنوات الدخل الخاضعة لسيطرة فواعل موازية، فإن قرارات الدولة بشأن سياساتها الاقتصادية، والاستثمارية، والميزانية الوطنية تُصبح مُقيدة أو مُحرفة. ويؤدي ذلك إلى فقدان القدرة على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، وبناء مؤسسات اقتصادية مستقرة، مما

---

[1] - عصمت خليفة، الاقتصاد السياسي للحرب في ليبيا: موارد، شبكات وولاءات، دار المدى، بيروت، 2022، ص 45.

[2] - منى الشريف، التهريب والاقتصاد غير الرسمي: أثرهما في استدامة النزاع الليبي، مركز البحوث السياسية والاقتصادية، طرابلس، 2023، ص 78.

يكرس حلقة مفرغة من الهشاشة؛ إذ تُضعف الهياكل الاقتصادية الرسمية، فتتنامى اقتصاديات الظل، ومعها تزداد تحديات السيطرة والأمن.[1]

ومعادلة التفاعل هذه بين الاقتصاد والسياسة والأمن ليست محلية فحسب؛ فهي تتداخل مع أبعاد إقليمية ودولية، تُوظّف الاقتصاد الليبي كجزء من سياسات نفوذ أوسع. فمداخل التدخل الخارجي تأخذ في بعض الحالات طابعًا اقتصاديًا أو تجاريًا يوازي الطابع السياسي أو العسكري، مما يجعل من إدارة الموارد مسألة استراتيجية بالغة الحساسية، ترتبط بموازين قوى خارجية قد تُغيّر مسارات الاستقرار الداخلي. وبناءً على ما سبق يسعى هذا المطلب إلى تفكيك اقتصاد الصراع في ليبيا من زاوية سياسية واستراتيجية: تحليل آلياته، فضائه المؤسسي الموازي، علاقته بالفواعل المسلحة، ونتائجه على قدرة الدولة في إعادة بسط سيادتها، وإعادة بناء منظومة حوكمة اقتصادية قادرة على دعم الأمن القومي. وستشكل هذه القراءة الاقتصادية والاستراتيجية مدخلاً لعرض الآليات الممكنة؛ لقطع علاقة الموارد بتمويل العنف، وإعادة إدراج الموارد في مسارٍ تنموي يوفر أساسًا للاستقرار السياسي والأمني.

أولًا: تشكُّل اقتصاد الصراع وتحويل الموارد إلى أدوات نفوذ غير رسمي.

أفرزت التحولات السياسية والأمنية التي عرفتها ليبيا بعد عام 2011م بيئة مواتية لنشوء ما يمكن تسميته بـ«اقتصاد الصراع»، وهو نمط اقتصادي يرتبط وجوده واستمراره بحالة النزاع وعدم الاستقرار، ويقوم على إعادة توجيه الموارد العامة والخاصة؛ لخدمة مصالح فواعل غير رسمية، بدل توظيفها في إطار مؤسسات الدولة. وفي هذا السياق لم تعد الموارد الاقتصادية عنصرًا محايدًا في الصراع، بل تحولت إلى أحد محرّكاته الأساسية، سواء من خلال السيطرة المباشرة على مصادر الدخل، أو عبر التحكم في مسارات التوزيع والتمويل.[2]

ويُلاحظ أن تشكّل اقتصاد الصراع في ليبيا ارتبط بضعف منظومة الحوكمة الاقتصادية، وتفكك أجهزة الرقابة، مما أتاح للفواعل المسلحة والجماعات النافذة استغلال الفراغ المؤسسي للسيطرة على أنشطة اقتصادية حيوية، مثل: التجارة غير الرسمية، والتهريب، والتحكم في المنافذ البرية والبحرية، والاستفادة من شبكات التمويل غير النظامية. وقد أسهم هذا الوضع في خلق اقتصاد موازٍ يعمل خارج الأطر القانونية، ويستمد قوته من استمرار حالة الانقسام، وغياب سلطة مركزية قادرة على فرض قواعد اللعبة الاقتصادية.[3]

---

[1] - المعهد الليبي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصاد الموازي والحوكمة في ليبيا: قراءة تحليلية، طرابلس، 2024، ص 22.

[2] - سامي خليفة، اقتصاديات النزاع المسلح وأثرها على الدولة، دار الفارابي، بيروت، 2021، ص 67.

[3] - محمد عبد السلام الزوي، الاقتصاد غير الرسمي والصراع في ليبيا: قراءة في الجذور والنتائج، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 18، طرابلس، 2023، ص 39.

وفي هذا الإطار تحولت الموارد الاقتصادية إلى أدوات نفوذ غير رسمي تُستخدم لتعزيز المواقع السياسية والعسكرية للفواعل المتصارعة. فامتلاك مصادر تمويل مستقلة مكّن هذه الفواعل من الحفاظ على قدراتها التنظيمية والعسكرية، ومن بناء شبكات ولاء محلية وجهوية، مما عمّق من تفكك المجال الاقتصادي الوطني. ولم يعد النفوذ يُقاس فقط بالسيطرة العسكرية، بل بمدى القدرة على التحكم في الموارد، وتوظيفها كوسيلة للضغط والتفاوض، سواء في الداخل أو في مواجهة الأطراف الأخرى. كما أسهم تداخل اقتصاد الصراع مع التدخلات الخارجية في تعقيد المشهد، حيث وجدت بعض القوى الإقليمية والدولية في هذا الاقتصاد الموازي قناة غير مباشرة للتأثير، عبر دعم فواعل بعينها، أو التغاضي عن أنشطة اقتصادية غير مشروعة، مقابل تحقيق مصالح استراتيجية. ويعكس هذا التداخل كيف يتحول الاقتصاد في سياق النزاع من أداة تنمية إلى أداة صراع، ومن مورد وطني إلى ورقة ضمن حسابات نفوذ أوسع.[1]

ويترتب على ذلك أن اقتصاد الصراع لا يكتفي بإدامة العنف، بل يقيّد إمكانات الخروج منه، إذ يصبح عدد من الفاعلين معنيًا باستمرار حالة اللاستقرار لما توفره من مكاسب اقتصادية وسياسية. ومن ثمّ فإن معالجة الأبعاد الأمنية للأزمة الليبية دون تفكيك البنية الاقتصادية التي تدعم الصراع تظل معالجة ناقصة؛ لأن استعادة الأمن القومي تقتضي بالضرورة إعادة إدماج الموارد في إطار حوكمة اقتصادية وطنية تُخضعها لمنطق المصلحة العامة، لا لمنطق النفوذ غير الرسمي.

ثانيًا: الانعكاسات الاستراتيجية لاقتصاد الصراع على السيادة والاستقرار طويل المدى.

أفضى ترسّخ اقتصاد الصراع في ليبيا إلى تداعيات استراتيجية عميقة، مست جوهر السيادة الوطنية، وقدرة الدولة على التخطيط والاستقرار على المدى الطويل. فحين تُدار الموارد خارج الأطر المؤسسية، ويتحوّل التمويل إلى وظيفة موازية تمكّن فواعل غير رسمية من الاستمرار والتوسع، تتآكل سلطة الدولة في أحد أهم مجالاتها السيادية، وهو التحكم في القرار الاقتصادي، وتوجيهه بما يخدم المصلحة العامة.[2]

ويعني ذلك أن الاقتصاد لم يعد مجرد ساحة متأثرة بالصراع، بل أصبح عاملًا فاعلًا في إعادة إنتاجه وتوجيه مساراته. وفي هذا السياق أسهم اقتصاد الصراع في إضعاف قدرة الدولة على بناء سياسات اقتصادية مستقرة، حيث تُقيَّد خيارات التخطيط المالي والاستثماري بتوازنات قسرية تفرضها شبكات المصالح المرتبطة بالنزاع. كما أدّى هذا الوضع إلى تشويه أولويات الإنفاق العام، وإلى تراجع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية، مقابل ازدهار

[1] - المركز الليبي للدراسات الأمنية والاقتصادية، اقتصاد الصراع والتدخلات الخارجية في ليبيا، تقرير بحثي، طرابلس، 2024، ص 15.

[2] - عبد الكريم عوض، السيادة الاقتصادية في الدول الهشّة: التحديات والبدائل، دار كنوز المعرفة، عمّان، 2022، ص 93.

أنشطة ريعية وغير رسمية تستفيد من غياب الرقابة. ويُفضي هذا الخلل إلى حلقة مفرغة تُغذّي عدم الاستقرار. فالهشاشة الاقتصادية تُضعف الاستقرار الأمني، فيما يُعيد الانفلات الأمني إنتاج الهشاشة الاقتصادية.[1]

وتتعمّق هذه التداعيات عندما يُقترن اقتصاد الصراع بتدويل المجال الاقتصادي، حيث تتحول الموارد الوطنية إلى أدوات نفوذ ضمن حسابات إقليمية ودولية أوسع. ففي مثل هذا السياق تُصبح بعض القرارات الاقتصادية الكبرى كإدارة الموارد، أو إعادة الإعمار، أو توزيع العوائد، رهينة لتفاهمات خارجية، أو ضغوط سياسية غير مباشرة، مما يحدّ من استقلالية القرار الوطني، ويُضعف مناعة الدولة أمام الابتزاز الاستراتيجي.[2]

ويؤدي ذلك إلى ربط الاستقرار الداخلي بتوازنات خارجية متغيرة، لا تخضع لاعتبارات التنمية أو السلم الأهلي، فعلى المدى الطويل يفرض اقتصاد الصراع قيودًا بنيوية على فرص بناء دولة مستقرة، إذ يُعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس غير متكافئة، ويُقوّض الثقة في المؤسسات العامة، ويُضعف الامتثال للقانون. كما يخلق مصالح راسخة تعارض أي مسار إصلاحي يهدد مصادر نفوذها، مما يجعل الانتقال من اقتصاد الصراع إلى اقتصاد السلم تحديًا استراتيجيًا، يتطلب إرادة سياسية قوية، وإصلاحات مؤسسية شاملة. ومن ثمّ فإن معالجة الانعكاسات الاستراتيجية لاقتصاد الصراع تُعد شرطًا لازمًا لاستعادة السيادة، وتعزيز الأمن القومي الليبي في أفق مستدام.

ومجمل القول: فإن التحليل المتكامل للتداعيات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاستراتيجية للتحولات الجيوستراتيجية يُبرز أن التهديدات التي تواجه الأمن القومي الليبي لم تعد محصورة في بعدها الداخلي التقليدي، ولا قابلة للفهم من خلال مقاربات أحادية أو قطاعية. فقد كشفت دراسة التدخلات الخارجية والانقسامات الداخلية عن اختلال بنيوي عميق في مؤسسات الدولة ووظائفها السيادية، في حين أظهر تحليل الصراع على الموارد الطاقوية، والهجرة غير الشرعية، وانتشار الجماعات المسلحة، انتقال هذه التهديدات إلى مستوى أكثر تركيبًا، تتداخل فيه الأبعاد الأمنية مع الاقتصادية، والاجتماعية، والاستراتيجية. ويتضح أيضاً أن الهجرة غير النظامية والجماعات المسلحة لا تمثلان ظاهرتين منفصلتين، بل تشكّلان معًا جزءًا من منظومة متكاملة لإنتاج عدم الاستقرار، حيث يتغذى كل منهما على الآخر في سياق يتسم بضعف السيطرة على المجال الجغرافي، وتفكك مؤسسات الضبط. فالهجرة غير الشرعية -حين تقترن بغياب الحوكمة الحدودية- تتحول من مسألة إنسانية إلى عامل ضغط سيادي

[1] - سامية الديب، الاقتصاد السياسي للنزاعات الداخلية في الدول الريعية، مجلة شؤون عربية، العدد 198، القاهرة، 2023، ص 61.

[2] - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تدويل الاقتصاد في مناطق النزاع: ليبيا نموذجًا، الدوحة، 2024، ص 34.

وأمني، بينما تسهم الجماعات المسلحة في تقويض احتكار الدولة لاستخدام القوة، وتفكيك وحدة القرار الأمني، بما ينعكس مباشرة على استقرار الدولة وقدرتها على أداء وظائفها الأساسية. كما أن الأبعاد الاقتصادية للصراع -ولا سيما تلك التي تشكّل اقتصاد موازٍ مرتبط بالنزاع- تمثل عنصرًا حاسمًا في تفسير استدامة الهشاشة الأمنية. فاقتصاد الصراع لا يقتصر على تمويل العنف، بل يعيد إنتاجه من خلال تحويل الموارد إلى أدوات نفوذ غير رسمي، وتقييد قدرة الدولة على التخطيط الاستراتيجي، وبسط سيادتها الاقتصادية. ويؤدي ذلك إلى تدويل القرار الاقتصادي، وربطه بتوازنات إقليمية ودولية متغيرة، بما يجعل الاستقرار الداخلي رهينًا باعتبارات خارجية لا تخضع لمنطق المصلحة الوطنية.

وعليه: يتبيّن أن التداعيات الاقتصادية والاستراتيجية للتحولات الجيوستراتيجية لا تقل خطورة عن التداعيات السياسية والأمنية، بل تكملها، وتكشف عن عمقها البنيوي. فالصراع على الموارد الطاقوية، والهجرة غير الشرعية، وانتشار الجماعات المسلحة، واقتصاد الصراع، تشكّل مجتمعة منظومة تهديد مترابطة، تُعيد إنتاج الهشاشة، وتُقوّض فرص بناء دولة مستقرة، قادرة على بسط سيادتها. ويغدو الأمن القومي الليبي -في هذا الإطار- نتاجًا لتفاعل معقّد بين الداخل المضطرب، والبيئة الإقليمية والدولية المتغيرة، لا مجرد انعكاس لاختلالات داخلية معزولة.

ويرى الباحث في ضوء ما خلص إليه الفصل الثاني من تحليلٍ للتداعيات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاستراتيجية للتحولات الجيوستراتيجية على ليبيا يتضح أن أزمة الأمن القومي الليبي ليست نتاج اختلالات ظرفية أو عوامل منفصلة، بل حصيلة تفاعل بنيوي معقّد بين الداخل المضطرب، والبيئة الإقليمية والدولية المتغيرة. ويقود هذا الإدراك إلى تجاوز الاكتفاء بالتشخيص، والاتجاه نحو استشراف المسارات المستقبلية الممكنة للأمن القومي الليبي، وبحث الشروط العامة، والمتطلبات البنيوية القادرة على دعم الاستقرار، وبناء أمن وطني أكثر تماسكًا في ظل هذه التحولات.

الفصل الثالث: آفاق الأمن القومي الليبي في سياق التحولات الجيوستراتيجية الإقليمية والدولية.

تُشكّل المرحلة الراهنة مفصلاً حاسماً في مسار بناء الأمن القومي الليبي، إذ إنّ التحولات الجيوستراتيجية الإقليمية والدولية أعادت تنظيم مستويات الفعل السياسي، والأمني، والاقتصادي حول ليبيا، فحوّلت المعضلات الداخلية إلى قضايا ذات تأثير عابر للحدود، والعكس صحيح. ويعني هذا أن أي استشراف لمستقبل الأمن القومي لا يمكن أن يظل حبيسَ تشخيصٍ للأعراض،

أو وصفٍ للوقائع فحسب، بل يتطلّب منهجية استشرافية، تربط بين السيناريوهات المحتملة، وشروط التحوّل نحو مسارات مستقرة، قابلة للتحقّق على أرض الواقع.[1]

ومن منظورٍ منهجي يضع هذا الفصل تحت عدسته محورين مترابطين، أوّلًا: استشراف السيناريوهات الممكنة لمسارات الأمن والاستقرار في ليبيا، من تسوية سياسية شاملة، إلى استمرار الصراع أو إدارات مؤقتة لعدم الاستقرار، مع تحليل العوامل الحاسمة التي قد تُسهم في كلّ سيناريو. وثانيًا: تحديد متطلباتٍ عملية وبنيوية لتعزيز الأمن القومي، تشمل بناء استراتيجيّة وطنية، وإصلاح مؤسسات الأمن والحوكمة، وتفعيل آليات التعاون الإقليمي والدولي بما يدعم سيادة القرار الوطني، ويقلّص فضاءات التدخّل. هذا التوزان بين الاستشراف والتوصيف العملي يُتيح تحويل نتائج التشخيص من الفصول السابقة إلى مقاربات قابلة للتطبيق.

إنّ قراءة السيناريوهات لا تُعنى بالتنبؤ الحرفي بالمستقبل، بل بفهم مسارات الاحتمال التي تُحدِّد مساحة الخيارات، ومعرفة نقاط التحوّل (tipping points) التي قد تدفع نحو مسار تسوية أو نحو إطالة النزاع. وفي هذا الإطار يعدّ تحديد مؤشرات مبكرة للانزلاق أو التحوّل (سياسية، أمنية، اقتصادية، دبلوماسية) عنصرًا عمليًا لتطوير استراتيجيات استجابة قابلة للقياس والتعديل. كما أن الربط بين السيناريوهات ومتطلبات البناء المؤسسي يجعل من الفصل مساحة للتلاقي بين التحليل النظري والسياسات العملية.

على الصعيد العملي لا يمكن تصور استراتيجية وطنية فعّالة للأمن القومي دون استعادة قدرة الدولة على احتكار الشرعية في إدارة الموارد وحماية المواطنين وضبط الحدود، مع إدماج أبعاده الاقتصادية والاجتماعية في مقاربة شاملة للأمن. وهذا يتطلب إجراءات فورية ومتدرجة: إصلاحات مؤسسية، شفافية مالية، سياسات لإعادة إدماج اقتصادات الظل في الاقتصاد الرسمي، وبرامج متزامنة لبناء الثقة بين الأطراف المحلية. هذه الإجراءات ينبغي أن تُصاغ ضمن أطر زمنية، ومؤشرات أداء واضحة، وبآليات رقابة وطنية وإقليمية.[2]

أخيرًا: يضع الفصل اعتبارات أخلاقية وإنسانية في صلب المقاربة الاستراتيجية، إذ لا يمكن لإجراءات الأمن أن تُستنفذ على حساب الحريات الأساسية أو تنمية الإنسان؛ بل العكس، فإعادة الاستقرار تتطلّب معالجة الأسباب البنيوية للهشاشة ـــ اقتصادية واجتماعية وسياسية ـــ ضمن خططٍ متكاملة. ومن هنا ينبع هدف هذا الفصل إلى تقديم خرائط سيناريو منضبطة ومنهجية لآفاق الأمن القومي الليبي، إلى جانب مقترحات عملية ومتدرجة لتعزيز القدرة الوطنية على التكيّف والبناء، مع فتح مساحات للتعاون الإقليمي والدولي، المشروط بسيادة وقيادة وطنية واضحة.

---

[1] - مقالات وتحليلات مركز كارنيغي (النسخة العربية) بشأن الديناميات الإقليمية ومآلات الأمن في ليبيا، منشور على https://carnegieendowment.org/regions/libya?center=middle-east&lang=ar&utm_source=chatgpt.com

[2] - منشورات وتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) حول ليبيا، التي تبيّن علاقات التنمية بالسلام وبناء مؤسسات الدولة منشور على. https://www.undp.org/ar/libya?utm_source=chatgpt.com

المبحث الأول: السيناريوهات المستقبلية المحتملة للأمن القومي الليبي.

تُعدّ دراسة السيناريوهات المستقبلية إحدى الأدوات المنهجية المركزية في تحليل قضايا الأمن القومي، ولا سيما في السياقات التي تتسم بارتفاع درجات عدم اليقين وتعقّد البيئات الاستراتيجية. ففي ظل التحولات الجيوستراتيجية المتسارعة التي يشهدها الإقليم المتوسطي، وما صاحبها من تداخل غير مسبوق بين العوامل الداخلية، والضغوط الإقليمية والدولية، أصبح الأمن القومي الليبي مجالًا مفتوحًا على مسارات متعددة، لا يمكن مقاربتها بمنطق التنبؤ الخطي أو الحتميات السياسية التقليدية، وإنما عبر استشراف منهجي يستند إلى تحليل الاتجاهات والمتغيرات الحاكمة.[1]

وتزداد أهمية هذا المدخل الاستشرافي في الحالة الليبية تحديدًا، بالنظر إلى هشاشة البنية المؤسسية، وتعدد الفواعل المسلحة، وتباين موازين القوى المحلية، فضلًا عن عمق الانخراط الخارجي في مسارات الصراع. فهذه العناصر مجتمعة تجعل مستقبل الأمن القومي الليبي رهينًا بتفاعلات مركّبة تتجاوز قدرة التحليل الوصفي على الإحاطة بها. ومن ثمّ فإن بناء سيناريوهات مستقبلية لا يُقصد به تقديم صورة قطعية لما سيكون عليه المستقبل، بقدر ما يهدف إلى رسم أطر تحليلية تساعد على فهم الممكن والمحتمل، واستكشاف نقاط التحول التي قد تدفع نحو الاستقرار أو تُعيد إنتاج الصراع.[2]

كما أن اعتماد منهجية السيناريوهات يتيح الربط بين نتائج التشخيص التي خلص إليها الفصل الثاني، وبين آفاق المعالجة وتعزيز الأمن في المدى المتوسط والبعيد. فالسيناريوهات- بوصفها أدوات تحليل استراتيجي- تُبرز العلاقة بين القرارات السياسية، وسلوك الفاعلين المحليين والدوليين، والبيئة الاقتصادية والأمنية المحيطة، بما يسمح بتقييم أثر كل مسار محتمل على وحدة الدولة، وسيادتها، وقدرتها على بسط الأمن والاستقرار. وفي هذا الإطار تشير الأدبيات الدولية المعاصرة إلى أن الدول الخارجة من نزاعات ممتدة، مثل: " ليبيا " تواجه غالبًا ثلاثة مسارات رئيسية: تسوية سياسية شاملة، أو استمرار الصراع بأشكال مختلفة، أو إدارة حالة عدم الاستقرار ضمن توازنات هشّة.[3]

وانطلاقًا من هذا الأساس يهدف هذا المبحث إلى تحليل السيناريوهات المستقبلية المحتملة للأمن القومي الليبي، من خلال تفكيك محدداتها السياسية، والأمنية، والاستراتيجية، دون افتراض أولوية مسبقة لأي مسار. ويُراعى في ذلك فهم السياق الجيوستراتيجي الأوسع

---

(1) - محمد السعيد إدريس، الأمن القومي العربي والتحولات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 241، القاهرة، 2023، ص 21.

(2) - عبد الكريم عوض، الدولة الهشّة وإدارة المخاطر الأمنية، دار كنوز المعرفة، عمّان، 2022، ص 88.

(3) - United Nations Development Programme (UNDP), Libya Human Development Report: Pathways to Stability, New York, 2023, p. 15.

الذي تتحرك ضمنه ليبيا، بما يوفّر إطارًا تحليليًا يمهّد للانتقال في المبحث الثاني من هذا الفصل إلى بحث متطلبات تعزيز الأمن القومي، وبناء مقاربات أكثر استدامة للاستقرار الوطني.

المطلب الأول: سيناريو التسوية السياسية وإعادة بناء الاستقرار المؤسسي.

يُعدّ سيناريو التسوية السياسية أحد أبرز المسارات المطروحة لمستقبل الأمن القومي الليبي، ليس باعتباره حلًا مثاليًا أو مسارًا خاليًا من المخاطر، وإنما بوصفه الخيار الأقل كلفة، مقارنة باستمرار الصراع أو الاكتفاء بإدارته. وينطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها: أن جوهر الأزمة الأمنية في ليبيا يرتبط باختلال البنية السياسية والمؤسسية، وأن أي معالجة مستدامة للأمن تقتضي إعادة بناء هذه البنية على أسس توافقية وقانونية، تُمكّن الدولة من استعادة وظائفها السيادية الأساسية.[1]

ويبرز هذا الطرح الارتباط العضوي بين الاستقرار السياسي والأمن القومي، ويؤكد أن الأمن لا يُبنى بأدوات أمنية فقط، بل بمنظومة حكم فاعلة.

أولًا: مرتكزات التسوية السياسية وشروط تحققها.

تقوم التسوية السياسية في السياقات الخارجة من نزاعات ممتدة على جملة من المرتكزات البنيوية التي لا يمكن تجاوزها إذا ما أُريد لها أن تتحول من اتفاق مرحلي إلى مسار مستدام لإعادة بناء الدولة. وفي الحالة الليبية يتصدر هذه المرتكزات شرط التوافق السياسي الحقيقي بين الفاعلين الرئيسيين حول قواعد العملية السياسية، بما يشمل تحديد الإطار الدستوري الناظم للسلطة، وآليات توزيع الصلاحيات، وحدود الشرعية في المرحلة الانتقالية. فغياب هذا التوافق، أو الاكتفاء بتفاهمات نُخبوية ضيقة، يؤدي غالبًا إلى إعادة إنتاج الانقسام داخل مؤسسات الدولة نفسها، بدل إنهائه، وهو ما يجعل التسوية عرضة للانهيار عند أول اختبار سياسي أو أمني جِدّي.[2]

ويبرِزُ هذا أن التوافق ليس إجراءً شكليًا، بل قاعدة تأسيسية لأي مسار استقرار فعلي.

ويرتبط شرط التوافق ارتباطًا وثيقًا بقدرة التسوية على إعادة إنتاج الشرعية السياسية على أسس جديدة تتجاوز منطق الغلبة العسكرية أو الأمر الواقع. فالشرعية -في هذا السياق- لا تُستمد فقط من الاعتراف الدولي أو من توقيع الاتفاقات، بل من قبول اجتماعي، واسع يشعر من خلاله الفاعلون السياسيون والمجتمعيون بأن التسوية تعكس حدًا أدنى من العدالة في تمثيل المصالح وتوزيع السلطة. وتُظْهِرُ التجارب المقارنة في الدول الهشّة أن التسويات التي تُهمّش

---

[1] - محمد السعيد إدريس، الأزمات الداخلية وتسويات ما بعد الصراع في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 243، القاهرة، 2024، ص 37.

[2] - عبد الكريم عوض، الدولة الهشّة وإدارة التسويات السياسية، دار كنوز المعرفة، عمّان، 2022، ص 101.

فئات أو مناطق بعينها تُسهم في خلق معارضة كامنة تتحول لاحقًا إلى مصدر عدم استقرار جديد.[1]

وهذا يؤكد أن الشرعية عنصر ديناميكي، وأن تجاهل بعدها الاجتماعي يقوّض أي تسوية مهما كانت متماسكة قانونيًا.

كما يُعدّ شمول العملية السياسية أحد الشروط الجوهرية لنجاح التسوية، بحيث لا تقتصر على النخب السياسية التقليدية أو الفواعل المسلحة، بل تمتد لتشمل مكونات اجتماعية، وقوى مدنية قادرة على لعب دور توازني داخل النظام السياسي. فاستبعاد هذه القوى يُفْضِي إلى تسوية فوقية تفتقر إلى العمق المجتمعي، وتظل رهينة للتجاذبات بين مراكز القوة المسلحة. وفي السياق الليبي تتضاعف أهمية هذا الشرط في ظل البنية الاجتماعية المتعددة، حيث يُسهم إشراك الفواعل المحلية في تقليص احتمالات عودة العنف، وتعزيز الثقة في المسار السياسي.[2]

من خلال ما سبق يتضح أن التسوية المستدامة لا تُبنى فقط بين الخصوم المسلحين، بل داخل المجتمع ككل.

إلى جانب ذلك يبرز شرط تحييد العامل الخارجي نسبيًا كأحد أكثر الشروط تعقيدًا وحساسية. فالتسوية السياسية لا يمكن أن تنجح في ظل استمرار التدخلات الخارجية المتعارضة، التي تدعم أطرافًا بعينها، أو تفرض أجندات تتجاوز المصلحة الوطنية. ولا يعني هذا الشرط غياب الدور الدولي، بل إعادة ضبطه ضمن إطار داعم للمسار الوطني، لا موجّهاً له. وتشير تقارير دولية حديثة إلى أن التسويات التي تُدار بالكامل من الخارج غالبًا ما تفتقر إلى الاستدامة؛ لأنها تظل أسيرة توازنات إقليمية متغيرة.[3]

يبرز هذا أن الدور الدولي قد يكون عامل دعم أو عامل إعاقة، بحسب طبيعة انخراطه وحدوده. وأخيرًا: لا يمكن إغفال شرط تزامن التسوية السياسية مع إجراءات بناء الثقة، خصوصًا في المجالين الأمني والاقتصادي. فوقف إطلاق النار، وتوحيد بعض المؤسسات الحيوية، وتحسين الأوضاع المعيشية، تمثل عناصر ضرورية لخلق بيئة مواتية لاستمرار التسوية. وفي غياب هذه الإجراءات تبقى التسوية حبيسة النصوص والاتفاقات، دون أن تنعكس إيجابًا على حياة المواطنين، مما يُضعف الالتفاف الشعبي حولها، ويزيد من احتمالات فشلها.[4]

ويبيّن هذا أن الاستقرار السياسي لا ينفصل عن الاستقرار المعيشي والأمني.

---

[1] - حسن نافعة، إدارة الصراعات الداخلية وبناء الشرعية السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2021، ص 64.

[2] - عبد الله بوجديدة، المسارات الانتقالية في ليبيا: إشكالات التوافق والشمول، مجلة دراسات سياسية، العدد 19، طرابلس، 2023، ص 29.

[3] - United Nations Institute for Peace (UNIP), Political Settlements in Fragile States, New York, 2023, p. 22.

[4] - محمد السعيد إدريس، التسويات السياسية وبناء الاستقرار في الدول العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 242، القاهرة، 2024، ص 53.

ثانيًا: التسوية السياسية وإعادة بناء المؤسسات السيادية.

تُعدّ إعادة بناء المؤسسات السيادية الركيزة العملية التي يُقاس بها مدى جدّية أي تسوية سياسية، وقدرتها على التحول إلى مسار استقرار فعلي. فالتسوية التي لا تُترجم إلى إصلاح مؤسسي ملموس تظل إطارًا سياسيًا هشًا، سرعان ما تفقد فاعليتها أمام أول اختبار أمني، أو اقتصادي. وفي الحالة الليبية ترتبط أزمة الأمن القومي ارتباطًا مباشرًا بحالة الانقسام المؤسسي التي أصابت أجهزة الدولة، ولا سيما المؤسسات الأمنية، والعسكرية، والاقتصادية، مما جعل من إعادة توحيدها شرطًا لا غنى عنه؛ لاستعادة السيادة، وبسط سلطة الدولة على المجال العام.[1]

ويوضح هذا أن جوهر الأزمة الليبية مؤسسي بقدر ما هو سياسي، وأن الأمن لا يُستعاد دون دولة فاعلة.

وتبرز المؤسسات الأمنية والعسكرية في مقدمة القطاعات التي يتوقف عليها نجاح التسوية، إذ إن استمرار تعدد مراكز القوة، وازدواجية الهياكل القيادية يقوّض أي سلطة سياسية ناشئة، ويحدّ من قدرتها على فرض القانون، أو تنفيذ قراراتها. وتقتضي إعادة بناء هذه المؤسسات إخضاعها لسلطة مدنية موحدة، وإعادة تنظيمها على أسس مهنية ووطنية، بما يضمن احتكار الدولة لاستخدام القوة المشروعة. وتشير الدراسات المتخصصة إلى أن التسويات التي تتجاهل إصلاح القطاع الأمني غالبًا ما تُفضي إلى عودة العنف بأشكال مختلفة، حتى وإن نجحت مرحليًا في خفض حدته.[2]

ويؤكد هذا أن إصلاح القطاع الأمني ليس ملفًا تقنيًا، بل خيارًا استراتيجيًا يمسّ جوهر السيادة.

ولا يقلّ توحيد المؤسسات الاقتصادية أهمية عن توحيد المؤسسات الأمنية، إذ يشكّل الانقسام الاقتصادي أحد أبرز عوامل إدامة الصراع، وتغذية اقتصادياته الموازية. فازدواجية القرار المالي، وتعدد مراكز إدارة الموارد، وغياب الشفافية، تُضعف قدرة الدولة على التخطيط الاقتصادي، وتُقوّض الثقة في مؤسساتها. ومن ثمّ: فإن التسوية السياسية لا تكتمل دون إعادة بناء مؤسسات مالية موحدة، قادرة على إدارة الموارد وتوزيعها وفق معايير وطنية عادلة، بما يحدّ من توظيف الاقتصاد كأداة للصراع[3]

ويبرز هذا أن الاستقرار الاقتصادي شرط لازم للاستقرار الأمني والسياسي.

---

[1] - عبد الكريم عوض، إشكالية بناء الدولة في الدول الخارجة من النزاعات، دار كنوز المعرفة، عمّان، 2023، ص 76.

[2] - سامية الديب، إصلاح القطاع الأمني في الدول الهشّة، مجلة شؤون عربية، العدد 201، القاهرة، 2024، ص 58.

[3] - محمد عبد السلام الزوي، الانقسام الاقتصادي وأثره على الاستقرار في ليبيا، مجلة دراسات اقتصادية ليبية، العدد 7، طرابلس، 2023، ص 34.

كما تفرض عملية إعادة بناء المؤسسات تحدّي العلاقة مع التشكيلات المسلحة غير النظامية، التي راكمت نفوذًا سياسيًا واقتصاديًا خلال سنوات الصراع. فالتسوية السياسية (في هذا السياق) مطالبة بإيجاد مقاربة واقعية للتعامل مع هذه التشكيلات، تجمع بين نزع السلاح التدريجي، وإعادة الإدماج، وإعادة الهيكلة، وفق برامج واضحة ومحددة زمنيًا. ويُعدّ غياب مثل هذه البرامج أحد الأسباب الرئيسية لفشل محاولات سابقة لإعادة بناء الدولة، حيث ظلّت مراكز القوة الموازية قادرة على تعطيل المسار السياسي متى تعارض مع مصالحها.[1]

يلفت هذا إلى أن معالجة الفاعلين المسلحين شرط حاسم لانتقال التسوية من الورق إلى الواقع.

وفي هذا الإطار يظلّ بناء مؤسسات سيادية فاعلة رهينًا بتوافر إرادة سياسية داخلية، قادرة على تحمّل كلفة الإصلاح المؤسسي، وبوجود دعم دولي منضبط، لا يتجاوز دوره حدود المساندة الفنية والسياسية. فالتسوية التي تُدار بمنطق المحاصصة أو تُبقي على الهياكل الموازية داخل الدولة، تُعيد إنتاج الهشاشة بدل تجاوزها. وعليه: فإن إعادة بناء المؤسسات السيادية تمثّل الحلقة المفصلية التي تحدد ما إذا كانت التسوية السياسية ستُفضي إلى تعزيز الأمن القومي الليبي؟ أم ستتحول إلى محطة جديدة ضمن مسار عدم الاستقرار؟[2] ويبيّن هذا أن نجاح التسوية يقاس بقدرتها على بناء دولة، لا بمجرد توقيع اتفاق لا يمكن تطبيقه على الواقع.

ثالثًا: الانعكاسات المحتملة للتسوية السياسية على الأمن القومي الليبي.

يُتوقع أن يُحدث تحقق سيناريو التسوية السياسية تحوّلًا نوعيًا في بنية الأمن القومي الليبي، انطلاقًا من إعادة توحيد مركز القرار السياسي، وما يستتبعه ذلك من تقليص حالة التعدد السلطوي التي أضعفت الدولة منذ عام 2011. فوجود سلطة سياسية واحدة ذات شرعية مقبولة داخليًا يوفّر الإطار الضروري لإعادة انتظام مؤسسات الدولة، ويُسهم في بناء سياسات أمنية أكثر تماسكًا واستمرارية، بدل الارتهان لمنطق التدابير المؤقتة، والاستجابات الظرفية التي فرضها الصراع والانقسام.[3]

ويبيّن هذا المسار أن وحدة القرار ليست مسألة تنظيمية فحسب، بل شرط بنيوي لإعادة تعريف مفهوم الأمن القومي من حالة دفاعية هشة إلى سياسة عامة متكاملة تقودها الدولة.

وعلى الصعيد الأمني المباشر تُفضي التسوية السياسية إلى تقليص دوافع العنف المنظم من خلال إعادة دمج الصراع داخل الأطر السياسية والمؤسسية، بدل التعبير عنه عبر القوة المسلحة. كما تفتح المجال أمام ترتيبات أمنية انتقالية، تُعيد ضبط العلاقة بين الدولة والتشكيلات

---

(1) - United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL), DDR and SSR Pathways in Libya, Tripoli, 2024, p. 19.

(2) - محمد السعيد إدريس، التسويات السياسية وإعادة بناء الدولة في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 244، القاهرة، 2024، ص 61.

(3) - أحمد يوسف أحمد، الدولة والأمن القومي في المجتمعات المنقسمة، القاهرة، دار الشروق، 2022، ص 97.

المسلحة، وتُسهم في استعادة السيطرة على المجال الجغرافي، ولا سيما في المناطق الحدودية، التي تحولت خلال سنوات الصراع إلى فضاءات مفتوحة للتهديدات العابرة للحدود. وتؤكد الدراسات الأمنية الحديثة أن فعالية هذه الترتيبات تبقى مرهونة بوجود سلطة سياسية موحدة، قادرة على فرض القواعد ومتابعة تنفيذها.[1]

يكشف هذا أن الأمن لا يُستعاد بالقوة وحدها، بل بإعادة إدماج العنف داخل قواعد سياسية وقانونية تضبط استخدامه، وتحصره في يد الدولة.

ومن الزاوية الاستراتيجية، تعيد التسوية السياسية صياغة علاقة ليبيا بمحيطها الإقليمي والدولي، إذ تُضعف قابلية الساحة الداخلية للاختراق الخارجي، وتحدّ من توظيف الانقسام كأداة نفوذ من قبل القوى الإقليمية والدولية. فكلما تراجع الانقسام الداخلي زادت قدرة الدولة على التفاوض من موقع أكثر توازنًا في الملفات المرتبطة بأمن المتوسط، والطاقة، والهجرة، والتعاون الأمني. وتُظهر الأدبيات الاستراتيجية أن الدول الخارجة من نزاعات داخلية تستعيد جزءًا مهمًا من استقلالية قرارها الخارجي فور استعادة حد أدنى من التماسك السياسي.[2]

ويدلّ ذلك على أن الأمن القومي لا ينفصل عن السياسة الخارجية، وأن التماسك الداخلي شَرْطٌ لتعزيز الموقع التفاوضي للدولة.

كما تمتد انعكاسات التسوية السياسية إلى البعد الاقتصادي للأمن القومي، حيث يتيح الاستقرار السياسي النسبي إعادة تفعيل المؤسسات الاقتصادية، وتحسين إدارة الموارد العامة، وتقليص اقتصاديات الصراع، التي غذّت العنف وعدم الاستقرار. فاستعادة الثقة في الدولة ومؤسساتها تُسهم في خلق بيئة أكثر ملاءمة؛ لإعادة الإعمار والاستثمار، وتخفيف الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي شكّلت بدورها حواضن للعنف. وفي هذا الإطار يَنْظُرُ العديد من الباحثين إلى الأمن الاقتصادي بوصفه ركيزة أساسية للأمن الشامل، لا نتيجة لاحقة له.[3]

وهذا يبرز أن تحسين الأوضاع المعيشية ليس ملفًا اجتماعيًا هامشيًا، بل عنصرًا مركزيًا في معادلة الأمن القومي.

ومع ذلك تبقى هذه الانعكاسات مشروطة بطبيعة التسوية وحدودها، إذ إن تسوية هشة قائمة على توازنات مؤقتة أو محاصصة سياسية قد تُنتج استقرارًا ظاهريًا سرعان ما ينهار. فالتسوية التي لا تُستكمل بإصلاح مؤسسي عميق، ولا تُحصّن بإجراءات طويلة الأمد لبناء الثقة، قد تتحول إلى مرحلة انتقالية جديدة لإعادة إنتاج الهشاشة. ومن ثمّ: فإن أثر التسوية

---

[1] - فاطمة الزهراء الإدريسي، إدارة العنف السياسي في الدول الخارجة من النزاعات، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 31، الرباط، 2023، ص 55.

[2] - محمود خليل، السيادة الوطنية في ظل التدخلات الدولية، دار الفارابي، بيروت، 2021، ص 143.

[3] - كمال المنوفي، الأمن الاقتصادي والتنمية السياسية في الدول الريعية، مجلة العلوم السياسية، العدد 58، القاهرة، 2022، ص 39.

السياسية على الأمن القومي الليبي يظل أثرًا احتماليًا، يتوقف على مدى تحويلها من اتفاق سياسي محدود إلى مشروع وطني شامل لإعادة بناء الدولة.[1]

ويعكس هذا جوهر فرضية البحث القائلة بأن الاستقرار في ليبيا ليس نتاج التسوية بحد ذاتها، بل نتاج عمقها المؤسسي واستدامتها.

وخلاصة القول: فإن تحليل سيناريو التسوية السياسية يُظهر أن هذا المسار (رغم كونه الأكثر واقعية لتعزيز الأمن القومي الليبي) يظل خيارًا مشروطًا بجملة من المحددات البنيوية والسياسية التي تتجاوز مجرد التوصل إلى اتفاقات بين الأطراف المتنازعة. فالتسوية في جوهرها ليست حدثًا سياسيًا معزولًا، بل عملية مركّبة تتطلب إعادة بناء شرعية السلطة، وتوحيد مؤسسات الدولة، ومعالجة مصادر القوة الموازية، ضمن إطار وطني قادر على استيعاب التعدد وضبط الصراع.

كما يكشف هذا السيناريو أن أثر التسوية على الأمن القومي لا يتحدد بوجودها من عدمه، بل بعمقها المؤسسي وقدرتها على التحول إلى مشروع لإعادة بناء الدولة، يدمج الأبعاد السياسية، والأمنية، والاقتصادية، في مقاربة شاملة. وفي غياب هذا العمق تتحول التسوية إلى مرحلة انتقالية هشة، تُعيد إنتاج الاختلالات نفسها التي أدت إلى الصراع، وإن كان بأشكال أقل حدّة أو أكثر تنظيمًا.

وعليه: فإن سيناريو التسوية السياسية (رغم أهميته) لا يمكن النظر إليه بوصفه مسارًا حتميًا، أو ضمانة تلقائية للاستقرار، بل كأحد المسارات المحتملة التي يتوقف نجاحها على توازن دقيق بين الإرادة السياسية الداخلية، والدعم الخارجي المنضبط، والإصلاح المؤسسي المستدام. ويقود هذا الاستنتاج إلى ضرورة فحص السيناريو المقابل، المتمثل في استمرار الصراع وتكريس التدخلات الخارجية، بوصفه احتمالًا قائمًا في حال تعثرت شروط التسوية أو أُفرغت من مضمونها.

المطلب الثاني: سيناريو استمرار الصراع وتكريس التدخلات الخارجية.

يمثل سيناريو استمرار الصراع وتكريس التدخلات الخارجية المسار الأكثر تعقيدًا وخطورة على مستقبل الأمن القومي الليبي، إذ يقوم على افتراض تعثر مسارات التسوية السياسية، واستمرار الانقسام المؤسسي، وبقاء موازين القوة الداخلية والخارجية دون تغيّر جوهري. وفي هذا السيناريو، لا يُنظر إلى الصراع بوصفه حالة انتقالية مؤقتة، بل كنسق مستدام لإدارة التوازنات، تتداخل فيه المصالح المحلية مع الأجندات الإقليمية والدولية، بما يعمّق من هشاشة الدولة ويقوّض قدرتها على استعادة سيادتها، ويبرز هذا السيناريو الصراع بوصفه

[1] - International Crisis Group, Libya's Fragile Political Settlement, Brussels, 2024, p. 12.

آلية إدارة لا فشلًا عابرًا، ما يفسّر استمراريته رغم تعدد المبادرات السياسية، والتي يتمثل في الآتي:

أولًا: ديناميات استمرار الصراع وإعادة إنتاجه داخليًا

يرتبط استمرار الصراع في ليبيا بجملة من الديناميات الداخلية، في مقدمتها تعدد مراكز القوة، وتداخل المصالح السياسية بالاقتصادية والعسكرية، وغياب إطار وطني جامع، قادر على احتواء التناقضات. فوجود سلطات متنافسة، ومؤسسات منقسمة، يخلق بيئة مواتية لإدامة الصراع، حيث تتحول حالة اللاستقرار إلى مورد سياسي واقتصادي، تستفيد منه فواعل محلية مختلفة. وتُظهر الدراسات الحديثة أن الصراعات الممتدة غالبًا ما تُعاد إنتاجها عبر شبكات مصالح تتغذى على الانقسام، وتقاوم أي مسار يهدد نفوذها أو مصادر تمويلها.[1]

ويكشف هذا أن الصراع في ليبيا ليس نتيجة غياب الحلول فقط، بل نتيجة وجود مصالح راسخة في بقائه.

كما تُسهم هشاشة الشرعية السياسية في تغذية هذا المسار، إذ تفتقر السلطات المتنافسة إلى تفويض وطني واسع، مما يدفعها إلى البحث عن مصادر بديلة للدعم، سواء عبر التحالف مع قوى مسلحة محلية، أو من خلال الارتهان لدعم خارجي. ويؤدي ذلك إلى تعميق الانقسام، وتحويل الصراع من تنافس سياسي قابل للاحتواء إلى نزاع صفري يصعب تسويته.[2]

هذا يوضح أن أزمة الشرعية تمثل حلقة مركزية في سلسلة إعادة إنتاج الصراع.

ثانيًا: التدخلات الخارجية بوصفها عاملًا بنيويًا في إدامة الصراع.

لا يمكن فهم استمرار الصراع الليبي دون تحليل الدور الذي تلعبه التدخلات الخارجية، التي تجاوزت حدود التأثير الظرفي؛ لتصبح عنصرًا بنيويًا في معادلة الصراع. فقد تحولت ليبيا إلى ساحة تنافس بين قوى إقليمية ودولية، تسعى إلى توسيع نفوذها، أو حماية مصالحها الاستراتيجية المرتبطة بالطاقة، وأمن المتوسط، وموازين القوة الإقليمية. وفي هذا السياق يُعاد توظيف الانقسام الداخلي كمدخل مشروع للتدخل، سواء عبر الدعم العسكري المباشر، أو عبر أدوات سياسية واقتصادية أقل وضوحًا.[3]

ويدل هذا على أن التدخل الخارجي لا يكتفي بتغذية الصراع، بل يعيد تشكيله وفق حسابات تتجاوز المصلحة الوطنية الليبية.

---

(1) - سامي زبيدة، اقتصاديات الصراع في الدول المنقسمة، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 33، عمّان، 2023، ص 72.

(2) - أحمد يوسف أحمد، إشكالية الشرعية السياسية في الدول الخارجة من النزاعات، القاهرة، دار الشروق، 2021. 118.

(3) - Wolfram Lacher, Libya's Fragmentation and International Rivalries, German Institute for International and Security Affairs (SWP), Berlin, 2023, p. 9.

ويُفضي هذا النمط من التدخل إلى تقويض فرص بناء مسار وطني مستقل، إذ تُصبح القرارات السياسية والأمنية مرهونة لتوازنات خارجية متغيرة. كما يؤدي تعدد الداعمين الخارجيين للأطراف المحلية إلى إطالة أمد الصراع، حيث يقلّ دافع التنازل أو التسوية لدى الفاعلين المحليين، طالما يتوافر لهم دعم خارجي يعوّض خسائرهم الداخلية.[1]

ذلك أن تدويل الصراع يضعف منطق التسوية، ويُعزز منطق الاستنزاف.

ثالثًا: انعكاسات استمرار الصراع على مقومات الأمن القومي الليبي.

يؤدي استمرار الصراع في ليبيا إلى تآكل تدريجي لمقومات الأمن القومي، بوصفه منظومة متكاملة تقوم على السيادة، ووحدة القرار، والقدرة المؤسسية للدولة على الضبط والحماية والتنظيم. فالصراع الممتد لا يقتصر أثره على إضعاف الاستقرار الآني، بل يُحدث تشوهات بنيوية عميقة في علاقة الدولة بمجالها الجغرافي، وبمجتمعها السياسي، بما يحول الأمن من وظيفة سيادية مركزية إلى ممارسات مجزأة تتقاسمها فواعل متعددة ومتعارضة.[2]

فاستمرار الصراع لا يُنتج فقط فراغًا أمنيًا، بل يعيد تعريف من يملك حق ممارسة الأمن، وهو ما يُفقد الدولة جوهر وجودها الوظيفي.

فعلى مستوى السيادة ووحدة القرار الأمني يؤدي الانقسام السياسي والعسكري إلى تعدد المرجعيات الأمنية، وتضارب الأولويات، مما يجعل القرار الأمني رهينًا للتوازنات المحلية، والضغوط الخارجية، بدل خضوعه لرؤية وطنية موحدة. وتتحول المؤسسات السيادية (في ظل هذا الواقع) إلى أطر شكلية، تفتقر إلى القدرة الفعلية على التنفيذ، بينما تكتسب التشكيلات المسلحة والفاعلون غير الرسميين قدرة متزايدة على فرض وقائع أمنية خارج إطار الدولة. ويؤدي هذا الوضع إلى إضعاف مفهوم الاحتكار المشروع للقوة، وهو أحد الأعمدة الأساسية للأمن القومي في الدولة الحديثة.[3]

وتكشف هذه الدينامية أن الصراع لا يهدد الأمن القومي من الخارج، بل يفككه من الداخل عبر تفريغ مؤسساته من مضمونها السيادي. أما على مستوى القدرة المؤسسية والاستراتيجية فإن استمرار الصراع يُقوّض قدرة الدولة على التخطيط طويل المدى، ويحوّل السياسات الأمنية إلى استجابات آنية لإدارة الأزمات بدل معالجتها.[4]

---

(1) - International Crisis Group, Avoiding Libya's Long Conflict, Brussels, 2024, p. 16.

(2) - أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق. ص 84.

(3) - عبد الكريم عوض، الدولة الهشّة وتفكك السيادة في مناطق النزاع، دار كنوز المعرفة، عمّان، 2023، ص 133.

(4) - محمد السعيد إدريس، التدخلات الخارجية وإعادة تشكيل الصراعات الداخلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 246، القاهرة، 2024، ص 59.

فغياب الاستقرار يحول دون بناء عقيدة أمنية وطنية، ويُضعف التنسيق بين القطاعات الأمنية، والعسكرية، والاقتصادية، مما يجعل الأمن القومي في حالة دفاع دائم، غير قادر على التنبؤ بالمخاطر، أو احتوائها قبل تحوّلها إلى تهديدات فعلية. كما يفتح هذا الوضع المجال أمام مزيد من التدخلات الخارجية، التي تجد في هشاشة المقومات الوطنية مدخلًا لتوسيع نفوذها، وإعادة توجيه مسارات الصراع بما يخدم مصالحها. ذلك أن استمرار الصراع لا يجمّد تطور الأمن القومي فحسب، بل يدفعه نحو نمط من الهشاشة المزمنة يصعب الخروج منه دون تسوية شاملة.

وبذلك يتضح أن أخطر ما يترتب على استمرار الصراع ليس فقط ارتفاع مستويات العنف، أو تدهور الأوضاع المعيشية، وإنما تفكك مقومات الأمن القومي ذاتها، وتحول الدولة من فاعل أمني إلى ساحة مفتوحة لتقاطع الصراعات. وهو ما يجعل هذا السيناريو تهديدًا بنيويًا طويل الأمد للأمن القومي الليبي، لا مجرد مسار مؤقت قابل للاحتواء بإجراءات جزئية أو أمنية محدودة.

وخلاصة القول ومن خلال تحليل سيناريو استمرار الصراع وتكريس التدخلات الخارجية: أن هذا المسار لا يُعدّ مجرد تعثر مرحلي في مسار التسوية السياسية، بل يعكس نمطًا بنيويًا لإدارة الأزمة، يقوم على إدامة الانقسام، وتحويله إلى مورد للنفوذ الداخلي والخارجي. فالصراع في هذا السياق يتحول من حالة استثنائية قابلة للاحتواء إلى إطار دائم تُدار من خلاله التوازنات السياسية والأمنية، بما يُضعِفُ من فرص الانتقال نحو الاستقرار. وانطلاقًا من ذلك يتضح أن استمرار الصراع يُفضي إلى نتائج تتجاوز التهديدات الأمنية المباشرة؛ ليطال مقومات الأمن القومي في عمقها البنيوي. إذ يسهم تعدد مراكز القرار، وتفكك السلطة السيادية في تقويض قدرة الدولة على احتكار استخدام القوة، ويحدّ من فاعلية مؤسساتها في الضبط والحماية والتخطيط، مما يجعل الأمن القومي في حالة هشاشة دائمة قابلة للاختراق.

وفي ظل هذا الوضع يُفاقِمُ تدويل الصراع من حدة الأزمة، حيث تتحول الساحة الليبية إلى مجال مفتوح لتقاطع المصالح الإقليمية والدولية، وتُربط مسارات الأمن الداخلي بتوازنات خارجية متغيرة لا تخضع لمنطق المصلحة الوطنية. ويؤدي ذلك إلى إضعاف فرص بناء مسار وطني مستقل، ويُرسّخ حالة الارتهان للخارج، بما يعقّد أي محاولة لإعادة بناء الدولة على أسس مستقرة. وعليه: فإن سيناريو استمرار الصراع لا يمكن النظر إليه بوصفه احتمالًا ثانويًا أو وضعًا مؤقتًا، بل كمسار قائم يهدد بتحويل عدم الاستقرار إلى حالة بنيوية طويلة الأمد. ويقود هذا الاستنتاج إلى ضرورة الانتقال من تحليل السيناريوهات المحتملة إلى بحث متطلبات تعزيز الأمن القومي الليبي، باعتبارها المدخل الوحيد القادر على كسر حلقة الصراع والهشاشة.

المطلب الثالث: سيناريو إدارة عدم الاستقرار والتحول نحو توازنات أمنية هشّة.

يمثل سيناريو إدارة عدم الاستقرار والتحول نحو توازنات أمنية هشّة أحد أكثر المسارات واقعية في تحليل مستقبل الأمن القومي الليبي، خاصة في البيئات السياسية التي تتعذر فيها التسويات الشاملة، دون أن تنزلق في الوقت ذاته إلى صراع مفتوح واسع النطاق. ففي هذا النمط من الأوضاع، لا يُنظر إلى عدم الاستقرار بوصفه حالة انتقالية مؤقتة، بل يتحول إلى وضع مُدار تُضبط فيه مستويات العنف والتوتر، عبر ترتيبات أمنية وسياسية مؤقتة، تسمح باستمرار الحد الأدنى من وظائف الدولة، دون معالجة الجذور البنيوية للأزمة.[1]

وتُظهر الأدبيات العربية المعاصرة في دراسات الأمن والنزاعات أن هذا النوع من "الاستقرار الهش" غالبًا ما ينشأ في الدول الهشّة التي تشهد انقسامًا مؤسسيًا وتعددًا في الفواعل المسلحة، حيث تُعاد صياغة مفهوم الأمن من كونه وظيفة سيادية مركزية إلى كونه نتاج توازنات قوى متحركة، تتغير بتغير موازين النفوذ الداخلية والخارجية.[2]

وفي هذه الحالة تصبح الترتيبات الأمنية وسيلة لإدارة الصراع لا لحلّه، ويغدو الأمن القومي في حالة تكيّف دائم مع الأزمة، بدل التوجه نحو الاستقرار المستدام.

وفي السياق الليبي يكتسب هذا السيناريو أهمية خاصة، بالنظر إلى استمرار الانقسام السياسي، وتعدد مراكز القرار، وتداخل المصالح الإقليمية والدولية في إدارة المشهد الأمني. إذ تُسهم هذه العوامل مجتمعة في إنتاج توازنات أمنية مؤقتة، تسمح بمنع الانهيار الكامل، لكنها في الوقت نفسه تُكرّس الهشاشة، وتحدّ من قدرة الدولة على استعادة سيادتها، وبناء مؤسسات أمنية موحدة، ومن ثمّ فإن تحليل هذا السيناريو يُعدّ مدخلًا ضروريًا لفهم كيفية تحوّل عدم الاستقرار إلى نَمَطِ حُكْمٍ غير معلن، وانعكاس ذلك على مستقبل الأمن القومي الليبي.

أولًا: آليات إدارة عدم الاستقرار وبناء التوازنات الأمنية المؤقتة.

تقوم إدارة عدم الاستقرار في السياقات الهشّة على حزمة من الآليات التي لا تستهدف إنهاء الصراع، بقدر ما تسعى إلى ضبط حدّته، ومنع تحوّله إلى مواجهة شاملة. وفي هذا الإطار تُستخدم ترتيبات أمنية مؤقتة، واتفاقات تهدئة جزئية، وتفاهمات غير مكتوبة بين الفواعل المتنافسة، بما يسمح باستمرار حدّ أدنى من الاستقرار الوظيفي للدولة، دون معالجة الأسباب البنيوية للأزمة.[3]

---

[1] - عبد الكريم عوض، الدولة الهشّة وتفكك السيادة في مناطق النزاع، دار كنوز المعرفة، عمّان، 2023، ص 102.

[2] - أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق. ص 76.

[3] - عبد الكريم عوض، الدولة الهشّة وتفكك السيادة في مناطق النزاع، دار كنوز المعرفة، عمّان، 2023، ص 109.

يبيّن هذا المنطق أن "الإدارة" تحلّ محل "الحل"، وأن الأمن يتحول إلى أداة احتواء لا إلى سياسة بناء.

ومن أبرز هذه الآليات تقاسم الأدوار الأمنية بين مؤسسات رسمية وتشكيلات غير نظامية، حيث يُعاد توزيع وظائف الضبط والحماية بصورة براغماتية تفرضها موازين القوة على الأرض. ورغم أن هذا النمط قد يُخفف من مستويات العنف في المدى القصير، إلا أنه يُكرّس ازدواجية السلطة الأمنية، ويُضعف احتكار الدولة لاستخدام القوة، وهو ما يُعدّ مؤشرًا مركزيًا على هشاشة الأمن القومي في الدولة الحديثة.[1]

حيث يفضي هذا التقاسم إلى استقرار شكلي، لكنه يزرع بذور عدم الاستقرار المستقبلي عبر شرعنة مراكز قوة موازية.

كما تعتمد إدارة عدم الاستقرار على وساطة خارجية انتقائية تُسهم في تثبيت توازنات مؤقتة، بدل دفع الأطراف نحو تسوية شاملة. ففي كثير من الحالات تميل القوى الإقليمية والدولية إلى دعم ترتيبات تهدئة محدودة، تضمن حماية مصالحها، حتى وإن أدّى ذلك إلى إطالة أمد الأزمة. وتُظهر الأدبيات العربية المعاصرة أن هذا النمط من التدخل يُحوّل الصراع من أزمة وطنية إلى ملف مُدار خارجيًا، مما يُقيّد هامش الحركة أمام الفاعلين المحليين.[2]

فالتوازنات الأمنية الهشّة ليست نتاج الداخل وحده، بل ثمرة تفاعل معقد بين الداخل والخارج.

وتشمل هذه الآليات كذلك إدارة المجال الجغرافي أمنيًا عبر مناطق نفوذ مرنة، تُضبط فيها خطوط التماس، وتُعاد هندسة الانتشار الأمني وفق تفاهمات ظرفية. ورغم ما توفره هذه الصيغة من تقليص نسبي للعنف، إلا أنها تُجزّئ المجال الوطني، وتُضعف قدرة الدولة على بسط سيادتها الكاملة، مما يجعل الأمن القومي في حالة تكيّف دائم مع واقع منقوص السيادة. ويدل ذلك على أن إدارة عدم الاستقرار تُنتج أمنًا وظيفيًا مؤقتًا، لكنه يظل أمنًا هشًا غير قابل للتحول إلى استقرار مستدام.

وبناءً على ما سبق يتضح أن آليات إدارة عدم الاستقرار تُسهم في بناء توازنات أمنية مؤقتة تمنع الانهيار الكامل، لكنها في الوقت ذاته تُعيد إنتاج الهشاشة عبر تأجيل الحسم، وتكريس الترتيبات غير المؤسسية. وهو ما يجعل هذا السيناريو مسارًا قابلًا للاستمرار زمنياً، لكنه محدود القدرة على حماية الأمن القومي الليبي على المدى المتوسط والبعيد.

ثانيًا: حدود التوازنات الأمنية الهشّة وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي.

---

[1] - أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق .ص 82.

[2] - محمد عبد السلام الزوي، إدارة الصراع وبناء الأمن في ليبيا بعد 2011، مجلة دراسات ليبية معاصرة، العدد 11، طرابلس، 2024، ص 47.

تُظهر التوازنات الأمنية الهشّة التي تنشأ في سياقات الصراع الممتد قدرة محدودة على توفير الحد الأدنى من الاستقرار، دون أن ترقى إلى مستوى الأمن القومي المستدام. فهي توازنات تقوم على تفاهمات ظرفية غير مؤسسية، تتغير بتغير موازين القوة بين الفاعلين المحليين، وتبدّل حسابات الأطراف الخارجية، الأمر الذي يجعلها بطبيعتها قابلة للانهيار عند أول اختبار جدي.[1] وفي الحالة الليبية، أدى هذا الطابع المؤقت إلى إبقاء المجال الأمني في حالة سيولة دائمة، حيث لا تتحقق القطيعة مع الصراع، ولا يتبلور مسار واضح نحو الاستقرار.

ومن أبرز حدود هذه التوازنات أنها تُبقي مسألة احتكار الدولة لاستخدام القوة معلّقة، إذ تستمر الفواعل المسلحة غير النظامية في أداء أدوار أمنية فعلية، سواء بشكل مباشر، أو عبر تفاهمات ضمنية مع مؤسسات رسمية منقسمة. ويترتب على ذلك تشوّه في بنية القرار الأمني، وتداخل في الصلاحيات، مما يَحُولُ دون بناء عقيدة أمنية وطنية موحدة، قادرة على تحديد التهديدات، وترتيب الأولويات على أساس المصلحة العامة.[2]

ويُفضي هذا الوضع إلى إضعاف الوظيفة السيادية للدولة، ويجعل الأمن القومي نتاجًا لتوازنات القوة، أكثر منه تعبيرًا عن سياسة عامة مدروسة.

كما تنعكس التوازنات الأمنية الهشّة سلبًا على السيادة الوطنية، إذ تحدّ من قدرة الدولة على بسط سيطرتها الكاملة على المجال الجغرافي، ولا سيما المناطق الحدودية، والمواقع ذات الأهمية الاستراتيجية، ويؤدي هذا الخلل إلى فتح المجال أمام أنماط مختلفة من التدخل الخارجي، تُمارَس تحت ذرائع متعددة، مثل دعم الاستقرار، أو منع التصعيد، لكنها في الواقع تُسهم في تثبيت واقع أمني منقوص السيادة، تتحكم فيه اعتبارات إقليمية ودولية لا تتطابق بالضرورة مع المصالح الوطنية الليبية.[3]

وعلى المستوى المجتمعي، تُنتج هذه التوازنات حالة ممتدة من عدم اليقين، حيث يبقى الأمن مرتبطًا بترتيبات متغيرة لا تستند إلى مؤسسات مستقرة أو قواعد قانونية واضحة. ويؤدي ذلك إلى تراجع الثقة في الدولة، وتعزيز أنماط الاعتماد على الولاءات الجهوية أو المحلية بوصفها بدائل للحماية، وهو ما يضعف الرابط بين الأمن والتنمية، ويجعل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي هشًا وقابلًا للانتكاس في أي لحظة.[4]

وبذلك، يتضح أن التوازنات الأمنية الهشّة، رغم دورها في منع الانهيار الكامل، لا تمثل أساسًا صالحًا لبناء أمن قومي فعّال، فهي تؤجل معالجة جذور الأزمة، وتُبقي الدولة في

---

[1] - عبد الله النفيسي، إشكاليات الدولة الهشّة في النظام الإقليمي العربي، دار الخليج، الكويت، 2021، ص 112.

[2] - حسن نافعة، الدولة والأمن في زمن التحولات الإقليمية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2022، ص 89.

[3] - عبد المنعم المشاط، السيادة الوطنية في ظل التدخلات الدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2023، ص 156.

[4] - سامي عبد الله، الأمن المجتمعي وإعادة بناء الدولة بعد الصراع، مجلة شؤون عربية، العدد 191، القاهرة، 2024، ص 47.

حالة إدارة دائمة للمخاطر بدل الانتقال إلى مرحلة التحكم الاستراتيجي فيها، ومن ثمّ، فإن استمرار هذا النمط يُقيد آفاق بناء دولة قادرة على حماية أمنها القومي بصورة مستقلة ومستدامة.

المبحث الثاني: متطلبات تعزيز الأمن القومي الليبي في ضوء التحولات الجيوستراتيجية

يُظهر تحليل مسارات الأزمة الليبية خلال السنوات الماضية أن الأمن القومي لم يعد يتأثر فقط بطبيعة السيناريو السياسي أو الأمني السائد، بل أصبح رهينًا بمدى توافر متطلبات بنيوية ومؤسسية قادرة على تحويل إدارة الأزمات إلى بناء استقرار مستدام. فقد كشفت التجربة الليبية أن غياب استراتيجية وطنية شاملة للأمن القومي، وتفكك مؤسسات الدولة، وتداخل الصلاحيات بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، أسهمت مجتمعة في إدامة حالة الهشاشة الأمنية، حتى في الفترات التي شهدت تراجعًا نسبيًا في حدة العنف.[1]

وتؤكد التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة أن معالجة التهديدات الأمنية في الدول الخارجة من النزاعات لا يمكن أن تنجح عبر مقاربات أمنية جزئية أو حلول تقنية معزولة، بل تتطلب إطارًا وطنيًا متكاملًا يعالج في آن واحد أبعاد الحوكمة، وبناء المؤسسات، وإصلاح القطاع الأمني، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع. وفي الحالة الليبية، يزداد هذا التحدي تعقيدًا بفعل استمرار الانقسام السياسي، وتعدد مراكز القوة، وتنامي تأثير الفواعل الخارجية، ما يجعل أي مقاربة لتعزيز الأمن القومي، مشروطة بإعادة بناء الدولة بوصفها الفاعل المركزي في إدارة المجال الأمني.[2]

وفي هذا سيتم البحث في متطلبات تعزيز الأمن القومي الليبي، بوصفها مدخلًا عمليًا لتجاوز منطق إدارة عدم الاستقرار نحو منطق بناء الأمن المستدام. ويركّز المبحث على بعدين رئيسيين أولهما: ضرورة صياغة استراتيجية وطنية شاملة للأمن القومي، تقوم على توحيد الرؤية، وتكامل الأدوار بين المؤسسات السياسية والأمنية والعسكرية، وثانيهما: أهمية توظيف التعاون الإقليمي والدولي بوصفه عنصرًا داعمًا للاستقرار، شريطة أن يُدار ضمن مقاربة تحافظ على السيادة الوطنية، وتخدم المصالح الليبية العليا.

وعليه: يسعى هذا المبحث إلى تقديم معالجة تحليلية لمتطلبات تعزيز الأمن القومي الليبي، انطلاقًا من إدراك أن الاستقرار لا يُبنى فقط بغياب الصراع، بل بتوافر مؤسسات فاعلة، ورؤية استراتيجية واضحة، وقدرة على إدارة العلاقة بين الداخل والمحيط الخارجي، على أسس

---

(1) - Strengthening Security Sector Governance in Libya، Programme (UNDP) ، نيويورك، 2023، ص 7–9.

(2) - Report on the Political and Security Situation ،United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL) in Libya، نيويورك، 2024، الفقرات 18–22.

متوازنة. ويمثل ذلك خطوة أساسية لفهم كيف يمكن لليبيا أن تنتقل من حالة التكيّف مع الأزمات إلى مرحلة الفعل الاستراتيجي القادر على حماية أمنها القومي، واستقرارها طويل الأمد.

المطلب الأول: بناء استراتيجية وطنية شاملة للأمن القومي.

يمثّل بناء استراتيجية وطنية شاملة للأمن القومي أحد الشروط الجوهرية لانتقال الدول الخارجة من النزاعات من حالة إدارة الأزمات إلى مرحلة بناء الاستقرار المستدام. فالأمن القومي في هذا السياق لا يُختزل في البعد العسكري أو الأمني الضيق، بل يقوم على رؤية استراتيجية متكاملة تُحدِّد مصادر التهديد، وترتب الأولويات، وتنسّق الأدوار بين المؤسسات السياسية، والأمنية، والعسكرية، ضمن إطار وطني موحّد، قادر على توجيه السياسات العامة وضبط استخدام القوة.[1]

وفي الحالة الليبية برز غياب استراتيجية وطنية واضحة للأمن القومي، بوصفه أحد أبرز مظاهر الاختلال البنيوي في الدولة بعد عام 2011م، حيث أدّى تفكك المؤسسات، وتعدد مراكز القرار، إلى إضعاف القدرة على صياغة سياسات أمنية متماسكة طويلة الأمد. وقد أسهم هذا الفراغ الاستراتيجي في ترسيخ منطق المعالجة الظرفية للأزمات، والاعتماد على ترتيبات أمنية مؤقتة، بدل تبنّي مقاربة شاملة تعالج جذور التهديدات، وتعيد بناء المنظومة الأمنية على أسس مؤسسية وقانونية.[2]

وتكتسب مسألة بناء استراتيجية وطنية للأمن القومي في ليبيا أهمية مضاعفة بالنظر إلى طبيعة البيئة الجيوسياسية المحيطة، وتشابك التحديات الداخلية مع التنافسات الإقليمية والدولية، لا سيما في الفضاء المتوسطي، فغياب الرؤية الاستراتيجية لا يضعف فقط قدرة الدولة على حماية أمنها الداخلي، بل يجعلها أكثر عرضة للتأثر بالأجندات الخارجية، ويحدّ من قدرتها على توظيف التعاون الدولي بما يخدم المصلحة الوطنية بدل الارتهان لمعادلات مفروضة من الخارج.[3]

وانطلاقًا من ذلك يسعى هذا المطلب إلى تحليل الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها استراتيجية وطنية شاملة للأمن القومي الليبي، بوصفها مدخلًا أساسيًا لإعادة الاعتبار للدولة باعتبارها الفاعل المركزي في إدارة المجال الأمني، وللانتقال من منطق التكيّف مع عدم الاستقرار إلى منطق بناء أمن قومي مستدام.

أولًا: الإطار المفاهيمي والمؤسسي لبناء الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي الليبي.

---

[1] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إصلاح قطاع الأمن وبناء استراتيجيات الأمن القومي في الدول الهشّة، نيويورك، 2022، ص 6–8.

[2] - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تقرير حول الوضع السياسي والأمني في ليبيا، نيويورك، 2024، الفقرات 25–28.

[3] - عبد الكريم عوض، الأمن القومي وبناء الدولة في البيئات الهشّة، دار كنوز المعرفة، عمّان، 2023، ص 59–62.

يُعدّ الإطار المفاهيمي والمؤسسي نقطة الانطلاق الحقيقية لبناء أي استراتيجية وطنية فعّالة للأمن القومي، إذ لا يمكن تصور سياسة أمنية متماسكة دون اتفاق مسبق على معنى الأمن القومي، وحدوده، ومجالاته، والفاعلين المسؤولين عن صياغته، وتنفيذه. فالأدبيات المعاصرة في دراسات الأمن تؤكد أن التحول من المفهوم العسكري الضيق إلى المفهوم الشامل للأمن القومي أصبح ضرورة في الدول الخارجة من النزاعات، حيث تتداخل التهديدات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية ضمن نسق واحد يصعب تفكيكه بمعالجات جزئية.[1]

ويُبرز هذا التحول أن الأمن القومي لم يعد مجرد أداة للدفاع، بل سياسة عامة عليا تُوجّه مسار الدولة، وتحدد أولوياتها الاستراتيجية.

1- إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي وتوسيع مجالاته.

في الحالة الليبية أسهم غياب تعريف وطني جامع للأمن القومي بعد عام 2011م في تعدد القراءات لمصادر التهديد، واختلاف ترتيب الأولويات بين المؤسسات والأقاليم، مما أدى إلى تشظي السياسات الأمنية، وفقدانها للاتساق. فبينما ركزت بعض الفواعل على التهديدات العسكرية المباشرة، أولت فواعل أخرى أهمية أكبر للأبعاد الاقتصادية أو المجتمعية، دون وجود إطار جامع ينسق هذه الرؤى المتباينة.[2]

ومن ثمّ فإن إعادة تعريف الأمن القومي على أساس شمولي حيث يشمل حماية السيادة، ووحدة الدولة، واستقرار المجتمع، وضمان استدامة الموارد تُعدّ خطوة تأسيسية لضمان انسجام الرؤية الاستراتيجية وتماسكها. وتؤكد تقارير دولية حديثة أن غياب هذا التعريف الشامل يُعدّ من أبرز أسباب فشل استراتيجيات الأمن القومي في الدول الهشّة.[3]

2- توحيد المرجعية السياسية وترسيخ القيادة المدنية على القرار الأمني.

لا يمكن لأي استراتيجية وطنية للأمن القومي أن تؤتي ثمارها في ظل تعدد المرجعيات السياسية وتنازع الشرعية. فالتجارب المقارنة تُظهر أن تشتت القيادة السياسية يؤدي حتمًا إلى تضارب التوجيهات الأمنية، وتسييس المؤسسات، وتحويل الأمن إلى أداة في الصراع الداخلي، بدل كونه وسيلة لحماية الدولة.[4]

في السياق الليبي أدى الانقسام السياسي إلى إخضاع القرار الأمني لموازين قوة متغيرة، وإلى تآكل مبدأ خضوع الأجهزة الأمنية للسلطة المدنية الشرعية. وعليه: فإن ترسيخ قيادة مدنية

---

[1] - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق. ص41

[2] - محمد عبد السلام الزوي، الأمن القومي الليبي بين تعدد التهديدات وإشكالية الدولة، مجلة دراسات ليبية معاصرة، العدد 13، طرابلس، 2024، ص 22–24.

[3] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بناء استراتيجيات الأمن القومي في الدول الخارجة من النزاعات، نيويورك، 2023، ص 9–11.

[4] - عزمي بشارة، الدولة والشرعية في المجتمعات المنقسمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022، ص 118–121.

موحدة، تتمتع بشرعية سياسية وقانونية، يُعدّ شرطًا أساسيًا لإعادة بناء الثقة في مؤسسات الأمن، وضبط العلاقة بين السياسة واستخدام القوة، بما يمنع انحرافها عن أهدافها الوطنية.

3- بناء بنية مؤسسية للتخطيط الاستراتيجي والتنسيق والمتابعة.

يتطلب الإطار المؤسسي للاستراتيجية الوطنية للأمن القومي إنشاء هياكل دائمة للتخطيط الاستراتيجي، والتنسيق بين مختلف القطاعات، مع آليات واضحة للمتابعة، والتقييم، والمساءلة. فغياب جهة مركزية مختصة بصياغة وتنفيذ استراتيجية الأمن القومي يؤدي إلى تفكك الجهود، وتحويل السياسات إلى مبادرات قطاعية متفرقة، تفتقر إلى الرؤية الشاملة.

وفي ليبيا كشف ضعف التنسيق بين المؤسسات السياسية، والأمنية، والعسكرية عن عجز بِنْيَوِي في إدارة التهديدات المركبة، سواء تلك المرتبطة بالأمن الداخلي أو بالأبعاد الإقليمية والدولية. وتشير تقارير صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن بناء مؤسسات تخطيط أمني فعّالة يُعدّ من الشروط الحاسمة للانتقال من منطق الاستجابة للأزمات إلى منطق الفعل الاستراتيجي طويل الأمد في الدول الخارجة من النزاعات.[1]

وبناءً على ما تقدّم: يتضح أن الإطار المفاهيمي والمؤسسي لا يمثل مجرد تمهيد نظري للاستراتيجية الوطنية للأمن القومي الليبي، بل يشكّل الأساس العملي الذي تُبنى عليه بقية مكوناتها. فبدون تعريف جامع للأمن القومي، ومرجعية سياسية موحّدة، وبنية مؤسسية قادرة على التخطيط والتنفيذ والمتابعة، تظل أي استراتيجية عرضة للتعطيل أو التوظيف الجزئي، بما يحدّ من قدرتها على تعزيز الأمن القومي بصورة مستدامة.

ثانيًا: محددات صياغة الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي الليبي

لا تكتمل عملية بناء الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي بمجرد إرساء الإطار المفاهيمي والمؤسسي، بل تتطلب تحديد مجموعة من المحددات العملية التي تُحوّل الرؤية العامة إلى سياسات قابلة للتنفيذ. وتكتسب هذه المحددات في الحالة الليبية أهمية خاصة، بالنظر إلى تعقيد البيئة الأمنية، وتشابك العوامل الداخلية مع المؤثرات الإقليمية والدولية.

1- تشخيص التهديدات وترتيب الأولويات الاستراتيجية.

يمثل التشخيص الدقيق لمصادر التهديد الخطوة الأولى في صياغة أي استراتيجية أمن قومي فعّالة. ففي البيئات الهشّة يؤدي الخلط بين التهديدات الآنية والبنيوية إلى تشتيت الموارد، وتضارب السياسات. وتشير الأدبيات الحديثة إلى ضرورة اعتماد مقاربة شاملة تُميّز بين

[1] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، Strengthening National Security Governance In Fragile States، نيويورك، 2024، ص 15–18.

التهديدات العسكرية المباشرة، والتهديدات غير التقليدية (كالإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية)، والتهديدات البنيوية المرتبطة بضعف الحوكمة والاقتصاد الريعي.[1]

وفي ليبيا أسهم غياب هذا التشخيص المنهجي في تضخيم بعض المخاطر على حساب أخرى، مما أضعف القدرة على بناء استجابة متوازنة ومستدامة.

2- مواءمة الموارد والقدرات مع الأهداف الاستراتيجية.

تتطلب الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي مواءمة دقيقة بين الأهداف المعلنة والموارد المتاحة، سواء أكانت بشرية، أو مالية، أو مؤسسية. فالفجوة بين الطموح الاستراتيجي والقدرة التنفيذية تُعدّ من أبرز أسباب تعثر الاستراتيجيات في الدول الخارجة من النزاعات.[2]

وفي الحالة الليبية، أدّى تشتت الموارد وتعدد قنوات الإنفاق الأمني إلى إضعاف فاعلية المؤسسات، وإلى غياب التخطيط بعيد المدى لبناء القدرات. وتؤكد تقارير دولية أن نجاح الاستراتيجيات الأمنية مرهون بقدرتها على ربط التخطيط بالأطر المالية والإدارية، بما يضمن الاستدامة ويحدّ من الهدر.[3]

3- إدماج البعد الإقليمي والدولي دون المساس بالسيادة الوطنية.

لا يمكن صياغة استراتيجية وطنية للأمن القومي الليبي بمعزل عن محيطها الإقليمي والمتوسطي، نظرًا لتداخل التهديدات العابرة للحدود، وتأثيرات التنافس الدولي. غير أن إدماج هذا البعد يقتضي مقاربة متوازنة، تُحوّل التعاون الخارجي إلى رافعة داعمة، لا إلى عامل إملاء أو ارتهان. وتشير تقارير صادرة عن الأمم المتحدة إلى أن الدول الخارجة من النزاعات التي نجحت في تعزيز أمنها القومي هي تلك التي أحسنت إدارة الشراكات الدولية ضمن رؤية وطنية واضحة، تحافظ على السيادة، وتحدد سقف التدخلات الخارجية.[4]

وفي ليبيا يظل غياب هذه الرؤية سببًا رئيسيًا في تضارب أدوار الشركاء الدوليين، وانعكاس ذلك سلبًا على وحدة القرار الأمني. ويُستخلص من ذلك أن محددات صياغة الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي الليبي لا تقتصر على الجوانب الفنية، بل تشمل خيارات سياسية ومؤسسية حاسمة، تتعلق بكيفية تعريف التهديد، وتوزيع الموارد، وإدارة العلاقة مع الخارج. ويُعدّ الالتزام بهذه المحددات شرطًا لازمًا لتحويل الاستراتيجية من وثيقة إرشادية إلى أداة فعّالة لتعزيز الأمن القومي على المديين المتوسط والبعيد.

---

[1] - رضوان زيادة، تحولات مفهوم الأمن القومي في الدول العربية بعد 2011، مجلة سياسات عربية، العدد 47، الدوحة، 2023، ص 55–58.

[2] - أحمد زايد، إدارة المخاطر وبناء الاستراتيجيات الأمنية في الدول الهشّة، مجلة عالم الفكر، المجلد 52، العدد 2، الكويت، 2024، ص 101–104.

[3] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التخطيط الاستراتيجي للأمن وبناء القدرات المؤسسية، نيويورك، 2023، ص 14–16.

[4] - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تقرير حول تنسيق الدعم الدولي وإصلاح القطاع الأمني في ليبيا، نيويورك، 2024، الفقرات 31–34.

ثالثًا: آليات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي ومتابعتها وتقييمها.

لا تكتمل الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي بسلامة صياغتها ومحدداتها فحسب، بل بامتلاكها آليات تنفيذ واضحة، وأدوات متابعة فعّالة، ونظم تقييم دورية قادرة على قياس الأداء وتصحيح المسار، ففي البيئات الهشّة كثيرًا ما تتحول الاستراتيجيات إلى وثائق مرجعية غير مُلزمة، بسبب غياب آليات التنفيذ المؤسسي والرقابي، وهو ما يُفقدها قيمتها العملية، ويُبقي الأمن القومي رهينًا لسياسات ظرفية قصيرة الأمد.

1- تفعيل آليات التنفيذ وربطها بالمؤسسات القائمة.

يتطلب تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي ربطها المباشر بالمؤسسات التنفيذية القائمة، عبر خطط عمل مرحلية تُحدّد المسؤوليات، والجداول الزمنية، ومؤشرات الأداء، وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن نجاح التنفيذ مرهون بوضوح الأدوار بين المستويات السياسية والتنفيذية، وبقدرة الدولة على تحويل الأهداف الاستراتيجية إلى برامج عملية قابلة للقياس.[1]

وفي الحالة الليبية يُعدّ غياب هذا الربط أحد أبرز أسباب تعثر المبادرات الأمنية، حيث تُطرح السياسات دون تحويلها إلى خطط تنفيذية منسّقة بين المؤسسات الأمنية، والعسكرية، والمدنية.

2- بناء منظومة متابعة وتقييم قائمة على المؤشرات.

تمثل المتابعة والتقييم عنصرًا حاسمًا في استدامة الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي، إذ تتيح قياس مدى التقدّم المحقق، والكشف المبكر عن الاختلالات، وتعديل السياسات وفقًا لتغيّر البيئة الأمنية. وتؤكد تقارير دولية حديثة أن اعتماد مؤشرات أداء واضحة (كمستويات السيطرة على المجال الجغرافي، ودرجة التنسيق المؤسسي، وتحسّن ثقة المواطنين في المؤسسات الأمنية) يُسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة.[2]

وفي ليبيا يمكن لمنظومة متابعة فعّالة أن تُسهم في الحد من تضارب السياسات، وأن تعيد الاعتبار للتخطيط القائم على الأدلة بدل القرارات الارتجالية.

3- ترسيخ المساءلة والرقابة لضمان الاستدامة.

لا تتحقق فاعلية الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي دون إطار رقابي يضمن خضوع التنفيذ للمساءلة السياسية والقانونية، فغياب الرقابة يُفضي إلى تسييس الأمن، أو توظيفه خارج أهدافه الوطنية، ما يُقوّض ثقة المجتمع، ويُضعف شرعية الدولة. وتشير الدراسات العربية

---

[1] - عبد الفتاح العويني، الحوكمة الأمنية وإشكالية التنفيذ في الدول الخارجة من النزاعات، مجلة شؤون عربية، العدد 191، القاهرة، 2023، ص 77–80.

[2] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الأداء الأمني وبناء نظم المتابعة والتقييم في الدول الهشّة، نيويورك، 2024، ص 19–22.

المعاصرة إلى أن ترسيخ دور المؤسسات الرقابية والبرلمان، والأجهزة القضائية، وهيئات الرقابة، يمثل شرطًا أساسيًا لضمان استدامة السياسات الأمنية في الدول التي تشهد انتقالات سياسية معقّدة.[1]

وفي السياق الليبي تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، ولمنع إعادة إنتاج أنماط الفشل السابقة.

ويُستخلص من ذلك أن آليات التنفيذ والمتابعة والتقييم تُشكّل الحلقة الحاسمة التي تُحوّل الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي من إطار نظري إلى أداة فاعلة في إدارة المخاطر، وتعزيز الاستقرار، فبدون تنفيذ منضبط، وتقييم دوري، ومساءلة مؤسسية، تظل الاستراتيجية عرضة للتآكل، ويظل الأمن القومي الليبي أسيرًا لدوّامة عدم الاستقرار.

المطلب الثاني: تفعيل أطر التعاون الإقليمي والدولي لدعم الاستقرار الليبي.

أثبتت التجارب المقارنة في الدول الخارجة من النزاعات أن بناء الأمن القومي لا يمكن أن يتحقق اعتمادًا على الجهد الوطني وحده، خاصة عندما تكون التهديدات ذات طابع عابر للحدود، أو عندما تتشابك الأزمات الداخلية مع توازنات إقليمية ودولية معقّدة. وفي الحالة الليبية، أسهمت الجغرافيا السياسية، وتشابك المصالح في الفضاء المتوسطي، واستمرار التدخلات الخارجية، في جعل التعاون الإقليمي والدولي عنصرًا لا غنى عنه لدعم الاستقرار، شريطة أن يُدار ضمن رؤية وطنية واضحة تحافظ على السيادة وتُخضع الشراكات لمقتضيات المصلحة العامة، ومن ثمّ، يهدف هذا المطلب إلى تحليل أدوار هذا التعاون وحدوده، وكيفية تحويله من عامل ضغط إلى رافعة داعمة للأمن القومي الليبي.

أولًا: التعاون الإقليمي بوصفه إطارًا لإدارة التهديدات المشتركة.

يُعدّ التعاون الإقليمي أحد المداخل المركزية في مقاربة الأمن القومي للدول التي تواجه تهديدات عابرة للحدود، حيث تتجاوز المخاطر الأمنية قدرة الدولة الوطنية على الاحتواء المنفرد، وتستلزم تنسيقًا جماعيًا قائمًا على المصالح المشتركة، وتشير الأدبيات الأمنية المعاصرة إلى أن الأقاليم غير المستقرة تتحول (في غياب هذا التنسيق) إلى فضاءات مفتوحة لتدفقات التهديدات، سواء في شكل جماعات مسلحة، أو شبكات جريمة منظمة، أو أنماط هجرة غير نظامية.[2]

---

[1] - سعيد الصديقي، الدولة والمساءلة في السياقات الانتقالية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2023، ص 64–67.

[2] - عزمي بشارة، الدولة والأمن الإقليمي في العالم العربي: التحولات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2023، ص 57–60.

وفي السياق الليبي يتجلّى هذا البعد بوضوح بحكم الموقع الجغرافي للدولة، وتشابك حدودها البرية والبحرية مع أقاليم تشهد بدورها اختلالات أمنية وسياسية، وقد أظهرت تقارير إقليمية حديثة أن هشاشة التنسيق مع دول الجوار أسهمت في تعقيد المشهد الأمني الليبي، حيث تحولت الحدود إلى نقاط عبور للتهديدات بدل أن تكون خطوط حماية سيادية.[1]

ويكشف ذلك أن التعاون الإقليمي لا ينبغي أن يُفهم باعتباره خيارًا سياسيًا ظرفيًا، بل ضرورة استراتيجية لحماية المجال الوطني.

غير أن التجربة العملية تُبرز أن التعاون الإقليمي، حين يُدار دون رؤية وطنية واضحة، قد يتحول إلى مسارات ثنائية متباينة تخضع لحسابات سياسية آنية، وهو ما يُضعف فاعليته ويُقيد أثره الإيجابي. وتشير دراسات عربية حديثة إلى أن غياب الإطار الاستراتيجي الوطني يجعل التعاون الإقليمي عرضة للتسييس، ويُحوّله من أداة لإدارة التهديدات إلى ساحة تنافس غير مباشر بين الفواعل الإقليمية.[2]

وعليه: فإن تحويل التعاون الإقليمي إلى رافعة حقيقية للأمن القومي الليبي يظل مشروطًا بامتلاك الدولة لرؤية واضحة، تُحدّد أولوياتها، وتضبط آليات التنسيق بما يخدم المصلحة الوطنية.

ثانيًا: التعاون الدولي وإصلاح القطاع الأمني وبناء القدرات المؤسسية.

يمثل التعاون الدولي عنصرًا محوريًا في دعم مسارات إصلاح القطاع الأمني، وبناء القدرات المؤسسية، لا سيما في الدول الخارجة من النزاعات، التي تعاني من ضعف الهياكل الإدارية والأمنية ونقص الموارد. وتؤكد تقارير دولية حديثة أن نجاح إصلاح القطاع الأمني يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى تكامل الدعم الدولي مع السياق المحلي، وبقدرته على تعزيز الملكية الوطنية، بدل إحلال نماذج جاهزة لا تراعي الخصوصيات الداخلية.[3]

وفي الحالة الليبية شكّل الدعم الدولي أحد أبرز مكونات الجهد الرامي إلى إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية، من خلال برامج التدريب، وبناء القدرات، والدعم الفني. غير أن تعدد الفاعلين الدوليين، وتباين مقارباتهم أسهما في إضعاف الأثر الكلي لهذا الدعم، حيث غابت في كثير من الأحيان آليات التنسيق، وتداخلت البرامج، دون إطار وطني جامع يقودها. وتشير

---

[1] - أدونيس العكرة، أمن الحدود والتحديات العابرة للحدود في شمال إفريقيا، مجلة سياسات عربية، العدد 50، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2024، ص 41–44.

[2] - رضوان زيادة، التعاون الإقليمي وإدارة الأزمات في العالم العربي، مجلة سياسات عربية، العدد 48، الدوحة، 2023، ص 33.

[3] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إصلاح القطاع الأمني وبناء القدرات في الدول الخارجة من النزاعات، نيويورك، 2023، ص 9–12.

دراسات عربية حديثة إلى أن هذا النمط من التعاون -حين يُدار بصورة مجزأة- قد يُعيد إنتاج الهشاشة المؤسسية بدل معالجتها.[1]

كما يُظهر واقع التعاون الدولي في ليبيا أن التركيز على الجوانب التقنية دون ربطها بالإصلاح السياسي والمؤسسي يُحدّ من فاعلية التدخلات الخارجية. فالأمن القومي لا يمكن تعزيزه بمعزل عن شرعية المؤسسات، وسيادة القانون، وقدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية. وتؤكد تقارير أممية أن إصلاح القطاع الأمني الناجح يتطلب مقاربة شمولية تَدْمُجُ بين الأمن والحوكمة والتنمية، وتُخضِع الدعم الدولي لأولويات وطنية واضحة.[2]

ومن ثمّ فإن التحدي لا يَكْمُن في حجم الدعم الدولي، بل في كيفية توجيهه وتوظيفه ضمن استراتيجية وطنية متكاملة.

ثالثًا: حدود التعاون الخارجي ومتطلبات الحفاظ على السيادة الوطنية.

على الرغم من الأهمية التي يكتسبها التعاون الإقليمي والدولي في دعم الاستقرار، فإن الإفراط في الاعتماد عليه ينطوي على مخاطر جدّية تمسّ جوهر الأمن القومي، خاصة في الدول التي تعاني من انقسامات سياسية وضعف مؤسسي. فقد أظهرت تجارب مقارنة أن غياب الضوابط القانونية والسياسية للتعاون الخارجي يُفضي إلى تدويل القضايا الأمنية، وتحويلها إلى أدوات ضغط ضمن صراعات إقليمية ودولية أوسع.

وفي الحالة الليبية أسهم تداخل الأدوار الخارجية في تعميق الانقسامات، وإضعاف وحدة القرار الأمني، حيث تحوّل بعض أشكال التعاون إلى قنوات نفوذ غير متكافئة، تُدار خارج الأطر الوطنية الجامعة. وتشير تحليلات حديثة إلى أن هذا النمط من التفاعل الخارجي يُقوّض السيادة بصورة غير مباشرة، من خلال إعادة تشكيل موازين القوة الداخلية، وربط الأمن الوطني بحسابات خارجية لا تتطابق بالضرورة مع المصلحة الليبية.[3]

وعليه: فإن الحفاظ على السيادة لا يعني الانغلاق أو رفض التعاون، بل يستلزم إدارة واعية ومتوازنة للعلاقة مع الخارج، تقوم على تحديد سقوف واضحة للتدخل، وربط الشراكات بأهداف وطنية قابلة للقياس، وإخضاعها لآليات رقابة ومساءلة مؤسسية، ويُعدّ هذا التوازن شرطًا أساسيًا لتحويل التعاون الخارجي من مصدر هشاشة إلى عنصر داعم لبناء أمن قومي مستدام، تُمسك الدولة بزمام توجيهه والتحكم في مساراته.

---

[1] - أحمد زايد، الهشاشة المؤسسية وإشكاليات بناء الأمن في الدول العربية، مجلة عالم الفكر، المجلد 52، العدد 2، الكويت، 2024، ص 97.

[2] - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تقرير حول إصلاح القطاع الأمني وبناء السلام، نيويورك، 2024، الفقرات 14–19.

[3] - سامي عبد الله، الدولة الهشّة وتدويل الصراع الداخلي، مجلة شؤون عربية، العدد 192، القاهرة، 2024، ص 51

المطلب الثالث: إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية وترسيخ الحوكمة الأمنية.

تمثل إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية أحد المرتكزات الحاسمة في أي مسار يستهدف تعزيز الأمن القومي في الدول الخارجة من النزاعات، إذ لا يمكن تصور أمن مستدام في ظل مؤسسات منقسمة، أو هياكل غير خاضعة للرقابة، أو استخدام غير منضبط للقوة. وقد أظهرت التجربة الليبية منذ عام 2011م أن تفكك الأجهزة الأمنية والعسكرية، وتعدد مراكز السيطرة، وغياب إطار جامع للحوكمة الأمنية، أسهمت مجتمعة في إضعاف سيادة الدولة، وتقويض قدرتها على أداء وظائفها الأساسية في الضبط والحماية.[1]

ومن ثمّ يكتسب هذا المطلب أهمية خاصة، بوصفه يتناول البعد المؤسسي العميق للأمن القومي، بعيدًا عن المعالجات الظرفية أو الترتيبات المؤقتة.

أولًا: إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية على أسس وطنية موحّدة

تُعدّ وحدة المؤسسات الأمنية والعسكرية شرطًا لازمًا لاستعادة احتكار الدولة لاستخدام القوة، وهو المبدأ الجوهري الذي تقوم عليه الدولة الحديثة. ففي السياقات الانتقالية، يؤدي تعدد التشكيلات المسلحة وازدواجية القيادات إلى إفراغ المؤسسة الأمنية من مضمونها الوطني، وتحويلها إلى أداة ضمن الصراع السياسي، بدل كونها إطارًا لحماية الدولة والمجتمع.[2]

وفي الحالة الليبية أسهم الانقسام السياسي وتداخل الولاءات الجهوية في إضعاف بنية المؤسستين الأمنية والعسكرية، مما حال دون بلورة عقيدة وطنية موحّدة للأمن والدفاع.

ويقتضي مسار إعادة البناء، (في هذا الإطار) اعتماد مقاربة شاملة تقوم على إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية وفق معايير مهنية واضحة، تقوم على الكفاءة والانضباط والولاء للدولة، لا للأفراد أو الجماعات. وتشير الدراسات العربية الحديثة إلى أن نجاح هذا المسار يتطلب دمج التشكيلات المسلحة ضمن مؤسسات رسمية، أو تفكيكها تدريجيًا ضمن برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج، بما يمنع إعادة إنتاج العنف خارج إطار الدولة، كما يستلزم ذلك إعادة تعريف مهام الأجهزة الأمنية والعسكرية، والفصل الواضح بين أدوار الدفاع الخارجي، والأمن الداخلي، وحماية النظام العام.

ثانيًا: ترسيخ الحوكمة الأمنية وخضوع المؤسسات للرقابة المدنية

لا يكتمل بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية دون ترسيخ مبادئ الحوكمة الأمنية، التي تقوم على خضوع هذه المؤسسات للسلطة المدنية الشرعية، واحترام سيادة القانون، وتكريس

---

[1] -محمد عبد السلام الزوي، إشكالية بناء الدولة والأمن في ليبيا بعد 2011، مجلة دراسات ليبية معاصرة، العدد 14، طرابلس، 2024، ص 29–32.

[2] - حسن نافعة، الدولة والأمن في زمن التحولات الإقليمية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2022، ص 91.

الشفافية والمساءلة. فالخبرة المقارنة تُظهر أن المؤسسات الأمنية غير الخاضعة للرقابة تتحول في كثير من الأحيان إلى مصدر تهديد للأمن القومي بدل أن تكون أداة لحمايته.[1]

وفي السياق الليبي أدى ضعف الأطر القانونية والرقابية إلى تسييس العمل الأمني، وإلى استخدام القوة خارج الضوابط الدستورية، مما عمّق فجوة الثقة بين الدولة والمجتمع.

ويقتضي ترسيخ الحوكمة الأمنية تطوير أطر تشريعية واضحة تُحدّد صلاحيات الأجهزة الأمنية والعسكرية، وتضبط علاقتها بالسلطة التنفيذية والتشريعية، وتُخضع أداءها لرقابة مؤسساتية فعّالة. كما يتطلب الأمر تعزيز دور البرلمان والقضاء، وهيئات الرقابة في مساءلة المؤسسات الأمنية، بما يضمن عدم انحرافها عن مهامها الوطنية. وتشير تقارير دولية حديثة إلى أن إصلاح القطاع الأمني لا يمكن أن ينجح دون إدماج مبادئ الحوكمة والمساءلة بوصفها جزءًا لا يتجزأ من عملية إعادة البناء المؤسسي.

ثالثًا: الحوكمة الأمنية بوصفها مدخلًا لاستدامة الأمن القومي

تُظهر التجربة الليبية أن غياب الحوكمة الأمنية لا يؤدي فقط إلى ضعف الأداء المؤسسي، بل يُسهم في إعادة إنتاج الهشاشة الأمنية على المدى الطويل. فالأمن القومي (في هذا السياق) لا يتحقق بمجرد توحيد الأجهزة، أو إعادة هيكلتها، بل بترسيخ نمط مستدام من الإدارة الأمنية الرشيدة، القادرة على التكيّف مع التحولات الداخلية والخارجية دون المساس بالسيادة أو الحقوق الأساسية للمواطنين.[2]

وعليه: فإن إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية وترسيخ الحوكمة الأمنية يُعدّان معًا مدخلًا أساسيًا لإعادة الاعتبار للدولة، بوصفها الفاعل المركزي في إدارة المجال الأمني. ويُسهم هذا المسار في الانتقال بالأمن القومي الليبي من حالة الهشاشة البنيوية إلى أفق الاستقرار المؤسسي، بما يُمهّد لمرحلة أوسع من بناء الدولة، وتعزيز شرعيتها داخليًا وخارجيًا. وبناء على ذلك فإن التحولات الجيوستراتيجية التي شهدها الفضاء المتوسطي أفرزت تداعيات عميقة لم تقتصر آثارها على البعديْن السياسي والأمني، بل امتدت لتطال الأسس الاقتصادية والاستراتيجية التي يقوم عليها الأمن القومي الليبي. فقد أظهر التحليل أن الموارد الطاقوية، والفضاءات البحرية، والحركيات العابرة للحدود لم تعد عناصر محايدة في المعادلة الأمنية، بل تحولت إلى أدوات فاعلة في إعادة تشكيل موازين القوة، وتوجيه أنماط التدخل الخارجي، وتعميق حالة الهشاشة البنيوية داخل الدولة، كما يتضح أن الظواهر الاقتصادية والاجتماعية،

---

[1] - عزمي بشارة، الجيش والسياسة في الدولة العربية الحديثة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022، ص 77.

[2] - سامي عبد الله، الحوكمة الأمنية وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، مجلة شؤون عربية، العدد 193، القاهرة، 2024، ص 63.

متى اقترنت بضعف السيطرة المؤسسية، تتحول إلى مصادر تهديد مركبة تتجاوز منطق الفصل بين الداخلي والخارجي. فالهجرة غير النظامية، وانتشار الجماعات المسلحة، والصراع على الموارد، تتفاعل فيما بينها ضمن سياق واحد يُعيد إنتاج عدم الاستقرار، ويحدّ من قدرة الدولة على بسط سيادتها، ويُقوّض إمكانات التخطيط الاستراتيجي طويل المدى.

وفي هذا الإطار تبيّن أن معالجة هذه التداعيات لا يمكن أن تقوم على استجابات جزئية أو ظرفية، بل تتطلب مقاربة شاملة تُعيد الاعتبار للمؤسسات الوطنية، بوصفها الفاعل المركزي في إدارة المجالين الأمني والاقتصادي، وتربط بين إعادة بناء القدرات، وترسيخ الحوكمة، وضبط العلاقة مع الفاعلين الخارجيين. فغياب هذا التكامل يجعل أي مسعى لتحقيق الاستقرار عرضة للتآكل، وإعادة الانتكاس تحت ضغط التحولات الإقليمية والدولية.

وعليه: يظهر أن الأمن القومي الليبي هو نتاج تفاعل معقّد بين اختلالات الداخل وتحولات البيئة الجيوستراتيجية المحيطة، وأن فهم هذا التفاعل يُشكّل شرطًا أساسيًا للانتقال من مرحلة التشخيص إلى مرحلة الاستشراف. ومن هنا تبرز الحاجة إلى مقاربة مستقبلية تُعنَى برسم السيناريوهات المحتملة للأمن القومي الليبي، وتحديد متطلبات تعزيزه في ظل استمرار حالة السيولة الاستراتيجية، وهو ما يمهّد للانتقال إلى مستوى تحليلي أكثر تقدّمًا في الفصل اللاحق.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة الموسومة بـ «التحولات الجيوستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط، وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011–2024)م»، يمكن القول إن الدراسة سعت إلى تفكيك إشكالية مركّبة ارتبطت بطبيعة التحولات العميقة التي شهدها الفضاء المتوسطي منذ عام 2011م، وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الأمن القومي الليبي في ظل حالة الانقسام السياسي، والهشاشة المؤسسية. وقد انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن التحولات الجيوستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط أسهمت في تعميق التحديات الأمنية التي تواجه ليبيا، نتيجة تزايد تنافس القوى الإقليمية والدولية، وتداخل المصالح المرتبطة بالطاقة، والأمن البحري، والهجرة غير النظامية، ومكافحة الإرهاب، ومن خلال المعالجة المنهجية التي اعتمدتها فصول الدراسة، تبيّن أن هذه الفرضية قد وجدت ما يدعمها علميًا وعمليًا؛ إذ أظهرت الدراسة أن الموقع الجغرافي لليبيا وامتدادها البحري، إلى جانب ضعف القدرة على ضبط المجاليْن البري والبحري خلال الفترة المدروسة، جعلاها ساحة مفتوحة لتجاذبات استراتيجية تجاوزت حدودها الوطنية. كما كشفت النتائج أن غياب استراتيجية وطنية موحّدة للأمن القومي، وتعدد مراكز اتخاذ القرار، أسهما في تقليص قدرة الدولة الليبية على التفاعل الفعّال مع هذه التحولات المتسارعة.

أثبتت الدراسة أن التحولات الجيوستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط لم تكن محايدة في تأثيراتها، بل انعكست في شكل تهديدات مباشرة وغير مباشرة للأمن القومي الليبي، سواء من خلال عسكرة المجال البحري، أو تدويل الأزمة الليبية، أو توظيف الصراع الداخلي في إطار صراعات النفوذ الإقليمي والدولي. من الممكن أن تمثل فرصًا استراتيجية لليبيا، لو توفرت دولة موحّدة قادرة على بلورة رؤية شاملة لحماية مصالحها السيادية، وتعزيز حضورها في المعادلة المتوسطية.

وعليه: خلصت الدراسة إلى أن معالجة إشكالية الأمن القومي الليبي تظل رهينة بإعادة بناء الدولة ومؤسساتها، وصياغة استراتيجية أمن قومي متكاملة تأخذ في الحسبان المتغيرات الجيوستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط. وتأمل هذه الدراسة أن تشكّل إضافة علمية تسهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية، وتوفر أرضية معرفية يمكن الإفادة منها في دراسات مستقبلية تتناول موقع ليبيا وأمنها القومي ضمن السياق المتوسطي والدولي.

النتائج

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج متمثلة في :-

1- أن البحر الأبيض المتوسط شهد منذ عام 2011م تحولات جيوستراتيجية عميقة، جعلته ساحة تنافس متزايد بين القوى الإقليمية والدولية، وهو ما انعكس على استقرار دوله الساحلية، ولا سيما ليبيا.

2- أظهرت الدراسة أن الموقع الجغرافي البحري لليبيا جعل أمنها القومي مرتبطًا بشكل مباشر بتغيرات موازين القوى في المتوسط، مما ضاعف من تأثرها بالتدخلات الخارجية.

3- بيّنت النتائج أن الانقسام السياسي وتعدد مراكز القرار بعد 2011م أسهما في إضعاف قدرة الدولة الليبية على حماية مصالحها الاستراتيجية في الفضاء المتوسطي.

4- توصلت الدراسة إلى أن تصاعد عسكرة البحر الأبيض المتوسط شكّل أحد أبرز التهديدات غير المباشرة للأمن القومي الليبي، في ظل ضعف القدرات البحرية الوطنية.

5- أكدت الدراسة أن ملف الطاقة في شرق المتوسط أصبح عاملًا حاسمًا في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية، في وقت لم تتمكن فيه ليبيا من الاستفادة من هذه التحولات.

6- أظهرت النتائج أن قضايا الهجرة غير النظامية والجريمة العابرة للحدود أسهمت في تعقيد التحديات الأمنية التي تواجه ليبيا.

7- خَلُصَتْ الدراسة إلى أن غياب استراتيجية وطنية متكاملة للأمن القومي أدى إلى تعامل ظرفي مع التهديدات، بدل اعتماد مقاربة شاملة.

8- أكدت الدراسة أن تعزيز الأمن القومي الليبي مرهون بإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتوحيد القرار السياسي والعسكري، في إطار رؤية استراتيجية واضحة.

التوصيات

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تتمثل في:

1- ضرورة صياغة استراتيجية وطنية شاملة للأمن القومي الليبي، تراعي البعد البحري والمتوسطي، وتتكامل فيها الأبعاد السياسية، والأمنية، والاقتصادية، بما يعزز قدرة الدولة على التعامل مع التحولات الجيوستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط.

2- أهمية توحيد المؤسسات السيادية، ولا سيما العسكرية والأمنية، بما يضمن وحدة القرار الاستراتيجي، ويحد من تأثير الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي.

3- العمل على إعادة بناء وتطوير القدرات البحرية الليبية، من خلال تحديث البنية التحتية، وتأهيل الكوادر، وتعزيز الرقابة على السواحل والمياه الإقليمية.

4- اعتماد سياسة خارجية متوازنة تجاه دول حوض المتوسط، تقوم على حماية المصالح الوطنية الليبية، وتقليل الانخراط في محاور الصراع الإقليمي والدولي.

5- تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي المنظم لإدارة الموارد البحرية والطاقة، بما يمكّن ليبيا من الاستفادة من الفرص الاقتصادية المرتبطة بالمتوسط.

6- تطوير آليات وطنية فعّالة لمكافحة الهجرة غير النظامية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، في إطار يحفظ السيادة الليبية، ويوازن بين المتطلبات الأمنية والاعتبارات الإنسانية.

7- دعم مسارات بناء الدولة، وترسيخ الحكم الرشيد وسيادة القانون، باعتبارها مدخلًا أساسيًا لتعزيز الأمن القومي والاستقرار الداخلي.

8- تشجيع التعاون الإقليمي والمتوسطي في مجالات الأمن البحري، وتبادل المعلومات، وبناء الثقة، بما يحد من مظاهر عسكرة البحر الأبيض المتوسط.

9- الاستثمار في مراكز البحث والدراسات الاستراتيجية الليبية، وربطها بصنع القرار الأمني والسياسي، بما يعزز القدرة على الاستشراف المبكر للمخاطر.

10- دعوة الباحثين وصنّاع القرار إلى إجراء دراسات مستقبلية معمّقة حول التحولات الجيوستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط، وانعكاساتها على ليبيا، بما يواكب ديناميات التغير الإقليمي والدولي.

المراجع

أولًا: الكتب العربية

1- أحمد زايد. إدارة المخاطر وبناء الاستراتيجيات الأمنية في الدول الهشّة. مجلة عالم الفكر، المجلد 52، العدد 2، الكويت، 2024م.

2- أحمد زايد. الهشاشة المؤسسية وإشكاليات بناء الأمن في الدول العربية. مجلة عالم الفكر، المجلد 52، العدد 2، الكويت، 2024م.

1- أحمد يوسف أحمد. إشكالية الشرعية السياسية في الدول الخارجة من النزاعات. القاهرة: دار الشروق، 2021م.

2- أحمد يوسف أحمد. الأمن الإقليمي وتحولات التهديد في النظام الدولي المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022م.

3- أحمد يوسف أحمد. الأمن الإقليمي وتحولات التهديد في النظام الدولي المعاصر. مجلة دراسات استراتيجية، 2022م.

3- أحمد يوسف أحمد. الأمن الإقليمي وتحولات القوة في البحر المتوسط. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021م.

4- أحمد يوسف أحمد. الأمن الإقليمي وتحولات القوة في البحر المتوسط. مجلة دراسات استراتيجية، 2021م.

4- أحمد يوسف أحمد. الأمن القومي العربي في عالم متغير. القاهرة: مكتبة الشروق، 2015م.

5- أحمد يوسف أحمد. البحار في الاستراتيجية الدولية المعاصرة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020م.

6- أحمد يوسف أحمد. الدولة والأمن القومي في المجتمعات المنقسمة. القاهرة: دار الشروق، 2022م.

7- أحمد يوسف أحمد. مدخل إلى الدراسات الاستراتيجية. القاهرة: مكتبة الشروق، 2013م.

ثانيًا: الدوريات والمجلات العلمية العربية.

8- حازم الببلاوي. الدولة الريعية: الاقتصاد والسياسة في العالم العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021م.

5- حسن نافعة. إدارة الصراعات الداخلية وبناء الشرعية السياسية. مجلة دراسات عربية، بيروت، 2021م.

6- حسن نافعة. الدولة والأمن في العالم العربي بعد 2011. مجلة سياسات عربية، الدوحة، 2021م.
9- حسن نافعة. الدولة والأمن في المجتمعات المنقسمة. القاهرة: دار الشروق، 2022م.
7- حسن نافعة. الدولة والأمن في زمن التحولات الإقليمية. مجلة دراسات عربية، القاهرة، 2022م.
10- حسن نافعة. السياسة الدولية في زمن التحولات الكبرى. القاهرة: دار الشروق، 2020م.
11- حسن نافعة. القوى الكبرى والنظام الدولي الجديد. القاهرة: دار الشروق، 2022م.
12- حسن نافعة. مدخل إلى علم العلاقات الدولية. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2010م.
8- رضوان زيادة. التعاون الإقليمي وإدارة الأزمات في العالم العربي. مجلة سياسات عربية، العدد 48، الدوحة، 2023م.
9- رضوان زيادة. تحولات مفهوم الأمن القومي في الدول العربية بعد 2011. مجلة سياسات عربية، العدد 47، الدوحة، 2023م.
10- سامي عبد الله. الأمن المجتمعي وإعادة بناء الدولة بعد الصراع. مجلة شؤون عربية، العدد 191، القاهرة، 2024م.
11- سامي عبد الله. الحوكمة الأمنية وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع. مجلة شؤون عربية، العدد 193، القاهرة، 2024م.
12- سامي عبد الله. الدولة الهشّة وتدويل الصراع الداخلي. مجلة شؤون عربية، العدد 192، القاهرة، 2024م.
13- سامية الديب. إصلاح القطاع الأمني في الدول الهشّة. مجلة شؤون عربية، العدد 201، القاهرة، 2024م.
14- سامية الديب. الاقتصاد السياسي للنزاعات الداخلية في الدول الريعية. مجلة شؤون عربية، العدد 198، القاهرة، 2023م.
15- سعيد الصديقي. الدولة والمساءلة في السياقات الانتقالية. مجلة دراسات عربية، الدوحة، 2023م.
13- عبد الإله بلقزيز. الدولة والحرب في زمن التحولات الدولية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019م.

14- عبد الإله بلقزيز. الدولة والسلطة والمجال. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017م.
15- عبد الإله بلقزيز. الدولة والسلطة والمجتمع في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021م.
16- عبد الإله بلقزيز. الدولة والسلطة والمجتمع: مقاربات في التحول السياسي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018م.
17- عبد الإله بلقزيز. الدولة والهشاشة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020م.
16- عبد الفتاح العويني. الحوكمة الأمنية وإشكالية التنفيذ في الدول الخارجة من النزاعات. مجلة شؤون عربية، العدد 191، القاهرة، 2023م.
17- عبد الكريم عوض. إشكالية بناء الدولة في الدول الخارجة من النزاعات. مجلة شؤون عربية، 2023م.
18- عبد الكريم عوض. الأمن القومي وبناء الدولة في البيئات الهشّة. عمّان: دار كنوز المعرفة، 2023م.
19- عبد الكريم عوض. الدولة الهشّة وإدارة المخاطر الأمنية. عمّان: دار كنوز المعرفة، 2022م.
20- عبد الكريم عوض. الدولة الهشّة وتفكك السيادة في مناطق النزاع. عمّان: دار كنوز المعرفة، 2023م.
18- عبد الكريم عوض. الدولة الهشّة وتفكك السيادة في مناطق النزاع. مجلة دراسات استراتيجية، 2023م.
21- عبد الكريم عوض. السيادة الاقتصادية في الدول الهشّة: التحديات والبدائل. عمّان: دار كنوز المعرفة، 2022م.
22- عبد الله الأشعل. الأمن القومي العربي في زمن التحولات الدولية. القاهرة: دار الشروق، 2020م.
23- عبد الله الأشعل. الأمن القومي في عالم متغير: الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية. القاهرة: دار الشروق، 2022م.
24- عبد الله الأشعل. النظام الإقليمي العربي وتحولات الصراع الدولي. القاهرة: دار الشروق، 2022م.

25- عبد الله النفيسي. إشكاليات الدولة الهشّة في النظام الإقليمي العربي. الكويت: دار الخليج، 2021م.
19- عبد الله عبد السلام. الدولة الهشّة وإدارة المخاطر الأمنية. مجلة الفكر السياسي، القاهرة، 2022م.
20- عبد الله عبد السلام. الدولة الهشّة وإشكاليات الأمن في المجتمعات المنقسمة. مجلة الفكر السياسي، القاهرة، 2022م.
26- عبد المنعم المشاط. إدارة الصراع في النظام الدولي المعاصر. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2017م.
27- عبد المنعم المشاط. الأمن القومي وإشكالية بناء الدولة بعد الصراع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2021م.
28- عبد المنعم المشاط. السيادة الوطنية في ظل التدخلات الدولية. القاهرة: دار الفكر العربي، 2023م.
29- عبد المنعم المشاط. النظام الدولي المعاصر وتحولات القوة. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2016م.
30- عبد المنعم المشاط. النظام الدولي والإقليمي: الأبعاد والتحولات. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2016م.
31- عزمي بشارة. إشكاليات الانتقال السياسي وبناء الدولة في الوطن العربي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022م.
32- عزمي بشارة. الجيش والسياسة في الدولة العربية الحديثة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022م.
33- عزمي بشارة. الدولة والأمن الإقليمي في العالم العربي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023م.
34- عزمي بشارة. الدولة والثورة في العالم العربي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018م.
35- عزمي بشارة. الدولة والشرعية في المجتمعات المنقسمة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022م.
36- عزمي بشارة. مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياق. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020م.

37- عصمت خليفة. الاقتصاد السياسي للحرب في ليبيا: موارد، شبكات وولاءات. بيروت: دار المدى، 2022م.
38- علي الصلابي. ليبيا: الدولة والتحولات بعد 2011. بيروت: دار المعرفة، 2021م.
21- فاطمة الزهراء الإدريسي. إدارة العنف السياسي في الدول الخارجة من النزاعات. مجلة دراسات استراتيجية، العدد 31، الرباط، 2023م.
22- كمال المنوفي. الأمن الاقتصادي والتنمية السياسية في الدول الريعية. مجلة العلوم السياسية، العدد 58، القاهرة، 2022م.
23- محمد السعيد إدريس. الأزمات الداخلية وتسويات ما بعد الصراع في العالم العربي. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2024م.
24- محمد السعيد إدريس. الأمن البحري والتنافس الإقليمي في الوطن العربي. مجلة دراسات عربية، بيروت، 2014م.
25- محمد السعيد إدريس. الأمن القومي العربي والتحولات الدولية. مجلة السياسة الدولية، العدد 241، القاهرة، 2023م.
26- محمد السعيد إدريس. التدخلات الخارجية وإعادة تشكيل الصراعات الداخلية. مجلة السياسة الدولية، العدد 246، القاهرة، 2024م.
27- محمد السعيد إدريس. تحولات مفهوم الأمن في النظام الدولي المعاصر. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2021م.
28- محمد عبد السلام الزوي. إدارة الصراع وبناء الأمن في ليبيا بعد 2011. مجلة دراسات ليبية معاصرة، العدد 11، طرابلس، 2024م.
29- محمد عبد السلام الزوي. إشكالية بناء الدولة والأمن في ليبيا بعد 2011م. مجلة دراسات ليبية معاصرة، العدد 14، طرابلس، 2024م.
30- محمد عبد السلام الزوي. الاقتصاد غير الرسمي والصراع في ليبيا. مجلة دراسات استراتيجية، العدد 18، طرابلس، 2023م.
31- محمد عبد السلام الزوي. الأمن القومي الليبي بين تعدد التهديدات وإشكالية الدولة. مجلة دراسات ليبية معاصرة، العدد 13، طرابلس، 2024م.
32- محمد عبد السلام الزوي. الانقسام الاقتصادي وأثره على الاستقرار في ليبيا. مجلة دراسات اقتصادية ليبية، العدد 7، طرابلس، 2023م.

33- محمد عبد السلام. الأمن المجتمعي وبناء الدولة في الدول العربية الهشّة. مجلة دراسات عربية، بيروت، 2022م.

39- محمد عبد السلام. الانتقال السياسي وإشكالية الأمن في الدول الهشّة. القاهرة: دار النهضة العربية، 2023م.

34- محمد عبد السلام. الانتقال السياسي وإشكالية الأمن في الدول الهشّة. مجلة شؤون عربية، القاهرة، 2023م.

40- محمد عبد الفتاح عبد الله. الاقتصاد السياسي للصراع في ليبيا. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022م.

41- محمد عبد الله الأشعل. الأمن القومي وإشكالية احتكار القوة في الدول العربية. القاهرة: دار الشروق، 2022م.

42- محمد فايز فرحات. الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الأمنية والاستراتيجية. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2014م.

43- محمد فايز فرحات. التحولات الجيوسياسية في إقليم البحر المتوسط. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021م.

44- محمد فايز فرحات. الجيوستراتيجية وتوازنات القوة في النظام الدولي. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019م.

45- محمد فايز فرحات. الدولة الهشة والتحولات الجيوسياسية في الإقليم العربي. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021م.

46- محمد فايز فرحات. الطاقة والجيوبوليتيكا في شرق المتوسط. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2022م.

47- محمد محفوظ. الأمن القومي في الدول الريعية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020م.

35- منى الشريف. التهريب والاقتصاد غير الرسمي وأثرهما في استدامة النزاع الليبي. مجلة دراسات اقتصادية، طرابلس، 2023م.

48- نادر فرجاني. الأمن الإنساني وإعادة تعريف الأمن في العالم العربي. القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثالثا: الكتب الإنجليزية.

-1Security: A New Framework for Analysis .Barry Buzan & Ole Wæver Cambridge: Cambridge University Press

رابعا: التقارير العربية والإنجليزية.

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الاقتصاد السياسي للصراع في ليبيا. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023م.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الحوكمة والأمن في الدول الهشّة. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023م.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تعزيز حوكمة الأمن الوطني في الدول الخارجة من النزاعات. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024م.

4- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. الترتيبات الأمنية والجماعات المسلحة في ليبيا. طرابلس: بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2024م.

5- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. تقرير الأمين العام حول الحالة السياسية والأمنية في ليبيا. نيويورك: الأمم المتحدة، 2023م.

6- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الأمن القومي في الدول الهشّة: تحديات التحول والحوكمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2023م.

7- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. تفكك المؤسسات الأمنية في الدول العربية الهشّة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2024م.

8- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. تهريب المهاجرين والجريمة المنظمة في شمال إفريقيا. فيينا: الأمم المتحدة، 2023م.

9- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. تقرير السلع والتنمية. نيويورك: الأمم المتحدة، 2022م.

خامسا: المواقع الإلكترونية.

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – ليبيا. الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتضمن تقارير وبيانات حول الحوكمة، التنمية، والأمن في ليبيا. https://www.undp.org/ar/libya

2- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL). الموقع الرسمي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ويضم بيانات وتقارير حول الوضع السياسي والأمني. https://unsmil.unmissions.org

3- البنك الدولي. الموقع الرسمي للبنك الدولي، ويشمل قواعد بيانات وتقارير اقتصادية وتنموية عن ليبيا ودول العالم. https://www.worldbank.org

4- مركز الجزيرة للدراسات. موقع بحثي متخصص في الدراسات السياسية والاستراتيجية، ويحتوي على تحليلات معمّقة حول الشأن الليبي والإقليمي. https://studies.aljazeera.net

5- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. موقع بحثي أكاديمي يصدر كتبًا ودوريات وتقارير علمية في العلوم السياسية والاجتماعية. https://www.dohainstitute.org